جـامعـــة النجاح الوطنية

كليـــة الدراســـات العليـــا

ملامح الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، ودورها في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين

إعداد

أنسام عماد فارس فارس

إشراف

د. رابح مرار

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسة الإقتصادية، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين.

2022

ملامح الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، ودورها في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين

إعداد

أنسام عماد فارس فارس

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/6/6م، وأجيزت:

د. رابح مرار	التوقيع
المشرف الرئيسي	
د. خالد الحردان	التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. نائل موسى	التوقيع
الممتحن الداخلي	

الإهداء

إلى النبراس الذي ينير دربي، إلى السند الذي أقوى به على مصاعب الحياة، والدي الغالي حفظه الله.

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها وحضنتي أحشاؤها قبل ذراعيها إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين، إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي، والدتي الحبيبة.

إلى الحبيب والصديق الذي كان خير عون وداعم لي في مسيرتي إلى زوجي الحبيب، حاتم حجاز

إلى الزهرة التي أتت فأضفت على حياتي الحياة وجعلتها أكثر قيمة، إلى طفلتي الصغيرة توليب

إلى الأحباء رفاق الطفولة والشباب أختي الغالية وإخوتي الأعزاء.

إلى عائلتي الأكبر وصديقاتي وزملائي جميعا.

الشكر

الحمدلله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، أن منَّ عليَّ بإنجاز هذه الرسالة ولا يتم شكر الله تعالى إلا بشكر عباده، ولهذا أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لحضرة الدكتور رابح مرار المشرف على هذه الرسالة والذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في إنارة طريق البحث لي من خلال توجيهاته وإرشاداته، جعلها الله في ميزان أعماله. والشكر موصول أيضاً لكل من الدكتور نائل موسى والدكتور خالد حردان أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة و إثراءها بالتوجيهات السليمة، وكذلك الشكر لجميع أساتذة قسم إدارة السياسة الإقتصادية الأفاضل في جامعة النجاح الوطنية.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

ملامح الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، ودورها في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: أنسام عبد فارس فارس

التوقيع:

التاريخ: 6/6/2022

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج
الشكر ..... د
الإقرار ..... هـ
فهرس المحتويات ..... و
الملخص ..... ط
الفصل الأول: مشكلة الدراسة 1
1.1 المقدمة 1
2.1 مشكلة الدراسة 3
3.1 أهداف الدراسة 4
1.3.1 أسئلة الدراسة 5
4.1 أهمية الدراسة 5
5.1 مراجعة الأدبيات 6
1.5.1 تجارب دولية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي 9
6.1 دور الشراكة في تحقيق التنمية الزراعية بصورة عامة ودورها في تحقيق التنمية الزراعية في فلسطين 14
1.6.1 دور الشراكة في تحقيق التنمية الزراعية بصورة عامة 14
2.6.1 دور الشراكة في تحقيق التنمية الزراعية في فلسطين 16
الفصل الثاني: مراجعة واقع قطاع الزراعة في فلسطين 19
مقدمة 19
1.2 المبحث الأول: واقع الزراعة في فلسطين 19
1.1.2 أهمية القطاع الزراعي 19
2.1.2 الإنتاج الزراعي 20
3.1.2 مساهمة الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني 24
4.1.2 الصادرات والواردات للقطاع الزراعي الفلسطيني 28
5.1.2 الحيازات الزراعية في فلسطين 28
6.1.2 المعيقات التي تحد من تقدم القطاع الزراعي في فلسطين 31
2.2 المبحث الثاني: التنمية الزراعية 36
1.2.2 مقدمة 36
2.2.2 مفهوم التنمية الزراعية 36

3.2.2 أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية 38
4.2.2 العوامل التي تقتضي التوجه نحو تنمية القطاع الزراعي 39
الفصل الثالث: الشراكة بين القطاعين العام والخاص 41
1.3 مقدمة 41
2.3 مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص 41
3.3 مبررات الشراكة (دوافع الشراكة) 43
4.3 الفرص والفوائد التي تتيحها الشراكة 45
5.3 الشروط التي يجب أن تتوافر لإنجاح الشراكة 46
6.3 أشكال (أصناف) الشراكة 47
1.6.3 تصنيف عام للشراكة 47
2.6.3 تصنيفات الشراكة التعاقدية 48
3.6.3 تصنيف الشراكة وفقا للمنافسة والملكية المباشرة 48
7.3 مخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص 49
8.3 الصعوبات التي تواجه استثمارات القطاع الخاص في مشاريع الخدمات العامة 51
9.3 الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة 53
1.9.3 أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تنمية القطاع الزراعي 53
2.9.3 أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة بناء على شكل الشراكة 58
3.9.3 العوامل المؤثرة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي 60
الفصل الرابع: منهجية الدراسة 62
1.4 منهجية الدراسة 62
1.1.4 مجتمع الدراسة 63
2.1.4 عينة الدراسة 63
3.1.4 أداة الدراسة 64
4.1.4 أقسام الاستبانة 64
5.1.4 صدق الاستبانة 65
6.1.4 ثبات الاستبانة 65
7.1.4 المعالجات الإحصائية 67
الفصل الخامس: نتائج الدراسة ومناقشتها 69
1.5 توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية 69

2.5 تحليل محاور الدراسة 71
الفصل السادس: خلاصة الدراسة والتوصيات 87
1.6 الخلاصة 87
2.6 التوصيات 89
المراجع 91
Abstract ..... B

ملامح الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، ودورها في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين

إعداد

أنسام عماد فارس فارس

إشراف

د. رابح مرار

الملخص

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الطرق التي يمكن من خلالها تقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص، وزيادة الكفاءة بالعمل وتبادل الخبرات والمعارف وغيرها من الفوائد والفرص والمصالح المشتركة التي يمكن أن تتحقق عن طريق الشراكة بين القطاعين، وفي حال كانت هذه الشراكة تختص في مجال تنمية القطاع الزراعي فلا بد أن ينتج عنها شيء من زيادة الإنتاجية، وسهولة أكثر في التمويل، وتحسين القدرة التنافسية وتحفيز أكبر للاستثمار في القطاع الزراعي.

وبناء على التحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع الزراعي في فلسطين، ومحدودية قدرة القطاعين العام والخاص كل على حده في تنمية القطاع الزراعي؛ هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي في فلسطين، ودراسة التحديات التي تواجه هذا النوع من الشراكات، وأخيراً دراسة دور الحكومة في قدرتها على بناء هيكل فعال للشراكة مع القطاع الخاص في المجال الزراعي. وتم تحقيق هذه الأهداف من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة تستهدف الشركات الزراعية في فلسطين من ثم تم إجراء بعض المقابلات لتفسير بعض نتائج الاستبانة.

أفادت النتائج أن 33% من الشركات الزراعية مرت بتجربة الشراكة مع الحكومة وكانت أغلب مجالات هذه الشراكة في تسويق المنتجات الزراعية وتوفير أصناف جديدة من البذور؛ بينما كانت أقل المجالات حظاً بالشراكة هي توفير أصناف جديدة من الأسماك الخاصة بالاستزراع السمكي وفي مجال معالجة المياه العادمة. وأفادت أيضاً أن الإحتلال الإسرائيلي والإنقسام الداخلي يؤثران سلباً على إنشاء شراكات مع القطاع العام، إضافة إلى أن هناك قصورا من قبل الحكومة في تحمل جزء من المخاطر السياسية وقصوراً آخر في تقديم الدعم المادي الكافي للقطاع الزراعي، هذا وبالإضافة إلى أن مدى دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين يرتبط مع مدى قوة السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية المطبقة، ومن الجدير بالذكر أن الشركات الزراعية في فلسطين مدركة لأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية القطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تنمية القطاع الزراعي، مجالات الشراكة

الفصل الأول

مشكلة الدراسة

1.1 المقدمة

يشكل القطاع الزراعي في فلسطين أحد أهم ركائز الهيكل الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني، فقد ساهم هذا القطاع خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الحفاظ على الأرض وحمايتها من المصادرة لبناء المستوطنات (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2016). كما يعتبر القطاع الزراعي مصدراً جيداً للتوظيف في فلسطين، فهو يشغل 6.5% من اجمالي العاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020أ)، عدا عن أهمية هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني. كما يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الداعمة للأنشطة الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة من خلال توفير المواد الخام للعديد من الصناعات، وبنفس الوقت يعتبر سوقا واسعا للعديد من منتجات القطاعات الأخرى كمستلزمات الإنتاج الزراعي (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2016).

أماعلى خلفية الموارد والخبرات الحكومية المحدودة، فيتم الترويج بشكل متزايد للشراكات المبتكرة التي تجمع بين الجهات الفاعلة من قطاع الأعمال والحكومة والمجتمع المدني كآلية لتحسين الإنتاجية ودفع النمو في قطاع الزراعة والأغذية حول العالم، ويشار إليها عادة باسم الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Public–Private Partnership)، وهذه المبادرات شائعة في قطاعات مثل البنية التحتية والصحة والتعليم، ولكن تطبيقها في قطاع الزراعة جديد نسبيًا (Rankin et al., 2016).

تُعرَّف الشراكة بين القطاع العام والخاص على أنها ترتيب تعاوني بين الحكومة وشركة تابعة للقطاع الخاص يمكن استخدامها لتمويل وبناء واستحواذ المشاريع كمشاريع النقل العام وإنشاء شبكات الاتصالات والحدائق ومراكز المؤتمرات، وتتيح الشراكة بين القطاعين العام والخاص سهولة تمويل المشروع وتنفيذه في وقت أقل

(Kenton, 2019). كما يعرف صندوق النقد الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها مجموعة من الترتيبات تتيح للقطاع الخاص إمكانية تقديم خدمات كانت قديما تنفذ من قبل الحكومة، وتكون هذه الشراكة في عدة مجالات كالبنية التحتية أو في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية، وفي أغلب الأحيان تستهدف بناء وتشغيل المدارس، والمستشفيات، والسجون، والمطارات، وإنشاء الطرق، والأنفاق، وشبكات الكهرباء والمياه (IMF, 2004).

وفي هذا المجال تعتبر "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للسنوات 2008–2010"، من أوائل المحاولات لخلق شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص والعام في فلسطين، وقد أشارت هذه الخطة مباشرة إلى أهمية وضع هيكل قانوني مناسب للتحرك نحو شراكة حقيقية (وزارة المالية والتخطيط، 2008).

وقد تم تنفيذ شراكات متعددة خلال السنوات الماضية ما بين الحكومة والقطاع الخاص مثل الشراكة التي أبرمت ما بين وزارة العمل والبنوك الفلسطينية بهدف دعم الخريجين عن طريق منح قروض لإنشاء المشاريع الصغيرة بشروط ميسرة، والشراكات التي نفذت مع الجامعات والمؤسسات الفلسطينية بهدف تدريب الخريجين الجدد وتجهيزهم لسوق العمل(سعيد، 2017). واتجهت الحكومة الفلسطينية مؤخرا لعقد شراكات مع القطاع الخاص في مجال الزراعة فاطلقت خطتها الاقتصادية في العام 2019 والتي ركزت على التنمية من خلال العناقيد الزراعية عن طريق خلق شراكة حقيقية بين كل من الحكومة الممثلة بوزارة الزارعة والقطاع الخاص الذي سيستثمر أمواله بالعنقود الزراعي من خلال الاتجاه للصناعات الزراعية، والشراكة أيضا مع مؤسسات العمل الأهلي التي وظفت مشاريعها في هذا العنقود،علما أن العنقود الزراعي لا يستهدف الزراعة الحقلية فقط بل يتجه لتطوير الموارد الطبيعية وتوسعة الأعمال الزراعية التي تدعم القطاع الزراعي(مجلس الوزراء الفلسطيني، 2019).

1.2 مشكلة الدراسة

من الملاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 14% عام 1994 الى 7%عام 2020 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 1994–2020ب)، وذلك يعود إلى أسباب عديدة أبرزها المعيقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على هذا القطاع والتي تتمثل في مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات، وبناء جدار الفصل في المناطق الزراعية في الضفة الغربية، والسيطرة على الموارد الزراعية والطبيعية في المناطق ج مثل (الأراضي الزراعية، والمراعي ومصادرة المياه)، وعرقلة تسويق وتصدير المنتجات الزراعية، وغيرها (مرار والبيطاوي، 2022). كما أدى غياب الاستقرار السياسي والمالي والتأمين الزراعي إلى إحجام البنوك عن تقديم القروض للقطاع الزراعي بسبب احتمالية المخاطرة العالية فيه (ماس، 2017)، بالإضافة لضعف الاستثمار الحكومي في هذا القطاع وهو ما تعبر عنه حصة قطاع الزراعة من الميزانية أقل من 1% منها 25% موازنة تطويرية (وزارة المالية والتخطيط، 2018) ، هذا الى جانب ارتفاع تكلفة العامل في القطاع الزراعي نتيجة تسرب العمالة الفلسطينية إلى العمل في المستوطنات الإسرائيلية (عطية، 2020)، اضف الى ذلك المشاكل التسويقية التي يعاني منها القطاع الزراعي، وما ينتج عنها من فائض زراعي نتيجة لنقص وسائل التخزين والثلاجات الحافظة (ماس، 2017). إضافة إلى إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية ومنتجات المستوطنات الزراعية بطريقة ممنهجة خاصة في ذروة الموسم لهذه المحاصيل في الأراضي الفلسطينية وبالتالي يتكبد المزارع الفلسطيني خسائر جسيمة، مما أدى إلى عزوف بعض المزارعين الفلسطينيين عن زراعة أراضيهم (مرار والبيطاوي، 2022).

لم تساعد السياسات الإقتصادية والإجتماعية التنموية المتبعة من قبل الحكومة في الحد من تدهور القطاع الزراعي فمثلاً موازنة القطاع الزراعي المتدنية منذ قيام السلطة الفلسطينية 1994 وحتى وقتنا هذا بالإضافة إلى عدم وجود سياسات تدعم المنتج الزراعي المحلي من خلال استبدال المنتج الزراعي الإسرائيلي أو الأجنبي بالمنتج الزراعي الوطني إلا لفترات موسمية بناء على مطالبات من حملات المقاطعة ولكن ليس بناء على سياسات ثابتة وممنهجة (المركز العربي للتطوير الزراعي، 2016)، إن ضعف الإمكانيات المادية للحكومة

الفلسطينية تحد من قدرتها على تنمية القطاع الزراعي فعلى سبيل المثال المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي التي من المفترض أن تلعب دور مهم في سد فجوة التمويل في المشاريع الزراعية إلا أنها لم تتلقى الدعم المرجو من الحكومة حيث أن الطلب يقدر على القروض الزراعية بما قيمته 200 مليون دولار سنوياً يغطى منها ما لا يتجاوز 15% فقط (الأعرج، 2021).

ونظرا لأهمية قطاع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي ونظرا لما سبق ذكره من تحديات، فلا بد من الاتجاه نحو خلق مشاريع تشغيلية إنتاجية جديدة في القطاع الزراعي عن طريق توفير فرص استثمارية جديدة وإدخال الابتكارات على هذا القطاع، وتوفير التمويل، وتقليل المخاطر في هذا القطاع. وفي هذا السياق، من الممكن أن توفر الشراكة ما بين القطاع العام والخاص فرصة كبيرة للتغلب على هذه التحديات من أجل تحقيق التنمية الشاملة في هذا القطاع وتحقيق الخطط والاستراتيجيات الحكومية فيه، خاصة في ظل محدودية المصادر المالية لدى الحكومة والتي من الممكن أن يوفرها القطاع الخاص اذا ما توفرت الخطط والسياسات الحكومية الفعالة والداعمة.

1.3 أهداف الدراسة

في ظل التحديات الكبيرة التي تحيط بالقطاع الزراعي في فلسطين ومحدودية قدرة القطاعين العام والخاص كلاً على حده في النهوض بقطاع الزراعة، فإن هذه الدراسة تهدف لمعرفة أبرز ملامح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة في فلسطين، وما هي الفرص المتوقع ان تخلقها الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية هذا القطاع، وأبرز المعيقات التي تواجهها هذه الشراكة في سبيل تحقيق ذلك.

كما أن هناك مجموعة من الأهداف الفرعية:

- تحديد مجالات الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في الأنشطة الزراعية في فلسطين.
- دراسة التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية القطاع الزراعي.
- دراسة دور الحكومة في قدرتها على بناء هيكل فعال للشراكة مع القطاع الخاص في مجال الزراعة.

1.3.1 أسئلة الدراسة

1. ما هي أبرز ملامح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأنشطة أو المشاريع الزراعية؟
2. ما هي أنواع الشراكة في المشاريع الزراعية؟ (مثلا، هل هي من أجل تطوير سلاسل القيمة الزراعية، أو في مجال البحوث الزراعية المشتركة والابتكار ونقل التكنولوجيا الزراعية، أو في بناء وتطوير البنية التحتية للسوق، أو من أجل تسويق المنتجات، أوم ن أجل تقديم خدمات تطوير الأعمال للمزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو أنها تتضمن أكثر من نوع من الأنواع السابق ذكرها)
3. ما هي أبرز العوامل المحددة لهذه الشراكة؟
4. ما هي التحديات المحتملة التي تواجهها هذه العلاقة؟
5. ما هو دور الشراكة في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين؟

1.4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع الزراعي في فلسطين وأيضا كون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة حديثة نسبيا ليس فقط في فلسطين ولكن في جميع دول العالم، فتوجهت السلطة الفلسطينية مؤخرا نحو هذا النوع من الشراكات الذي تمثل في خطة تنمية العناقيد الزراعية، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لاستكشاف واقع الشراكة في فلسطين وشكل وطبيعة الشراكة الأمثل بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال الزراعة ، بالإضافة إلى دراسة التحديات التي تواجه هذه الشراكة في فلسطين وإيجاد الحلول لعدم قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية لهذا القطاع؛ كون الشراكة من الممكن أن تحقق نتائج اقتصادية مجدية للقطاعين وللمجتمع المحلي عن طريق توفير تسهيلات تمويلية، كما يمكن من خلالها الاستفادة من خبرة العاملين في القطاع الخاص والدعم الإداري والسياسي من قبل القطاع العام.

يهدف هذا النوع من الشراكات بشكل رئيسي إلى تطوير الزراعة وتم إثبات هذا التصور من قبل بعض التجارب في بلدان مختلفة، وتعتبر إندونيسيا خير مثال على ذلك؛ حيث واجه إنتاج الكاكاو في اندونيسيا

مشاكل خطيرة من شيخوخة النباتات والإصابة بالآفات والأمراض التي تصيب أشجار الكاكاو؛ بسبب عدم وجود مواد وتقنيات الزراعة المحسنة بالإضافة للإدارة السيئة للمزارع. فتم إعادة تصميم برنامج لإدارة المزارع وتوفير التقنيات اللازمة لتحسين الزراعة عن طريق انشاء شراكة بين القطاع العام وشركة مختصة بتطبيق التقنيات الحديثة بالزراعة عن طريق دعم المزارعين فيما يتعلق بتقنيات إدارة المزرعة الحديثة فارتفعت الإنتاجية من 100 كجم إلى 200 كجم لكل شجرة شهريًا، مع العلم أنها كانت تنتج سابقاً حوالي 50 كجم لكل شجرة شهرياً كما تحسنت الجودة مع زيادة متوسط وزن حبوب الكاكاو بنسبة 10–15% (Thorpe et al., 2015)

1.5 مراجعة الأدبيات

يعرض هذا القسم عدة دراسات حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة والتي درست أنواع الشراكة ومجالاتها في القطاع الزراعي، ومن ثم يعرض بعض التجارب الدولية للشراكة في المجال الزراعي ويبين نتائجها وأخيراً يشير الى دور الشراكة في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين

ففي دراسة (Thorpe et al., 2015) حول العوامل التمكينية لشراكات المنتجين من القطاعين العام والخاص في مجال تطوير سلسلة القيمة الزراعية وتحقيق التنمية الريفية. يسعى هذا البحث إلى فهم كيفية تصميم وتنفيذ شراكات المنتجين بين القطاعين العام والخاص في سلاسل القيمة الزراعية لتحقيق زيادات مستدامة في الدخل لصغار المزارعين. وتتضمن الشراكات بين القطاعين العام والخاص التعاون بين الحكومة والوكلاء التجاريين، والعمل معًا للوصول إلى هدف مشترك أو تنفيذ مهمة محددة، مع تحمل المخاطر والمسؤوليات بشكل مشترك، وتقاسم الموارد والكفاءات، ويعتبر البحث أيضًا دور وسطاء الشراكة بين القطاعين العام والخاص كميسرين مستقلين يدعمون عملية استكشاف وتصميم وتنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يعتمد على أربع دراسات لسلسلة القيمة الزراعية بين القطاعين العام والخاص التي تم تطويرها من خلال مشاريع ممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)

في غانا وإندونيسيا ورواندا وأوغندا. وقد جمعت بيانات البحث في كل دولة من خلال مزيج من المقابلات شبه المنظمة والزيارات الميدانية في سلسلة السوق المحلية وصغار المزارعين وغيرهم من الجهات الفاعلة من أفراد المجتمع والخبراء ذوي الصلة، وكان الهدف هو الحصول على نظرة ثاقبة لنتائج الشراكة بين القطاعين العام والخاص حتى الآن، وكيف تأثرت هذه بالطريقة التي تم بها تصميم وتنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي جميع هذه الدول اثبتت الشراكات نجاحا واضحا في تنمية القطاع الزراعي كلا حسب ظروفها.

وفي دراسة (Rankin et al., 2016) حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنمية الأعمال الزراعية، أوضح الباحثون أن الشراكة بين كل من المؤسسات العامة والقطاع الخاص في مجال تنمية الأعمال الزراعية ترتكزعلى خمسة أهداف ألا وهي: القدرة على زيادة التمويل، وتقاسم المخاطر بين القطاعين، والابتكار في الزراعة الحديثة، وتمكين الوصول إلى الأسواق والاندماج بها بسهولة، وتحقيق الأمن الغذائي. ومن خلال تحليلهم لـ 70 حالة من مشكلات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تم جمعها من 15 دولة نامية في جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى أشار الباحثون إلى أن شراكات الأعمال التجارية الزراعية تشمل أشكالاً مختلفة من الشراكات، مثل شراكات لتطوير سلسلة القيمة، وشراكات للابتكار، ونقل التكنولوجيا الزراعية، وشراكات لتطوير البنية التحتية للأسواق الزراعية، وشراكات لتقديم خدمات تنمية الأعمال التجارية الزراعية.

وتوصل الباحثون إلى ضرورة وجود مستويات عالية من الاستثمارات لإطلاق العنان لإمكانيات الزراعة في التنمية المستدامة والحد من الفقر في البلدان النامية بالرغم من انخفاض الميزانية للقطاع الزراعي، ولمعالجة هذه المشكلة، يجب تعزيز الشراكات المبتكرة التي تجمع بين الجهات الفاعلة في مجال الأعمال الزراعية والحكومة والمجتمع المدني بشكل متزايد، كآلية للتغلب على عدم كفاية رأس المال الذي تزداد الحاجة إليه في ظل المخاطر العالية للأعمال الزراعية التجارية. ومن المتوقع أن تساهم

هذه الشراكات في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تشمل صغار المزارعين.

وفي دراسة مماثلة (Akimova et al., 2016) حول إصلاح الأعمال التجارية الزراعية في روسيا والتي أشارت إلى ضرورة عمل تغيير جذريً لنهج إنشاء المؤسسات التنافسية في القطاع الزراعي وتنفيذ السياسات الزراعية لضمان تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، إلا أن تحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص يتطلب استخدام أدوات جديدة لتشجيع الابتكارات في القطاع الزراعي، مثل استخدام منصات التكنولوجيا، وصناديق رأس المال الاستثماري، والحدائق الزراعية الصناعية والعلاقات الخارجية. هذه التدابير ستسهم في التطوير الفعال للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الأعمال التجارية الزراعية الروسية في الظروف الحديثة للبيئة غير المستقرة، كما أن مشاركة الدولة في دعم القطاع الزراعي ستؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للقطاع، وظهور موارد إضافية تخلق الطلب على عوامل الإنتاج، وزيادة جاذبية القطاع للائتمان والاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الأخرى.

أما في دراسة (Moreddu, 2016) فإنه تم الاتجاه لإنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل متزايد في مجال الابتكار الزراعي للاستفادة من الأموال العامة، وتعزيز الكفاءة، وتحسين تكييف الابتكار بما يتلاءم مع متطلبات القطاع الزراعي. فوضعت الحكومات بيئة سياسية وتنظيمية لتسهيل تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الابتكار، بما في ذلك آليات للتمويل وحماية الملكية الفكرية، ولا تقتصر معظم البرامج على نظام الأغذية والزراعة، ولكنها تنطبق على نظام الابتكار على مستوى الاقتصاد.

أما في بحث مغاير (Obayelu, 2018) حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة والصناعات الزراعية في افريقيا، وتقييم ما إذا تم تعزيز هذه الشراكات بشكل متزايد كآلية لتجميع التمويل المطلوب في الأعمال التجارية الزراعية. يستكشف البحث الوضع الحالي لمعرفة ما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما يستعرض بعض الأعمال الزراعية في العقد الماضي. كعمل البحوث

الزراعية المشتركة، والابتكارات الجديدة ونقل التكنولوجيا الزراعية، وبناء وتحديث البنية التحتية للسوق، وتقديم خدمات تطوير الأعمال للمزارعين والشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم. إن الاتجاه للشراكة بين القطاعين العام والخاص له القدرة على دفع وتنمية الأعمال التجارية الزراعية المستدامة في البلدان الأفريقية. وعلى الرغم من التحديات البارزة فإن الإرادة السياسية القوية، والحوكمة الرشيدة، وتوفير البيئة الاقتصادية والتنظيمية المواتية من قبل القطاع العام للقطاع الخاص في العمل؛ هي المحركات الرئيسية لنجاح تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأعمال التجارية الزراعية. وأن تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في البلدان الأفريقية تتطلب ضخ كميات كبيرة من رؤوس الأموال الثابتة من القطاع الخاص التي يصعب على القطاع العام وحده توفيرها.

نستنتج من الدراسات السابق ذكرها أن من الممكن أن تحقق الشراكة تنمية للقطاع الزراعي ولكن اذا توافرت شروط معينة والتزام متبادل من اطراف الشراكة. وقد تكون هذه الشراكات في مجالات متعددة بالزراعة مثل تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي، أو في مجال البحث العلمي الزراعي، أو نقل التكنولوجيا الزراعية.

1.5.1 تجارب دولية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي

يهدف هذا القسم الى عرض بعض التجارب الدولية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة حيث سيسلط الضوء على النتائج المتوقعة من الشراكة في تنمية القطاع الزراعي وتحسين آليات التسويق الزراعي وغيرها من المجالات:

1. تجربة المغرب في الشراكة بين القطاعين في المجال الزراعي(بوعشيق، 2010):

أنجزت المغرب تطورات متعاقبة في تدبير شؤونها الاقتصادية بشكل عام وفي القطاع الزراعي بشكل خاص، عن طريق تطبيق عدة شراكات بين القطاعين العام والخاص بمنح القطاع الخاص مكانة متميزة في إنجاز بعض المشاريع، ومن هذه المشاريع مشروع الاهتمام بالأرض الزراعية من خلال التوظيف

الأفضل لها من قبل شركة التنمية الفلاحية، وشركة تدبير الأراضي الفلاحية، وكانت هذه الشراكة تقوم على استئجار الأراضي الزراعية لمدة تتراوح بين (40 إلى 47) عاما من قبل مستثمرين ذوي مؤهلات مالية وتقنية عالية. ويتعهد المستثمر هنا بالحفاظ على هذه الأراضي وزراعتها، كما تم إنشاء مشروع سقي حوض (الكردان)عن طريق تنفيذ شراكة مع القطاع الخاص ونتج عنها نتائج مرضية جدا.

2. في دراسة حول الشراكة من أجل التنمية الزراعية المستدامة في سويسرا (Ferroni et al., 2011) في مشروع (tef) وهو مثال على شراكة تضم أنواعا مختلفة من الشركاء، وتم به مواجهة مجموعة واسعة من مشاكل القطاع الزراعي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في عام 2009، تم إنشاء شراكة بين هذين القطاعين تركز على القمح وتهدف إلى تحديد المواقع الجينية وتعيينها لاستخدامها في مقاومة التكاثر لصدأ الساق في القمح الذي تم اكتشافه عام 1854 على يد العالم Person. وذلك لأهمية هذا المحصول، إذ أنه وحسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) أصبح القمح مؤخرا ثاني أهم المحاصيل الغذائية في العالم؛ فهو يوفر 500 سعرة حرارية يوميا لكل فرد في الصين والهند، ويمكنه توفير ما يصل إلى (50%) من السعرات الحرارية اليومية في وسط وغرب آسيا وشمال إفريقيا. وينتج هذا المرض (صدأ ساق القمح) عن فطر (*Puccinia grominis*) ويمكن أن يسبب خسائر مدمرة للمحاصيل. وقد ظهر هذا المرض عام 1999 في أوغندا لأول مرة وحاليا ينتشر في جميع أنحاء إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، ويمكن أن يمتد لأكثر من ذلك، فهو يشكل خطرا جسيما على إمدادات القمح في العالم، وحتى بدون تهديد هذا المرض على القمح، يجب أن ترتفع غلة القمح بنسبة تقدر ب (1,6%) سنويا للوصول إلى مستويات الإنتاج المطلوبة من القمح بحلول عام 2020، ومع ذلك فقد تأخرت الاستثمارات في تكنولوجيا القمح مقارنة بالحبوب الأخرى. لقد جاء هذا النوع من الشراكة بهدف الجمع بين التنميط الوراثي للنباتات في القطاع الخاص والخبرة مع نقاط القوة في البحث الميداني لدى القطاع العام لتساهم في مكافحة صدأ الساق على القمح، حيث أنه نتج عن هذه الشراكة تحديد للخارطة الجينية لمرض صدأ ساق القمح والعمل على انتاج اصناف محسنة من القمح مقاومة لهذا المرض.

3. برنامج النمو الريفي الشمالي في غانا(IFAD, 2013): وهو عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص، ويهدف هذا البرنامج إلى إعداد ترتيبات الزراعة التعاقدية بين الشركاء من القطاع الخاص وأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين وتشمل منتجات القطن وجوز الشيا والذرة وفول الصويا والذرة البيضاء والقرع والجوز والفول السوداني. ويوفر هذا البرنامج الدعم الفني لتسهيل مخططات المزارعين، كما يوفر تحسينات في البنية التحتية مثل الطرق الفرعية، أو مرافق التخزين مما يساعد المزارعين في إدارة مزارعهم وإدارة الأعمال الزراعية. لقد تمثل دور القطاع الخاص في التمويل والتشغيل والتدريب والمراقبة، كما قاموا بمراقبة جودة المنتج. أما دور الحكومة فقد تمثل في التدريب الفني لمنظمات المزارعين في الإنتاج وعمليات ما بعد الحصاد وضمان الجودة. وقد تكللت هذه الشراكة باستفادة حوالي (50,000) مزارع من البرنامج بحلول عام 2013 وزادت إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، على سبيل المثال زادت غلات الذرة وفول الصويا بنسبة 200% أما محصول الذرة البيضاء فقد زادت غلته بنسبة 140% بالإضافة إلى أن الجودة تحسنت للمنتجات، كما أن هذا البرنامج عمل على خلق فرص عمل جديدة وتحسين الطرق والبنية التحتية في المناطق الريفية، وتحسين الأمن الغذائي ووضع حد لتفاقم الجوع في فترة ما قبل الحصاد.

4. وعن التجربة الجزائرية في الشراكة بين القطاعين في مجال تطوير الزراعة (وزارة الزراعة الجزائرية، 2017) تم اختيار 174 مزرعة نموذجية في مساحة 1,553,680 دونم بهدف إعادة تأهيل وزيادة الطاقة الإنتاجية، بما في ذلك البذور الأساسية، والمحاصيل للقطاعات الإستراتيجية؛ وتحسين الظروف الإدارية و إدخال تقنيات مبتكرة. وأعيد تنظيم المزارع التجريبية في الشركات المساهمة واقترحت المبادئ التوجيهية التالية للشراكة: إنتاج المواد الجينية النوعية والمدخلات اللازمة للتنمية الزراعية، تطوير الاستثمار الزراعي مع الشركاء وفقا للتشريعات الاقتصادية الوطنية، تحديد أولويات الأنشطة للحفاظ على التراث الجيني الوطني، المشاركة في الأولوية لتلبية احتياجات السوق الوطنية. وبناء على ذلك تم انشاء 17 مزرعة تجريبية لتربية المواشي و الأبقار، وتربية الأسماك، والتشجير، والبستنة. وقد أظهرت

المزارع التجريبية زيادات معدلات العائد الاستثماري بنسب جيدة، فحققت مزرعتان زيادة اكثر من 200% في معدلات العائد الاستثماري، وثلاثة مزارع حققت زيادة بنسبة تتراوح بين 50–100% في العائد الاستثماري، ثلاثة مزارع أخرى زاد العائد الاستثماري لها 20–49%، وخمسة مزارع زاد العائد الاستثماري لها 1–19% وأربعة مزارع لم تحقق اي زيادة على العائد الاستثماري الخاص بها.

1. شركة (Monsanto India Limited– MIL) (Nadini, 2018) هي أحد أصحاب المصلحة المهتمين في مجال الشراكة مع القطاع العام في مجال الزراعة في امريكا. فمن خلال شراكاتها المتعددة مع حكومات الولايات المتحدة وصلت إلى العديد من مزارعي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وساعدت في تحسين الغلات والدخول الريفية بشكل كبير في المناطق الجغرافية التي تم تنفيذ هذه الشراكات فيها. تعمل (Monsanto) بنشاط مع القطاع العام في الولايات لتوجيههم إلى البرامج والمشاريع التي تمكن المزارعين من الحصول على إنتاج أفضل من أراضيهم ولديهم شراكات ناجحة مع القطاع العام في ست ولايات (حكومات راجستان، وجوجارات، وأوتار براديش، وأندرا براديش، وكارتا، وتاكا) بزيادة إنتاجية المحاصيل وتحسين الحياة. حظيت شركة (Monsanto) بامتياز مساعدة العديد من المزارعين في الولايات المذكورة أعلاه من خلال الاختيار الأمثل للمدخلات والممارسات الزراعية. إن نهج (Monsanto PPP) شامل بطبيعته ويوفر الدعم والمعلومات خلال دورة المحصول كاملة بدءا من اختيار البذور وتحضير الأرض للزراعة وانتهاءً بربط المزارعين بالأسواق عن طريق روابط فعالة.

2. في دراسة (Rankin et al., 2016) وضح فيها أثر الشراكات التي تم إجراؤها في كل من كولومبيا وغانا واندونيسيا وأوغندا ما بعد عام 1999. فدرست الشراكة تحسين زيت النخيل في كولومبيا واندونيسيا، والمطاط في غانا وزيت دوار الشمس في أوغندا، وكانت هذه الشراكات ما بين المؤسسات الحكومية الزراعية في كل بلد على حده، إلى جانب مؤسسات من القطاع الخاص. ففي حالتي زيت

النخيل في كولومبيا واندونيسيا تم تحفيز النشاط الاقتصادي الريفي من خلال إنشاء المزارع في المناطق البعيدة في اندونيسيا والمناطق غير المستقرة اجتماعيا في كولومبيا، وتم تنشيط قطاع السلع التصديرية الراكد والتخفيف من آثار تغير المناخ وإدماج المرأة، أما في أوغندا فقد تم تكثيف الإنتاج الوطني من زيت دوار الشمس وتقليل الفقر إلى جانب معالجة إحلال الواردات.

وتضمنت جميع القضايا شركاء من القطاع الخاص ساعدت في ربط المزارعين بخدمات تطوير الأعمال التجارية مثل التمويل وتقديم المساعدة الفنية في بعض الحالات وتأمين السوق، وهذا المثال يندرج تحت نوع مهم من الشراكة في الأعمال الزراعية ألا وهو تطوير سلسلة القيمة.

3. برنامج دعم الأسواق الزراعية (PAMA 2001–2008) وبرنامج ترويج الأسواق الريفية (PROMER 2009–2016) في الموزمبيق (IFAD, 2013)، وتهدف هذه الشراكة إلى معالجة الأسواق الريفية وبناء قدرات التجار الريفيين الصغار ومتوسطي الحجم على تقديم خدمات السوق للمزارعين، وتصنيع المنتجات الزراعية التي تعتبر أكثر قابلية للتسويق والربحية. وعملوا في برنامج لتطوير التجار وهو برنامج يسهل إقامة علاقات بين التجار في الأسواق المختلفة، وتمكينهم من الوصول إلى المؤسسات المالية.

بالإضافة إلى أن هذين البرنامجين هدفا إلى فتح أسواق التصدير، كما شجعا الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية. أما دور القطاع الخاص فقد تمثل في تدريب المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتقديم خدمات السوق وبناء علاقات مع كبار التجار. وفي ظل هذا البرنامج استفاد ما يقارب (33,000) مزارع من الخدمات المقدمة من أجل تحسين السوق، وفوائد أخرى عديدة عادت على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كارتفاع الأسعار بنحو 23% وزيادة حجم المحاصيل المسوقة بنسبة 100% وزيادة الوصول إلى الخدمات (المالية والمدخلات)، أما على المستوى الاجتماعي فساهمت هذه البرامج في محو الأمية وتكوين تعاونيات زراعية بالإضافة إلى تمكين الوصول إلى الخدمات، ومن جهة أخرى فإن جودة المنتج تحسنت وارتفعت الإنتاجية.

نستنتج من التجارب الدولية السابقة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي أن هناك إمكانية لتحقيق التنمية من خلال هذا النوع من الشراكات حيث أن تلك التجارب الناجحة في مجال التنمية الزراعية تبرهن ذلك سواء من ناحية البنية التحتية، أو زيادة الإنتاجية، أو مكافحة بعض الأمراض، أو تحسين السلسلة التسويقية أو غيرها من مجالات الشراكة.

1.6 دور الشراكة في تحقيق التنمية الزراعية بصورة عامة ودورها في تحقيق التنمية الزراعية في فلسطين

يعرض هذا القسم دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الزراعية حيث أنه يتناول أهمية الشراكة في تحقيق ابتكارات جديدة في المجال الزراعي ودورها في تحسين عملية التسويق الزراعي وكذلك في تحسين البنية التحتية للقطاع الزراعي وغيرها من الأدوار التي تجعل من الشراكة أحد السبل في تحقيق التنمية الزراعية، من ثم يركز على دور الشراكة في تحقيق التنمية الزراعية بصورة خاصة في فلسطين:

1.6.1 دور الشراكة في تحقيق التنمية الزراعية بصورة عامة

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة أداة واستراتيجية هامة في تحقيق التنمية الزراعية حيث أنها تلعب دور مهم في:

1- زيادة الإنتاجية الزراعية أو في مجال بناء البنية التحتية المعززة للإنتاج الزراعي، أو الجهود الرامية لدعم الأبحاث الزراعية ومعالجة الآفات وإنتاج ابتكارات تساعد على تطوير هذا القطاع كما ورد في دراسة (Morea et al., 2018).

2- يوفر القطاع العام بيئة مؤسسية مواتية لتطوير الأسواق الزراعية والاستثمار في البنية التحتية الريفية، كما يساهم في تسهيل تنمية الأعمال التجارية المحلية. في المقابل، يجلب القطاع الخاص خبرته الكبيرة في تطوير المنتجات ونشرها في الأسواق بما يساعد على تعزيز التنمية الزراعية (Ferroni et al., 2011).

3- تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز مستوى الابتكار الزراعي ودعم الاختراعات الإبداعية التي تساعد في نمو هذا القطاع ورفع كفاءت (Moreddu, 2016).

4- تساعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي على تحقيق التنمية الزراعية من خلال زيادة القدرة التنافسية للقطاع وتوفير بيئة استثمارية آمنة تزيد من فرص الاستثمار والابتكار في هذا النشاط (Akimova et al., 2016).

5- تعمل الشراكة بين القطاعين في الأعمال الزراعية على تطوير منظومة التشريعات والقوانين الخاصة بقطاع الزراعة وعمليات الاستثمار والتسويق بالإضافة إلى القوانين الخاصة بالحصول على الإقراض الزراعي وعمليات التأمين وغيرها من التسهيلات التي تساعد المزارعين والمؤسسات الزراعية على تطوير أعمالهم وتوسعتها والوصول بمنتجاتهم الزراعية إلى الأسواق المحلية والإقليمية الأمر الذي يعزز من مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي ويزيد من قدرته على استيعاب العمالة وتحقيق القيمة المضافة(Inshakova et al., 2018).

6- تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الزراعية لما يتميز به القطاع الخاص من قدرات مالية تمكنه من استيعاب متطلبات التنمية الزراعية في المجلات الفنية التي تتعلق بإنتاجية المشاريع الزراعية والمجالات التكنولوجية التي تحسن من الأساليب الزراعية وتطورها خاصة في ابتكار أساليب تخزينية متطورة وتحسين نوعية البذور والمبيدات والأسمدة المستخدمة وغيرها من الأساليب التي تعمل على زيادة الغلة الزراعية والتوسع في الاستثمار بالإضافة إلى تعزيز عملية التصنيع الغذائي، والتي تساهم في زيادة الأمن الغذائي وتوفير عدد كبير من فرص العمل، ولتفعيل دور الشراكة في تحقيق التنمية الزراعية لا بد من سن التشريعات وصياغة السياسات التي تسهل عملية الشراكة وتحمي المتعاقدين وتضمن حقوقهم (السرحان، 2019).

7- من خلال الشراكة يتحقق تكامل الموارد وتقاسم المخاطر وتسهيل الوصول إلى الأسواق وتعزيز استخدام التكنولوجيا في هذا القطاع (Trotsenko et al., 2020).

8- تعمل الشراكة في القطاع الزراعي على تعزيز عمليات إدارة المعرفة وتطوير الإمكانيات البشرية وقيادة عملية البحث والتطوير الزراعي التي من شأنها تنمية الزراعة المستدامة، وتعد مشاريع الشراكة المبنية على عمليات البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي من أكثر مشاريع الشراكة انتشارا في قطاع الزراعة، وتهدف هذه المشاريع إلى رفع كفاءة الإنتاج الزراعي من خلال إنشاء أنواع جديدة من النباتات المهجنة من النباتات الزراعية عالية الإنتاجية والمقاومة لمسببات الأمراض والظروف البيئية الصعبة (Kozin et al., 2020).

9- مواكبة التطور العلمي السريع والمستجد في قطاع الزراعة ونشر مخرجات الأبحاث العلمية من بذور محسنة ومعدات متطورة في الأسواق ليتسنى لأصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الزراعية ذات الموارد المحدودة استخدامها، وبالتالي فإن ترجمة الأبحاث والدراسات التطويرية في هذا القطاع وتحويلها لمنتجات مفيدة في تحقيق التنمية الزراعية لا يمكن تحقيقه دون وجود شراكة فعالة تدعم الأبحاث العلمية وتترجم نتائجها إلى واقع عملي ومنتجات يمكن لكافة المزارعين الاستفادة منها (Spielman et al., 2010).

1.6.2 دور الشراكة في تحقيق التنمية الزراعية في فلسطين

يتسم المناخ التنموي في فلسطين بحالة من عدم الاستقرار الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي وسياسات الاحتلال الإسرائيلي والتي تعيق عمليات التنمية وتفرض العديد من القيود على الحركة الاقتصادية، وعلى الرغم من الظروف التي يعيشها الواقع الفلسطيني فإن الحكومة الفلسطينية تسعى من خلال سياساتها الوطنية إلى وضع السياسات الداعمة لعملية التنمية، وايماناً بأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كإحدى دعائم التنمية الشاملة. تعمل الحكومة الفلسطينية من خلال أجندتها الوطنية على تحقيق الشراكة بين القطاعين والعمل على وضع الأطر القانونية والتشريعات التي تحكم هذه الشراكة خاصة في ظل الافتقار إلى بيئة تشريعية داعمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص (تلالوة، 2017).

وكغيرها من البلدان يتم تطبيق إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص على نطاق واسع في مشاريع البنية التحتية والمنشئات الخدمية (الأغا، 2020). إلا أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة ما زالت تتم في نطاق محدود حيث تأخذ في معظم الأحيان أشكال من الاتفاقيات التعاونية، فالشراكة الزراعية ما زالت من الشراكات المطلوبة واللازم تبنيها على نطاق أوسع لتحقيق التنمية الزراعية في فلسطين (حمدونة، 2017).

من خلال النظر إلى استراتيجيات القطاع الزراعي في فلسطين منذ العام2017 يتضح أن هناك إدراك لأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة، فأكدت الاستراتيجية الزراعية الفلسطينية 2017-2021 على أهمية الشراكة في مجال البحوث الزراعية وقدرة هذه الشراكة على تحقيق التكامل في نقاط القوة الخاصة بكل قطاع حيث تساعد الشراكة البحثية الزراعية في الاستفادة من البنية التحتية الموجودة في المؤسسات الزراعية المختلفة وتوظيفها في تنمية الخبرات البشرية وتيسير وصول المعرفة ونقلها للمزارعين لإيجاد بنية بحثية متكاملة (وزارة الزراعة، 2016).

كما دعت الاستراتيجية القطاعية الزراعية لعام 2021-2023 إلى أهمية تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص بغية توسيع المشاريع الزراعية التطويرية وعمليات استصلاح الأراضي وتبني التكنولوجيا اللازمة للإنتاج الزراعي الحديث بالإضافة إلى توفير البيئة المناسبة للمستثمرين وتعزيز الخدمات الاستثمارية الزراعية، كما تشير الاستراتيجية إلى ضرورة تمكين الشراكة بين وزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية لتطوير القطاع من خلال الحوار وعمليات تبادل المعرفة وتبني مبادئ الحوكمة وتطوير ملتقى خاص بالمؤسسات الحكومية والخاصة الوطنية والدولية العاملة في هذا القطاع. ويشكل التعاون وتبادل المعرفة وتفعيل الشراكة بين شركاء التنمية العاملين في القطاع الزراعي وتعزيز كفاءة الإنجاز وتقليل الازدواجية والتضارب من النتائج اللازم تحقيقها من خلال أهداف هذه الاستراتيجية (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2021 أ).

وتؤدي المؤسسات الزراعية غير الحكومية والتنظيمات الزراعية في فلسطين دوراً هاماً في تحقيق التنمية الزراعية وذلك من خلال ما تتمتع به من خبرات وكفاءات في التعامل مع التغيرات الطبيعية والسياسية التي تحيط بالقطاع الزراعي، وتودي هذه المؤسسات دوراً فعالاً في تعزيز سلسلة الإنتاج الزراعي ورفع معدلات الاستثمار في هذا القطاع، بالإضافة إلى تقديم خدمات الأعمال التي يحتاجها المزارعون في مراحل الإنتاج ومعاملات ما بعد الحصاد، فضلاً عن عمليات التصنيع الغذائي والتسويق المحلي والخارجي (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2021 أ).

الفصل الثاني

مراجعة واقع قطاع الزراعة في فلسطين

مقدمة

يرتبط الشعب الفلسطيني بأرضه بروابط متينة، وتمثل الزراعة فصلا بالغ الأهمية في ملحمة الشعب الفلسطيني في حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على صعيد الانتاج النباتي وكذلك الانتاج الحيواني؛ فتربية الحيوانات المجترة من الماعز والضأن كانت وما زالت من أقدم ممارسات المزارع الفلسطيني، وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى أهمية القطاع الزراعي في فلسطين وكذلك التحديات التي تواجه هذا القطاع

2.1 المبحث الأول: واقع الزراعة في فلسطين

في هذا المبحث سوف يتم تناول أهمية القطاع الزراعي ومساهمة الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ومساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في تشغيل القوى العاملة، من ثم سيتم التطرق إلى خصائص القطاع الزراعي الفلسطيني ومساهمته في الإنتاج الاقتصادي وفي نهاية هذا المبحث سوف يتم التحدث عن التحديات التي تواجه هذا القطاع بالإضافة إلى معيقات تطوره.

2.1.1 أهمية القطاع الزراعي

القطاع الزراعي عنصر مهم في الاقتصاد الفلسطيني. إلا أن إمكانياته لا تستغل بالطريقة المثلى لأسباب عديدة يقف على رأسها تجريد الشعب الفلسطيني من أرضه ومن مصادر مياهه باستمرار وما يتبعه من معيقات التنقل والتسويق وما يتبعها من زيادة التكاليف وزيادة الخسائر التي يتكبدها المزارع مما جعل ممارسة الزراعة أمرا قريبا من المقامرة أو نوعا من المجازفة، مما جعل تحقيق التنمية المستدامة أمراً قريبا من الاستحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن ما يميز الأراضي الفلسطينية هو تنوع التضاريس والأقاليم الجغرافية مما يشكل بيئة ملائمة لتنويع المنتجات الزراعية على الرغم من صغر المساحة نسبيا، ويكفل لها إنتاج محاصيل متنوعة على مدار العام؛ ففلسطين تتكون من خمس بيئات زراعية متباينة وهي السهول والأراضي الساحلية وشبه الساحلية والمرتفعات والأغوار، تمتاز كل بيئة منها بميزات تجعلها أكثر مناسبة لإنتاج محاصيل معينة (صالح، 2012).

2.1.2 الإنتاج الزراعي

يضم القطاع الزراعي مجمل الأنشطة الإنتاجية النباتية والحيوانية. ويشمل الإنتاج النباتي أربعة مكونات أساسية هي؛ العناصر النباتية البرية والتي تضم الأشجار الحرجية والغابات والنباتات العشبية الرعوية والطبية، كما تتضمن المحاصيل الحقلية والأعلاف، وأشجار الخضراوات والفاكهة، بالإضافة إلى نباتات الزينة والأزهار. أما الإنتاج الحيواني فيشمل ستة مكونات أساسية هي؛ المجترات الصغيرة والكبيرة، الأسماك، الدواجن، النحل، الحيوانات المنزلية كالأرانب والحمام، بالإضافة إلى الحيوانات المستخدمة في العمل. وتتميز الزراعة في فلسطين بتنوعها، حيث تشمل العديد من الأنماط والأنواع الحيوانية والنباتية البعلية والمروية والمختلطة، ويعزى هذا التنوع إلى التنوع المناخي وطبيعة التربة في الأراضي الفلسطينية (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2021).

أولاً: الإنتاج النباتي

يشهد الإنتاج الزراعي في فلسطين تذبذباً ملحوظاً، كونه يعتمد بصورة كبيرة على الزراعات البعلية والتي تختلف إنتاجيتها من سنة إلى أخرى، تبعاً لكميات الأمطار. فيما لم تشهد الهيكلية الإنتاجية والتوزيع النسبي لأنواع المحاصيل المزروعة أي تغيرات تذكر، وتحتل أشجار الزيتون معظم المساحة الزراعية الموجودة في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية، وبحسب وزارة الزراعة الفلسطينية فإن مساحة الأراضي المزروعة من الزيتون هي55.2% فيما تحتل المحاصيل الحقلية نسبة 20.8% و 11.6% للخضراوات 12.2% للأشجار المثمرة الأخرى. كما تشتهر الأراضي الفلسطينية بزراعة العنب، والذي ينتشر بصورة كبيرة في مناطق جنوب

الضفة الغربية خاصة في محافظتي الخليل وبيت لحم حيث يغطي ما يقارب 61.5 ألف دونم، فيما تنتشر اللوزيات والتفاحيات وغيرها من أشجار الفاكهة المتساقطة بصورة متوازنة في كافة مناطق الضفة الغربية. وفي العقد الماضي بدأت التوجهات نحو زراعة أصناف متعددة من الفاكهة الاستوائية والحمضيات وذلك في المناطق شبه الساحلية الممتدة بين محافظات قلقيلية وطولكرم وجنين. أما في غزة فتنتشر زراعة الخضراوات حيث تشكل ما نسبته 31% يليها الزيتون بنسبة 9% و23% للمحاصيل الحقلية، أما الأشجار المثمرة الأخرى فتحتل نسبة 37.6% من إجمالي المساحة المزروعة في القطاع، ويجدر الإشارة إلى أن الفراولة من المحاصيل المهمة جداً في القطاع والتي تغطي ما يقارب من 2,850 دونم (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2019).

وتتجه وزارة الزراعة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات غير الحكومية المهتمة بالإنتاج الزراعي كالصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) إلى القيام بالعديد من مشاريع الاستصلاح الزراعي والتنمية الزراعية والتي ترتكز على عمليات التوسع الأفقي وزيادة المساحات الزراعية كمشروعها الاخير الناجم عن الشراكة مع السلطة الفلسطينية في التعاون على توسيع الأراضي الزراعية "التنمية الزراعية: مشروع إدارة الموارد والأراضي المقاومة" (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2018)، وتشير الإحصائيات الأخيرة لدى وزارة الزراعة الفلسطينية لعام 2019 (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2019) إلى أن المساحات المزروعة بالفواكه وصلت ل1,097,181 دونم منها 86.8% بعلية و13.2%مروية، أما الخضراوات فبلغت المساحة المزروعة 189,495 دونم، 8.6% منها بعلية فيما تبلغ المحاصيل المروية المكشوفة 61.2% و30.1% منها مروية محمية. من جهة أخرى بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية 338,391 دونم، تشكل المحاصيل البعلية منها 88.1% فيما تصل المروية لنسبة 11.9%.

يوجد في فلسطين ما يقارب 118 صنف زراعي نباتي منها 40 من أشجار الفاكهة، 40 من الخضراوات و38 من المحاصيل الحقلية. تختلف إنتاجية الأراضي الزراعية الفلسطينية المحتلة تبعاً للعديد من العوامل

للعوامل المناخية وتوافر المياه والتقنيات المستخدمة، فتشكل معظم الإنتاجية النباتية في الزراعة الفلسطينية، زراعات بعلية (لا تعتمد على أنظمة الري) بنسبة 78%. مع العلم أن إنتاجية الدونم الواحد من الزراعة المروية قد تصل إلى12 ضعف من إنتاجية تلك المعتمدة على الزراعة البعلية، ويوضح الجدول (1) المساحة الزراعية في كل من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وإنتاجها وإنتاجيتها.

الجدول 1

السلع الزراعية الرئيسية من حيث المساحة، الإنتاج والإنتاجية في كل من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة

النوع	الخضراوات			الفاكهة			المحاصيل الحقلية		
المعيار	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	الإنتاجية (كغ/دونم)	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	الإنتاجية (كغ/دونم)	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	الإنتاجية (كغ/دونم)
الضفة الغربية	131,063	575,354	4,389.9	1,009,577	211406	209	294,134	146,396	498
قطاع غزة	58,432	295,585	5,058.6	87,604	89343	1,019	44,257	100,506	2,271
المجموع	189,495	870,939	4,596	1,097,181	300749	274	338,391	246,902	729.6

المرجع: التقرير السنوي للإحصاءات الزراعية (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2019)

ثانياُ: الإنتاج الحيواني

يعتمد معظم مربو الأبقار، الأغنام، الماعز على نظام التربية المكثفة وشبه المكثفة، حيث يتم وفقاُ لهذا النظام تربية الحيوانات في مساحات معدة بصورة مناسبة، حيث لا تعتمد في تغذيتها على الرعي إلا بصورة جزئية، إنما يتم استخدام الأعلاف بصورة مركزة. وتعد التغذية عنصراً هاماً في التكاليف التشغيلية في تربية الحيوانات حيت تشارك فيما يقارب من 55–65% من هذه التكاليف (بشارات، 2014)، وتقدر حجم الثروة الحيوانية بما يقارب من 679,790 من الأغنام، 209,511 من الماعز، و 70.96 مليون طير من الدجاج اللاحم، بالإضافة إلى 2.6 مليون طير من الدجاج البياض و 77,684 خلية نحل. علاوة على ذلك، يبلغ عدد الأبقار 33,658 رأس منها 51.7% من الأبقار المنتجة، و37.5% من العجول و 9.7% من العجلات (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2019).

الجدول 2

أعداد الثروة الحيوانية في فلسطين لعام 2019

	الأبقار	العجول	العجلات	الثيران	الأغنام	الماعز	خلايا النحل	الدجاج اللاحم (بالألف)	الدجاج البياض (بالألف)
فلسطين	33,658	24,412	6,329	634	679,790	209,511	77,684	70,696	2,655
الضفة الغربية	31,396	14,912	5,369	634	616,490	200,261	62,797	47,696	1,944
قطاع غزة	2,262	9,500	960	0	63,300	9,250	14,887	23,000	711

المرجع: (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2019)

3.1.2 مساهمة الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني

هناك عدة مجالات يساهم بها القطاع الزراعي بدفع العجلة الاقتصادية في فلسطين حتى ولو بشكل بسيط وهذا يتم من خلال التالي:

أولاً: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

يعد القطاع الزراعي الفلسطيني أحد القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن شهد هذا القطاع الكثير من التغيرات التي توالت في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي استهدف هذا القطاع بشكل خاص وممنهج من خلال سياسات التدمير الشامل التي شنتها على القطاع الزراعي (أبو عمر وأبو قاعود، 2013)، مما جعل مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تواجه تذبذباً يميل إلى التناقص سنة تلو الأخرى؛ كما نلاحظ في الشكل (1) أدناه أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 13.7% عام 1994 إلى11.1%عام 2004 و 8.3% عام 2011 حتى وصلت الى 7% في العام 2020.

الشكل 1

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين

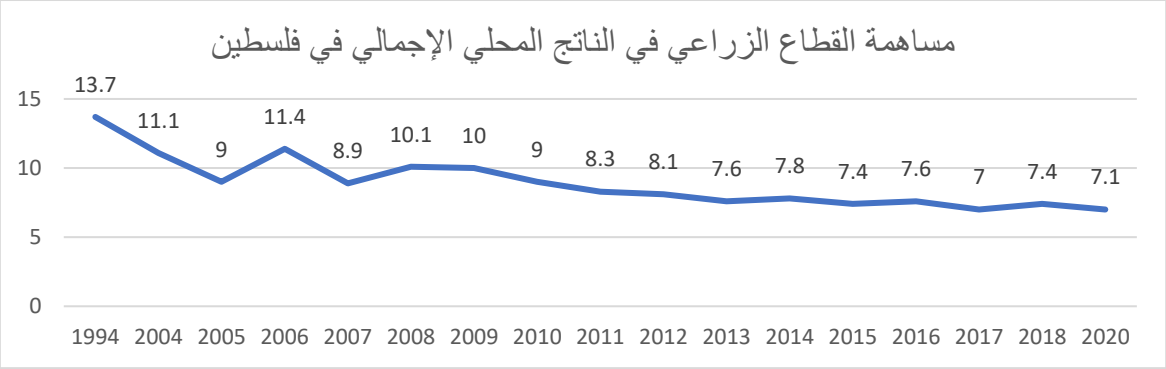

المرجع: (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 1994)، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018ب)، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020ب).

تتباين نسب مشاركة شقي القطاع الزراعي بمحوريه النباتي والحيواني في الناتج المحلي الفلسطيني، حيث تشكل مساهمة الإنتاج النباتي لعام 2019 حوالي 65.5 % مقابل 34.5% للإنتاج الحيواني من إجمالي مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2019). هذا عدا عن أن الأنشطة الزراعية تساهم بقيمة مضافة لعام 2020 إلى 999.8 مليون دولار أمريكي أي أنها تراجعت بنسبة 9.2% مقارنة بعام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021ج).

ثانياً: مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في تشغيل القوى العاملة.

امتاز القطاع الزراعي في فلسطين قديماً بقدرته الاستيعابية العالية، حيث استطاع استيعاب عدد كبير من القوى العاملة وتوفير عدد كبير من فرص العمل التي تحد من مشكلة البطالة في الأرياف (الشافعي، 2018)، وكما يتضح بالشكل (2) أن نسب العاملين المشاركين في القطاع شهدت تراجعاً ملحوظاً في السنوات الماضية فانخفضت من 16.7% عام 2006 الى14% لعام 2010، الى 6.4% عام 2020.

الشكل 2

مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الأيدي العاملة في فلسطين بين عامي 2006-2020

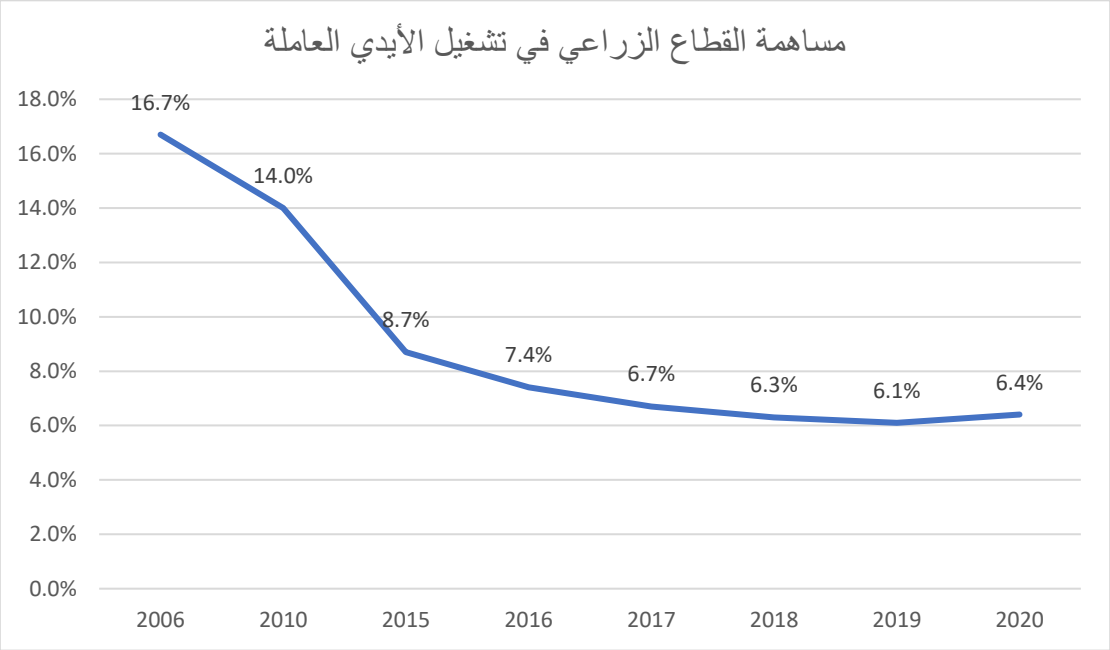

المرجع: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006) ، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010ب)، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020أ)

علاوة على ذلك سجل النشاط الزراعي أدنى أجر يومي بواقع 83.3 شيقل في الضفة الغربية و20 شيكل في غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020أ). تتصف العمالة في القطاع الزراعي بكونها

موسمية، حيث تتوفر فرص عمل في مواسم الحصاد وقطف الثمار، من جهة أخرى، فإن معظم فرص العمل في هذا القطاع لا تتطلب مستويات تعليمية أو مهارات معقدة (الشافعي، 2018).

من جهة أخرى، يعمل معظم العاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية لحساباتهم الخاصة أو لصالح الأسر وتشكل هاتين الفئتين ما نسبته 73% من إجمالي العاملين. وتوضح البيانات الإحصائية أن معظم الإناث العاملات في هذا القطاع يعملن لدى أسرهن. أما في غزة، فيختلف توزيع العمالة الزراعية بصورة كبيرة، حيث يعمل معظم العاملين لدى المشغلين (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2021).

ثالثاً: مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الإنتاج

يؤدي صغر حجم معظم الحيازات الزراعية وتشتتها إلى انخفاض الإنتاج والعائد من الأنشطة الزراعية بالإضافة إلى إرتفاع نسبة المخاطرة، الأمر الذي يقلل من دافعية أصحاب هذه الأراضي لاستثمارها اقتصادياً. فقد بلغ إنتاج القطاع الزراعي في فلسطين لعام 2010 حوالي 983.3 مليون دولار أمريكي أي حوالي 5.6% من إجمالي إنتاجية النشاط الاقتصادي، فيما ارتفع عام 2011 إلى حوالي 1,119.4 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 5.9% ، ومن ثم شهدت هذه النسبة انخفاضاً حاداً لتصل إلى 4.6% لعام 2012، ويعزى هذا الانخفاض إلى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والحصار المشدد وإغلاق المعابر وتدمير الأراضي وتخريبها من قبل قطعان المستوطنين، كما عانى القطاع الزراعي انخفاضين متلاحقين بعد عام 2012 لتصل نسبة الإنتاجية إلى 3.8% فقط. ويرتبط انخفاض الإنتاجية بالممارسات الإسرائيلية الاستيطانية وسياسات تدمير الأراضي وعرقلة حركة السلع وبالتالي تشبع الأسواق المحلية وحدوث خسائر كبيرة للمزارعين الأمر الذي يجعلهم عازفين وغير راغبين بالعمل في الأنشطة الزراعية والاستثمار في أراضيهم (الشافعي، 2018).

4.1.2 الصادرات والواردات للقطاع الزراعي الفلسطيني

أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS, 2020) أنه ومع نهاية عام 2020 وصلت قيمة الصادرات من القطاع الزراعي الفلسطيني إلى العالم أجمع بما فيها كيان الاحتلال الإسرائيلي 72.2 مليون دولار، منها 71.9 مليون صادرات نباتية طازجة أي ما نسبته 99.6%، تمثل التمور نسبة كبيرة منها إلى جانب البندورة، والبطاطا، والمشروم وغيرها من المحاصيل، أما الصادرات الحيوانية فبلغت قيمتها 0.28 مليون دولار أي أقل من 1% تتمثل فقط بالعسل. في المقابل بلغت الواردات من القطاع الزراعي من الخارج الذي يشمل الاحتلال الإسرائيلي إلى الاقتصاد الفلسطيني ما قيمته 511.8 مليون دولار، منها 276.8 مليون دولار واردات نباتية أي ما نسبته 54.1% تتركز في القهوة، والسمسم، والأفوكادو، والمانجا، والحمضيات، والموز، والأناناس وبعض الحبوب فيما بلغت قيمة الواردات الحيوانية 234.9 مليون دولار أي ما نسبته 45.9% تتركز في الأبقار، والخراف، والبط، والأوز وبيوض بعض الطيور وغيرها.

5.1.2 الحيازات الزراعية في فلسطين

تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة ما يقارب 6.023 مليون دونم، يستخدم 1.625 مليون دونم منها في الزراعة، 61% من الأراضي الزراعية الفلسطينية في منطقة (ج) والتي تخضع لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي، مما يحد من مساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني. وبحسب وزارة الزراعة الفلسطينية فإن ما نسبته 77.98% من المساحة الكلية للأراضي الزراعية المستخدمة هي ذات أنماط زراعية بعلية أما الباقي فهي زراعات مروية وتنتشر في قطاع غزة، الأغوار والمناطق شبه الساحلية في الضفة الغربية (وزراة الزراعة الفلسطينية، 2021).

يشير التقرير السنوي للاحصائيات الزراعية من قبل وزارة الزراعة لعام 2019 أن مساحة الأراضي المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ 1,625كم^2، أي ما يعادل 26.9% من المساحة الكلية للأراضي

الفلسطينية، منها 1,097 كم^2 مزروعة بمحاصيل دائمة و 527.8 كم^2 مزروعة بمحاصيل مؤقتة. وتبلغ نسبة الأراضي الزراعية المروية 375.8 كم^2 أما الأراضي الزراعية البعلية فبلغت مساحتها 1,267.2 كم^2. وتشكل الأراضي المزروعة بالمحاصيل الدائمة (الأراضي المستغلة زراعياً بصورة دائمة والتي لا تحتاج لزراعة بعد كل عملية حصاد) ما نسبته 70.4% من المساحة المزروعة في الضفة الغربية منها 5.7% مروية و94.3% بعلية. أما في قطاع غزة فتشكل نسبة المحاصيل الدائمة 26% جميعها مروية. أما الأراضي المزروعة بمحاصيل مؤقتة (الأراضي المزروعة بمحاصيل يجب إعادة زراعتها في كل موسم زراعي بعد الحصاد) ما نسبته 29.6% من المساحة المزروعة في الضفة الغربية منها 32.3% مروية و 67.6% بعلية. فيما تمثل هذه المحاصيل 53.9% من المساحة المزروعة في قطاع غزة، منها 73.8% مروية و26.1% بعلية (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2019).

أما بالنسبة للحيازات الزراعية، فيشير التعداد الزراعي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2010 إلى أن عدد الحيازات الزراعية بلغ 111,310 حيازة، موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. يوجد في الضفة الغربية 90,908 حيازة أي ما نسبته 81.7% أما في غزة فبلغ عدد الحيازات الزراعية 20,402 حيازة أي (18.3%). وتعد محافظة الخليل من أكثر المناطق المشتملة على الحيازات الزراعية حيث تشكل ما نسبته 18% من إجمالي الحيازات، أما أريحا والأغوار فتتضمن أقل عدد من الحيازات الزراعية حيت تصل فقط إلى 1.4% من مجموع الحيازات (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2010أ). تتنوع هذه الحيازات بين حيازات نباتية، حيازات حيوانية حيازات مختلطة، يمكن توضيح عددها وتوزيع كل منها في الضفة الغربية وأراضي قطاع غزة كما بالجدول (3) أدناه:

الجدول 3

أنواع الحيازات الزراعية وأعدادها وتوزيعها بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة

نوع الحيازات	النباتية		الحيوانية		المختلطة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الضفة الغربية	65,267	%82.4	10,879	%76.4	14,762	%82.5
غزة	13,909	%17.6	3,362	%23.6	3,131	%17.5
المجموع	79,176 أي 71.1% من إجمالي الحيازات		14,241 أي 12.8% من إجمالي الحيازات		17,893 أي 16.1% من إجمالي الحيازات	

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010أ).

تشير البيانات إلى أن الغالبية العظمى للحيازات النباتية تقع ضمن الحيازات ذات المساحة الصغيرة، حيث أن حوالي 42.2% (46,982 حيازة) من الحيازات تقع ضمن الحيازات ذات المساحة الصغيرة أي أقل من ثلاثة دونمات، فيما لا يزيد عن 5.2% من الحيازات، يعد من الحيازات الكبيرة والتي تزيد مساحتها عن 40 دونم.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010أ). وفيما يتعلق بالحيازات الحيوانية فإن 61% منها يضم خليط من الثروات الحيوانية، فيما يشكل30% لحيازات المجترات و8% للدواجن والباقي للنحل (وزارة الزراعة، 2021).

تشير نتائج التعداد الزراعي لعام 2010 إلى حدوث تراجع كبير في مساحة الأراضي الزراعية الفلسطينية، كما يتضح بالشكل (3) فإن المساحة الزراعية في فلسطين تحولت من 2,400,000 دونم في عام 1980 إلى 1,830,000 دونم في عام 1996 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 1996) حتى وصلت خلال عام 2010 إلى 1,030,000 دونم ومن ثم نلاحظ في الجدول أدناه ارتفاعاً ملموساً في المساحات الزراعية بناء على (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2019) حيث وصلت إلى 1,625,067 دونماً.

الشكل 3

التغير بالمساحة الزراعية في فلسطين ما بين عامي 1980-2019

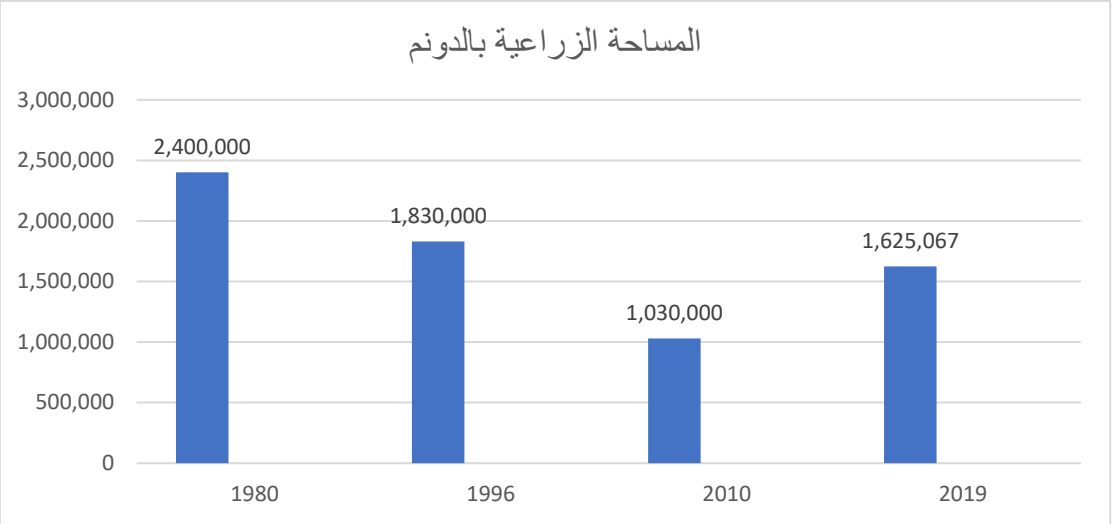

المرجع: (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 1996)(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010أ)(وزارة الزراعة الفلسطينية، 2019)

6.1.2 المعيقات التي تحد من تقدم القطاع الزراعي في فلسطين

تنقسم المعيقات التي تحد من تطور القطاع الزراعي الى المعيقات الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية التي تضعف القطاع الزراعي وتحد من تطوره باستهدافه استهدافاً ممنهجاً، ومعيقات ذاتية ناتجة عن تقصير فلسطيني سواء من الأفراد أو الحكومات المتعاقبة أو الجهات المانحة وتتضح هذه المعيقات فيما يلي:

أولاً: معيقات ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي:

1- يعاني المزارع الفلسطيني في حصوله على المياه اللازمة للري من حيث الكمية وارتفاع التكاليف؛ فالاحتلال الإسرائيلي يسيطر على 85% من المياه الجوفية، كما يسيطر على جل الموارد المائية المتجددة والبالغة حوالي 750 مليون م³ سنوياً و265 مليون م³ من نهر الأردن، والتي لا يحصل الفلسطينيون منها على أكثر من 70.2 مليون م³، ثم يعيد الاحتلال بيع المياه للمزارع الفلسطيني، مع أن حصة الفلسطينيين من المياه الجوفية حسب اتفاقية أوسلو تبلغ 118 مليون م³، على أن تصبح عام 2,000 مئتي مليون م³ لو نفذت الاتفاقية. كما أن الاحتلال الاسرائيلي يمنع الفلسطينيين من حفر

الآبار بسبب الحاجة المتزايدة للمياه بالرغم من أن أغلبية مصادر المياه تقع في أراضي الضفة الغربية (سلطة المياه، 2019).

2- تفرض إسرائيل قيودا صارمة على حركة المزارعين والخدمات الزراعية والتجارة والتسويق الزراعي مما يزيد من التكاليف وينشأ عنه إهدار للوقت، فالفلسطينيون يتكبدون تكاليف استيراد وتصدير عالية تعادل ضعف ما يتحمله نظراؤهم الإسرائيليون من الناحية المادية، بالإضافة إلى ما تستغرقه إجراءاتهم في هذا الصدد من أربعة أمثال ما يستغرقه المستوردون الإسرائيليون في مثل نفس تلك الأنشطة. ففي كثير من الأحيان يتعذر وصول المزارع إلى أرضه أو إلى مصادر المياه، كما تحول بين المزارع وبين الأسواق سواء لتسويق المنتجات الزراعية أو لشراء المدخلات الزراعية بسبب الحواجز العسكرية التي يضعها الاحتلال أو جدار الفصل العنصري الذي حال بين الأراضي الأراضي الزراعية وأصحابها، أو بسبب اعتداءات المستوطنين المتكررة، كما أن إجراءات الحواجز الطويلة قد تسبب تلفا في المحاصيل التي لا تحتمل التأخير والقابلة للتلف السريع، وترفع تكاليف النقل وتزداد المخاطر المحتملة، خاصة الخدمات التي تتعلق بصحة الحيوانات أو حماية النباتات من الأمراض الزراعية، إن مستويات المخاطر العالية أدت إلى تقليل الحافز للاستثمار في المجال الزراعي (حياة وسوق، 2014).

3- إن إنتاج الدونم يبلغ نصف مثيله في الأردن ولا يتجاوز 43% من مثيله في إسرائيل، مع أن المناطق الثلاث تتشارك الايكولوجية نفسها؛ وذلك يعود إلى تأثير الاحتلال على قطاع الزراعة بجميع جوانبه، ويعود أيضاً للقيود التي يضعها الاحتلال الاسرائيلي على استيراد الأسمدة مما يضعف الإنتاج ويؤدي إلى تدهور التربة، لذا يلجأ المزارع الفلسطيني إلى البحث عن بدائل أكثر تكلفة وأدنى جودة، فأحيانا تكون مغشوشة أو مهربة وغير ملائمة للغرض المطلوب (الأونكتاد، 2016).

4- يفرض الإسرائيليون على الفلسطينيين استصدار تراخيص إسرائيلية قبل إنشاء أي بنية تحتية أو إصلاحها مثل حفر الآبار أو إصلاح الآبار القديمة أو بناء منشآت لتجميع المياه فيها وغالبا ما يكون هذا الأمر

صعبا بل مستحيلا وإن لم يلتزم المزارع الفلسطيني باستصدار الرخص اللازمة فإن الحكومة الإسرائيلية تقوم بهدم المنشأة مما يكبد الفلسطيني خسائر فادحة (علقم، 2012).

5- تسيطر إسرائيل على الجزء الأكبر من أراضي فلسطين التاريخية، فمساحة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 تبلغ 22% فقط من مساحة فلسطين التاريخية، وهذه المساحة قسمت حسب الاتفاق الموقع بين الطرفين (إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية) إلى ثلاثة أجزاء مصنفة إلى مناطق ألف وباء وجيم، وتشمل المنطقة جيم على ما يزيد عن 61% من مساحة الضفة الغربية، وتخضع لسيطرة كاملة لإسرائيل في الأمن والتخطيط والتنظيم العمراني، وإذا علمنا أن المنطقة جيم تضم أكثر الأراضي الزراعية خصوبة؛ فهي تشكل ثلثي الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين، وأكثر الأراضي الفلسطينية الصالحة للأنشطة الإنمائية، علمنا مدى نسبة الخسارة الكبيرة في مساحة الأرض التي تعرض لها الفلسطيني وهذه لوحدها تشير إلى تراجع الزراعة بشكل كبير، ومما يدلل على ذلك أيضا أن نسبة عدد سكان الضفة الغربية من الفلسطينيين لا تتجاوز 11% في المنطقة ج مع أنها تشكل 61% من مساحتها (نبعة، 2014) .

6- تجثم المستوطنات الإسرائيلية على ما نسبته 68% من المنطقة جيم كما أن الحكومة الإسرائيلية تخصص ما نسبته 21% منها كمناطق عسكرية مغلقة، وتعتبر 9% منها محميات طبيعية تمنع الفلسطينيين من ممارسة أي نشاط فيها (لويف، 2018).

من ذلك يتبين لنا أن القطاع الزراعي كان أكثر القطاعات تضررا من الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى انخفاض المساهمة في الإنتاج الإجمالي المحلي، وبالرغم من أنه يتمتع بقدرة كبيرة تمكنه من المساهمة بشكل فعال في الاقتصاد الفلسطيني لو استغل بزيادة المساحات المزروعة وبمحاصيل عالية القيمة، إلا أن إنتاجه مازال يتناقص.

ثانياً: المعيقات الذاتية

1. ندرة العمالة الماهرة الناتجة عن عدم وجود برامج لتدريب المزارعين وتحسين خبراتهم بالإضافة الى الأجور المتدنية نسبياً للعمالة في القطاع الزراعي والتي أدت إلى عزوف الفلاحين عن الزراعة ودخولهم لأسواق أخرى جديدة للإنتاج والعمل مما يخالف متطلبات التنمية المستدامة(حرب وآخرون، 2021).
2. ومن المعيقات التي تحد من تطور القطاع الزراعي قلة كفاءة استخدام المياه بعدم استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة التي تقلل من درجات الحرارة داخل البيوت البلاستيكية وبالتالي التخفيف من عملية النتح (فقدان الماء على شكل بخار من أجزاء النباتات المعرضة للهواء) للنباتات، أو من خلال اللجوء لطرق تجميع المياه بالسدود وبرك تجميع المياه ووسائل الحصاد المائي الأخرى، إضافة لاستغلال المياه المعالجة حتى ولو كانت هذه الطريقة أقل جودة من الطرق السابق ذكرها (حرب وآخرون، 2021)
3. سوء آلية التخطيط المتبعة في الزراعة وعدم اتباع الروزنامة الزراعية حيث أن التخطيط عادة هو العمود الأول في بناء النجاح، ويشمل التخطيط السليم في العمليات الزراعية أمورا عدة أهمها دراسة الجدوى الاقتصادية ومدى توفير المدخلات وكمية ونوع المخرجات وحاجة السوق، إلا أن أكثر المزارعين يتخذون قرار الزراعة دون استشارة المرشد الزراعي ودون التنسيق مع المزارعين في المنطقة مما يؤدي إلى فائض في بعض المنتجات وشح في محاصيل أخرى (عبد الرحمن وآخرون، 2007).
4. يعاني التسويق الزراعي في فلسطين من مشاكل عدة تبعا لعدم التخطيط، حيث يعاني من عشوائية في العمل وعدم وجود مرجعية تنظم عملية التسويق حيث يهيمن على قطاع التسويق للمنتجات الزراعية مجموعة من التجار خاصة أولئك التجار المتواجدون في أسواق الخضار المركزية في الوقت الذي تقصر فيه التعاونيات الزراعية في حل هذه المشكلة (حرب وآخرون، 2021)
5. تهميش الحكومة للقطاع الزراعي في توفير موازنة كافية لدعم هذا القطاع مقارنة مع غيره من القطاعات ففي العام 2018 لم تتجاوز موازنة القطاع الزراعي 1% (إتحاد لجان العمل الزراعي، 2019).

6. المنافسة من قبل المنتجات الإسرائيلية وهي مشكلة مؤرقة للمزارع الفلسطيني، حيث يتم إغراق السوق بالمنتجات الاسرائيلية مما يضعف القدرة التنافسية للمنتج الزراعي المحلي من ناحية الطلب والسعر ويؤدي إلى تراكم المنتجات وضعف الكفاءة التسويقية، إضافة إلى الافتقار لوجود خطوط تعبئة آلية، وعدم وجود أعداد كافية من الثلاجات اللازمة لحفظ المنتجات الزراعية إذا لزم الأمر (مجلس الوزراء الفلسطيني، 2019).
7. النقص الكبير في التمويل والإقراض الزراعي حيث يعاني القطاع الزراعي الفلسطيني من قلة عدد المؤسسات المختصة بالتمويل الزراعي، في حين يحتاج هذا القطاع إلى دعم خاص ومستمر وزيادة الاستثمارات فيه، في حين أن المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي تم تفعيلها لاحقاً بالعام 2019 حيث أن الطلب على القروض الزراعية من هذه المؤسسة يقدر ب 200 مليون دولار أمريكي سنوياً لكن الذي يتم تلبيته لا يتجاوز 15% منها (الأعرج وآخرون، 2021).
8. ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية وعدم تفعيل محطات التجارب الزراعية والنقص في المختبرات الزراعية وغالبا ما يتم البحث العلمي الزراعي بطريقة غير منظمة ، ثم لا يتم تطبيق النتائج على أرض الواقع، بل اقتصرت على أماكن عمل بعض المؤسسات التي تقوم عليها (بكدار، 2007).
9. من المعيقات التي تحد من تقدم القطاع الزراعي ضعف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالقطاع الزراعي نتيجة أن الكثير منها قوانين قديمة ولم يتم تحديثها فبعضها من العهد العثماني كقانون الأراضي ومجلة الأحكام العدلية، والبعض الآخر قوانين أردنية يسري تطبيقها بالضفة الغربية وأخرى مصرية يجري تطبيقها في قطاع غزة (إتحاد لجان العمل الزراعي، 2019).

2.2 المبحث الثاني: التنمية الزراعية

2.2.1 مقدمة

في خضم المساعي الرامية لتحقيق الأمن الغذائي وتلبية احتياجات المجتمع من الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، بدأت مؤشرات الموارد الزراعية بدق ناقوس الخطر مؤشرةً بتعرض هذه الموارد للاستنزاف والتلوث، مما يعني عدم قدرة الأجيال المستقبلية من تلبية احتياجاتها وتحقيق الأمن الغذائي، والتأثير السلبي الذي تخلفه المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية على البيئة ومقوماتها (Dung et al., 2018; Kociszewski, 2018)، وبالتزامن مع ظهور مفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة، بدأ العمل على استخدام مفهوم التنمية الزراعية المستدامة كواحدة من المفاهيم التي تشير إلى" إدارة وصيانة الموارد الطبيعية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية وتلبيتها باستمرار تبعاُ لتعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو (FAO)" (ماهر، 2017).

يمكن من خلال دراسة تاريخ الاقتصاد عبر الأزمنة المختلفة العثور على العديد من الأدلة على أهمية الثروة الزراعية ودورها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، كون الزراعة تعد المورد الأساسي للعديد من الصناعات والأنشطة الاقتصادية ومصدراً للقضاء على الفقر والبطالة في العديد من المجتمعات(Tochukwu, 2012)، ومن أجل تعزيز مساهمة الزراعة في تحقيق التنمية الشاملة ينبغي العمل مسبقاً على تحقيق تنمية زراعية تساعد على استغلال أفضل للموارد الزراعية وتوظيفها في تلبية الاحتياجات البشرية ولرفع الدخل القومي(حسب الله، 2017).

2.2.2 مفهوم التنمية الزراعية

المقصود بالتنمية الزراعية هو زيادة الإنتاج الزراعي من خلال استصلاح أراضٍ أكثر وبالتالي زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة أو زيادة إنتاجية الأرض الزراعية عن طريق استخدام التقنيات والوسائل الجديدة في الزراعة. وكذلك العمل على تنمية الثروة الحيوانية بكل أشكالها.

فعملية التنمية الزراعية تهدف إلى التغيير في هيكل القطاع الزراعي عن طريق تغيير الإمكانيات الإنتاجية، وتهيئة الخدمات اللازمة لمساعدة أهل الريف على البقاء والاستمرار في الزراعة وذلك بتحسين مستوى المعيشة لديهم وتوفير جميع المرافق لهم. وعليه فإن التنمية الزراعية تعرف على أنها العملية التي تهدف إلى التحكم بمعدلات النمو بهدف زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي على المدى البعيد في المناطق الرئيسية عن طريق زيادة مساحة الأرض الزراعية نتيجة استصلاحها إلى جانب استغلال الأراضي القابلة للزراعة، وذلك بدعم الحكومة للمرافق الأساسية بهدف تشجيع القطاع الخاص على استغلالها والاستثمار بها، وهذا ما يعرف بالتنمية الزراعية الأفقية، أو يتم زيادة متوسط دخل الفرد من خلال زيادة رأس المال والاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والاستفادة من نتائج البحوث العملية في مجال الزراعة، وبذلك يتم المحافظة على التربة وعدم استهلاكها بشكل مفرط وترشيد استهلاك المياه والاستغلال الأمثل للمساحات القابلة للزراعة، وبالتالي زيادة إنتاجية الأرض الزراعية وهذا ما يسمى بالتنمية الزراعية الرأسية (لفوشة، 1998).

ويعتمد نجاح التنمية الزراعية المستدامة على مجموعة من العوامل، وتشمل؛ أولاً: السلامة البيئية التي تحافظ على المقومات الطبيعية وتعمل على تعزيز حيوية النظام الزراعي بأكمله. ثانياً: الجدوى الاقتصادية وذلك من خلال قدرة المزارعين على إنتاج زراعي يحقق الاكتفاء الذاتي ويساعد في تحقيق عوائد وأرباح تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج. ثالثاً: العدالة الاجتماعية والتي تشير إلى الإنصاف في توزيع الموارد والقدرات الإنتاجية ليستطيع الجميع تلبية احتياجاته. رابعاً: القدرة على التكيف بأن تكون الأنشطة الزراعية قادرة على التطور والاستجابة للتغيرات المستمرة في الظروف والعوامل المؤثرة على القطاع الزراعي (أبو منديل، 2011).

لا يمكن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة إلا من خلال الزراعة المستدامة والقائمة على أساليب زراعية متنوعة كالزراعة البيئية والزراعة بدون حرث والزراعة العضوية وزراعة المحاصيل البديلة التي تساهم في إنتاج المنتجات الخضراء (Aliyas et al., 2018). وتعنى الزراعة المستدامة بإنتاج سلع وخدمات تحافظ

على جودتها على المدى الطويل، مع مراعاة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بحيث يتم الحفاظ على قاعدة الموارد المتجددة وغير المتجددة، فالزراعة المستدامة هي التي تؤمن المستوى المطلوب من الإنتاج، الذي يلبي الطلب على الاحتياجات الاجتماعية دون التدهور النوعي والكمي للموارد البيئية الأساسية (Kociszewski, 2018).

تتضمن عملية التنمية الزراعية العديد من الجوانب والمتطلبات والتي لا يمكن تحقيق التنمية الزراعية إلا من خلال الإيفاء بها كتنمية الموارد الزراعية وتنمية وحماية الثروة الحيوانية الداجنة والثروة السمكية؛ حيث تعتمد التنمية الزراعية على الإنتاج الحيواني وبصورة خاصة الداجني والسمكي كونه يساهم في تلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة لتنمية القدرات البشرية الزراعية وتطوير التقنيات الجديدة في المجال الزراعي (زرقين وآخرون، 2016).

2.2.3 أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية

تهدف التنمية الزراعية إلى رفع مستوى دخل الفرد العامل في القطاع الزراعي إما بالتوسع في المشاريع القائمة أو الاتجاه إلى التنوع الإنتاجي في المشاريع، بالإضافة الى أنها تهدف لرفع إجمالي الناتج الزراعي من خلال زيادة المساحات الزراعية وزيادة إنتاجية المشاريع القائمة، هذا وأنها تعمل على تضييق الفجوة بين أهل الريف وأهل المدينة عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعمل أيضاً على زيادة كفاءة العمل الزراعي وزيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية المستخدمة في الزراعة من خلال التدريب المهني وتحسين الأساليب العلمية المتبعة في المزارع، والمحافظة على البيئة من التلوث الذي يحدث غالبا من المشاريع الصناعية الزراعية(عبد الرحمن وآخرون، 2007)

تساهم التنمية الزراعية المستدامة في المحافظة على الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة آمنة حتى تكون قادرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الغذاء، كما تساعد على توفير فرص عمل مستدامة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى محافظتها على القدرات الإنتاجية للموارد وتعزيزها بصورة تحد من حالات التعرض للأزمات الغذائية (صالح، 2012).

يتضح مما سبق أهمية تحقيق التنمية الزراعية نظراً لأهدافها المثلى في تطوير القطاع الزراعي والريف بشكل خاص، مما يعني تقليل الهجرة من الريف إلى المدينة واستغلال القوى العاملة في الريف والموارد المتاحة هناك.

2.2.4 العوامل التي تقتضي التوجه نحو تنمية القطاع الزراعي

القطاع الزراعي من المصادر الرئيسية لحصيلة الصادرات وبالتالي فهو مصدر مهم لحصيلة النقد الأجنبي؛ وهذا غالبا ما يكون في بداية عملية التنمية، الذي يستغل غالبا باستثمارات أخرى في قطاعات أخرى وبالتالي يساهم القطاع الزراعي بشكل أو بآخر في عملية تمويل التنمية الاقتصادية (عبد الرحمن وآخرون، 2007).

يساهم القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي والذي لا يمكن أن يتم دون تحقيق التنمية الزراعية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمالية والبشرية مما يجعل الإنتاج أكثر تنوعا ويوفر الاحتياجات الغذائية للمجتمع بكميات جيدة من المنتجات الغذائية ويضمن سلامة هذه الأغذية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2016).

كما أن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة هو دفع عجلة الاقتصاد، فهو من أهم الحيثيات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، فتعمل الزراعة على توفير الموارد المالية من حيث توافر المنتجات الزراعية لجميع فئات المجتمع مما يؤدي إلى التقليل من استيراد هذه المنتجات وبالتالي توفير الأموال ، وفي حال كون الكميات المنتجة أكبر من اللازم فإن ذلك يتيح فرصة تصدير الفائض من المنتجات الزراعية، وهذا يجلب العملة الأجنبية والتي تستخدم في مشاريع أخرى تدعم عملية التنمية الاقتصادية (بويهي، 2013).

تؤدي زيادة الإنتاج الزراعي إلى زيادة دخل المزارع وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات، وهذا جزء من التنمية الزراعية؛ أي أن القطاع الزراعي سوق للسلع الصناعية، في الحين ذاته يعتمد القطاع الزراعي بشكل عام والمتطور منه بشكل خاص في الكثير من مدخلاته على المنتجات الصناعية مثل الأسمدة والمبيدات وخراطيم الري والآلات الزراعية وغيرها الكثير. وبذلك فإن تنمية القطاع الزراعي يتبعها تنمية الكثير

من الصناعات عدا عن أن هناك العديد من الصناعات التي تدخل فيها المنتجات الزراعية كمواد أولية مثل المعلبات والألبان والعجائن والبهارات وغيرها من الصناعات الزراعية (بويهي، 2013).

الفصل الثالث

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

3.1 مقدمة

يستعرض هذا الفصل ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيبدأ بتوضيح مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهات نظر متعددة، ويطرح أهمية هذا النوع من الشراكة ومبررات اللجوء اليه من ثم الفرص والفوائد المتوقعة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى العوامل التي يجب أن تتوفر لإنجاح الشراكة بين هذين القطاعين، من ثم يستعرض أشكال الشراكة وتصنيفاتها بين القطاعين العام والخاص والمخاطر المحتملة من الشراكة والصعوبات التي من الممكن أن تواجه القطاع الخاص بالاستثمار في الخدمات العامة. و يتحدث الجزء الثاني من هذا الفصل بشكل مفصل اكثر عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة و أهمية هذه الشراكة والعوامل المؤثرة بها والفوائد المتوقعة من الشراكة بناء على كل شكل من أشكالها في مجال الزراعة.

3.2 مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

عرف العديد من الباحثين والخبراء الشراكة بين القطاعين العام والخاص كل بأسلوبه الخاص ، تشابهت بعضها واختلف البعض الآخر، وبالجدول (4) أدناه عدة تعاريف للشراكة بناء على عدة مراجع:

جدول 4

مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المرجع(الباحث)	التعريف
(Dutz et al., 2006)	هي آلية تلجأ لها الحكومة عند تنفيذ مشاريع خدماتية تقدم عادة من قبل القطاع العام بهدف استخدام خبرات وموارد القطاع الخاص عندما تواجه الحكومة نقص في كفاءة الخدمات المقدمة
(The World Bank, 2014)	عقد طويل الأجل بين جهة خاصة وهيئة حكومية لتقديم أصل أو خدمة عامة يتحمل فيها القطاع الخاص مخاطر كبيرة ومسؤولية إدارية.
(سعيد، 2017)	نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي نموذج متطور لتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات بأساليب مبتكرة.
مركز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الفلبين (Public-Private Partnership Center, 2012)	أنها اتفاقية تعاقدية بين الحكومة وشركة خاصة تستهدف تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مرافق وخدمات البنية التحتية التي كان يقدمها القطاع العام تقليديًا بهدف تحقيق التوزيع الأمثل للمخاطر بين الأطراف وتقليل التكلفة مع تحقيق الأهداف التنموية للمشروع.
(Bovaird, 2004)	اجراءات عملية مبنية على الالتزام المتبادل الذي ينفرد بطبيعته عن أي التزام بعقد اخر بين القطاع العام وأي جهة أخرى.
(Harding, 1991)	الفعل المبني على إرادة أعضاء القطاعين العام والخاص، والمحتمل أن يساهم في تحسين الاقتصاد وجودة الحياة.
(Peck et al., 1994)	موقع تنفيذ الأفكار عن طريق التعاون المتبادل بين القطاعين وتجميع الموارد، ووضعها بعضها مع بعض من أجل تنفيذ ما هو مناط بها.
(Kolzow, 1994)	التزام مشترك لمتابعة أهداف اقتصادية مشتركة يتم تحديدها عن طريق قيادات القطاعين.
(Lembo et al., 2019)	هي وسيلة لإدخال تكنولوجيا القطاع الخاص وتحسين الخدمات العامة المقدمة بشكل أفضل من خلال التخطيط والتصميم الإبداعي، وإدارة المشاريع بكفاءة أكبر.

من الواضح أنه ليس هناك إجماع على تعريف واحد ومختصر للشراكة بين القطاعين العام والخاص ولكن نستطيع من التعريفات السابقة لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن نقول إنها عبارة عن عملية تقاسم الواجبات والأدوار والمخاطر بين القطاعين العام والخاص أثناء تقديم بعض الخدمات أو تنفيذ بعض المشاريع، وتهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة سواء كانت إدارية، سياسية، اقتصادية، تنظيمية، تنموية أو تدمج بين أكثر من هدف من هذه الأهداف في نفس الوقت.

3.3 مبررات الشراكة (دوافع الشراكة)

تتعدد مبررات الشراكة ودوافعها ويلتقي الخبراء في الكثير منها، فمثلا يرى (Taket et al., 2000) أن أبرز مبررات الشراكة تتلخص في التطور التكنولوجي والتقني المتسارع، وزيادة المنافسة في السوق، ونقص التمويل، وعدم الثقة بالتشريعات القانونية المتعلقة بحل المشاكل، وارتفاع المخاطرة البيئية، بالإضافة إلى عدم وضوح الحدود التي تنظم التعاون بين القطاعين العام والخاص.

بينما أشار (Butler et al., 1999) أن مبررات الشراكة تتلخص بالتالي:

1. ندرة الموارد المالية والطبيعية والبشرية والتكنولوجية، وهنا يأتي دور الشراكة في التوظيف السليم لهذه الموارد بدلا من وجود منافسة بين هذه المجالات عن طريق تقاسم الالتزامات بين الشركاء.
2. اعتماد الشركاء على بعض في انجاز أعمال معينة.
3. عدم الوضوح في جميع المعلومات والمعارف المراد تبادلها في حالات تبادل الخبرات والمعرفة بين منظمتين.
4. إن زيادة عدد الشراكات لشركة معينة هو دليل على قدرة هذه الشركة على التحقيق السليم لجميع متطلبات الشراكة.
5. مدى موافقة استراتيجيات الشركة المتبعة مع مبادئ الشراكة التي تتبعها هذه الشركة.
6. بعض القوانين التي تتطلب من الشركة التابعة للقطاع الخاص بتنفيذ الشراكة .

7. أما العوامل الشخصية التي تبرر الشراكة فهي التي تتعلق بآلية تنفيذ الشراكة بين القطاعات المختلفة

في حين أن (Brinkerhoff et al, 2011) يعزي مبررات الشراكة إلى:

1. أن وجود الشراكة يزيد من كفاءة العمل عن طريق اتباع عملية المقارنة وتقسيم العمل.
2. الشراكة تطرح حلولا متكاملة للمشاكل التي تواجه الشركاء، وتكون هذه الحلول مناسبة لطبيعة هذه المشاكل.
3. تكون آلية القرار أكثر عملية في الوصول للمصالح العامة.

ويرى (Mckanzie, 2002) أن مبررات الشراكة هي:

1. تحقيق عوائد أعلى على الأموال المستثمرة.
2. الاتجاه إلى إنشاء بنية تحتية جديدة.
3. محاولة التغلب على القيود المفروضة على التمويل العام.
4. اتجاه الحكومة لتوظيف القطاع الخاص في مجال الخدمان العامة.
5. استعداد مؤسسات التمويل والبنوك لتمويل الشراكات.

أما في دراسة (Hofmeister et al., 2004) كانت مبررات الشراكة تتمثل في تقاسم المخاطر بين أطراف الشراكة، ويمكن من خلالها استغلال الخبرات في القطاع الخاص، ومن خلال الشراكة يمكن دعم فكرة الدولة المتمكنة، وتنفيذ المشاريع في وقت محدد وتقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها، وتوسيع الموارد والبناء على اقتصاديات الحجم، وأيضاً ممكن من خلال الشراكة متابعة الأداء وتنفيذ العمل بشكل أفضل من قبل القطاع العام.

نستنتج من السابق ذكره من مبررات الشراكة أنها وسيلة للتغلب على عدد كبير من المشاكل التي من الممكن أن تواجه المشاريع كنقص الخبرات، وعدم كفاية التمويل. وكذلك يتم اللجوء لها لإنشاء بنية تحتية جديدة وزيادة الخبرات واستغلال الموارد لدى طرفي الشراكة.

3.4 الفرص والفوائد التي تتيحها الشراكة

إن هناك العديد من الفرص والفوائد التي تتاح للجهات العامة والخاصة في حال إنشاء الشراكات؛ فيرى (Sharifkhodjaev et al., 2021) إنشاء مرافق البنية التحتية الاجتماعية مع توفير الخدمات العامة، وتوزيع التكاليف والمنافع المتبادلة، وتوزيع مخاطر المشاريع المشتركة في اتجاهات مختلفة، وأخيراً ضمان استقرار أوضاع المشروع وضمانات حقوق المستثمر الخاص.

بينما من وجهة نظر (Grant, 1996) أن الشراكة تسهم في خلق بنية عمل ديناميكية بعيدة عن البيروقراطية الحكومية، وتساعد الشراكة على أداء المهمات بطاقة عالية نتيجة تجميع الخبرات والمهارات المكملة لبعضها البعض خصوصا في تنفيذ المشاريع الجديدة من نوعها، وبشكل استراتيجي؛ فإن الشراكة تسمح بتحقيق التميز اللازم دون التأثير على عمل الحكومة وأهدافها المتعلقة بإدارة الخدمات وتطور السياسات الاجتماعية.
ويرى (McQuaid et al., 1999) أن فوائد الشراكة تتلخص في:

1- من خلال الشراكة يمكن تطبيق نظام مسؤلة أقوى خاصة بتلك الأعمال التي تتعلق المساءلة في نفقات الحكومة وكذلك تحسين المساءلة في آلية إدارة الموارد.
2- تستدعي الشراكة تعبر الشراكة أكثر كفاءة في ترتيب وقيادة وتنفيذ جداول الأعمال
3- تساهم في وجود مشاركة مجتمعية أكبر.
4- تخفض الشراكة ازدواجية الخدمات المقدمة.
5- الشراكة تقلص من الصراع بين الاطراف المختلفة.
6- لقد أتاحت الشراكة الاستقرار والاستمرارية في مواجهة التكوين المتغير للهيئات القانونية
7- التعاضد الذي يتم على أساس تحقيق نتائج أفضل بالشراكة مقارنة بما يستطيع تحقيقه أطراف الشراكة كل على حدة..
8- التحوّل والمقصود بها هو تأثير الشركاء على بعضهم البعض عن طريق التفاوض للوصول إلى المعايير والأهداف الموجودة.

9- توسيع الميزانية وتتم من خلال الحصول على موارد إضافية من جميع الشركاء.

مما سبق نستطيع أن نلخص فوائد الشراكة بأنه يمكن من خلالها توزع وتقاسم المخاطر، ويتم من خلالها أيضاً الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين مستوى المساءلة، هذا عدا عن زيادة المهارات والكفاءة بأداء العمل لدى العاملين، بالإضافة إلى تجاوز بعض الأمور التنظيمية والعقود التي تفرضها الحكومات أثناء تنفيذ المشاريع وتقليل الازدواجية، وبالتأكيد إذا تم تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة فسوف تحظى بجزء جيد من الفوائد السابق ذكرها.

3.5 الشروط التي يجب أن تتوافر لإنجاح الشراكة

هناك بعض الشروط التي من المفروض أن تتواجد لتساهم في انجاح الشراكة كما ذكر في كتاب (الرشيد، 2006) وعن دراسات (Kolzow, 1994; Grant, 1996):

1- توفر ثقافة مجتمعية تشجع على مفهوم الشراكة ووجود ثقافة مجتمعية تتعلق بدعم الريادة وتشجيع المشاريع الريادية، ووجود صورة واقعية للشراكة لدى المجتمع وفهم نقاط القوة والضعف للمجتمع وإمكانياته في تحقيق التنمية لمنطقة معينة.

2- وجود أنظمة فعالة تستطيع أن تجمع ما بين توجهات القطاع العام وتوجهات القطاع الخاص، في حين يجب توفير شبكات تجمع ما بين القطاعين العام والخاص تهدف لتسهيل الاتصال بين الجهتين وتذلل الفروق بين اهتمامات الطرفين.

3- استمرارية السياسات الداعمة للشراكة وتطوير هذه السياسات بما يخدم القدرة على مواكبة الظروف المتغيرة، وتشجيع أولئك الذين لديهم القدرة على المخاطرة اقتصاديا في الاندماج بشراكات مع القطاع العام.

4- تقاسم المسؤولية بين القطاعين، وتحمل المسؤولية من قبل القطاعين في المخاطر وتقاسمها بينهم، وتحقيق الفعالية عن طريق الاستثمار المشترك ومقارنة انجاز المشاريع من حيث الوقت ورأس المال والموثوقية بين كل من استثمارات القطاعين العام والخاص.

وأخيرا يرى (Rosenau, 2012) أن الشراكة يجب أن تتوافر فيها عدة شروط حتى تكون ناجحة مثل أن تصنع القرارات المتعلقة بالمشروع بناءً على خطة متينة وأن يتم توضيح المسؤوليات والواجبات في الشراكة بالإضافة إلى عرض الأهداف المراد تحقيقها بشكل واضح، وأن يكون هناك حوافز للشركاء وأخيرا أهمية المتابعة لتحقيق نجاح وتقدم بعملية الشراكة.

3.6 أشكال (أصناف) الشراكة

صنف الباحثون الشراكة بعدة طرق، فبعضهم صنف الشراكة من منظور عام وتوجهات عريضة، وآخرون صنفوها من منظور محدد أكثر بناءً على كيفية اتخاذ القرار، نوع القطاع، النشاط، نوع الملكية وغيرها. وهنا يعرض الباحث عددا من تصنيفات الشراكة التي عرضتها الأدبيات.

3.6.1 تصنيف عام للشراكة

قسم (Wettenhall, 2003) الشراكة بناءً على العلاقات المؤسسية، فكانت إما الشراكة التي تبنى على أساس تعاقدي، أو تلك التي تبنى على أساس تعاوني، فالشراكة التعاقدية هي التي تبنى على عقد يتم من خلاله ايصال الخدمات العامة المتفق عليها، وتكون العلاقة عمودية بهذا النوع من الشراكات بحيث تقوم جهة مرجعية واحدة بالرقابة على الشركاء الآخرين، وهذه الجهة التي تمارس الرقابة لا تشارك بتنفيذ المهام، ومن صلاحياتها إنهاء الشراكة دون موافقة باقي أطراف الشراكة. أما الشراكة التعاونية فهي تلك التي تتم على أساس تشاركي وتنفذ من خلال هذه الشراكة عمليات الإدارة والتنظيم، فهذا النوع من الشراكة تكون فيه العلاقات أفقية بين الشركاء؛ أي أن القرارات تؤخذ بشكل جماعي، ويتم تنفيذ هذه القرارات بشكل جماعي بحيث لا يوجد إشراف على التنفيذ من طرف واحد فقط.

3.6.2 تصنيفات الشراكة التعاقدية

يمكن أن تأخذ الشراكة التعاقدية أشكالا مختلفة وفقا لمعيار العقد الذي تبنى عليه العلاقة بين القطاعين العام والخاص وهذا وفقا لدراسة (Sindane, 2000) وهي كالتالي:

1- عقد إدارة

يتم التعاقد بين القطاعين العام والخاص على إدارة الخدمة من قبل القطاع الخاص وتزويد القطاع العام بها، بينما يتكفل القطاع العام بتوفير التمويل وإدارة عمليات الصيانة وغيرها، وتتراوح مدة هذا العقد بين ثلاث إلى خمس سنوات، ويقدم خلالها القطاع العام بعض الضمانات للقطاع الخاص لضمان حقوقه في الحصول على العوائد.

2- عقد الخدمة

ويكون القطاع الخاص في هذا العقد مسؤولا عن تزويد الخدمة ويحصل على عائد من قبل القطاع العام نتيجة لإدارته لجزء محدد من الخدمة المقدمة، ويبرم هذا العقد بين القطاعين العام والخاص ويكون قصير المدى؛ أي أن مدته تتراوح بين السنة إلى ثلاث سنين.

3- عقد البناء والتشغيل والتمويل

يقوم القطاع الخاص في هذا العقد بأعمال التمويل والتصميم والبناء وتزويد الخدمة والصيانة، وبعد انتهاء مدة العقد يتم نقل الملكية إلى القطاع العام. وفي هذا العقد يتم بيان كيفية تحصيل حقوق وعوائد القطاع الخاص من المستفيدين من الخدمات نتيجة استثماراته طوال مدة العقد وتكون مدة مثل هذه العقود عادة طويلة.

3.6.3 تصنيف الشراكة وفقا للمنافسة والملكية المباشرة

يصنف (Butler et al., 1999) الشراكة وفقا للملكية المباشرة والمنافسة بعدة أشكال وهي:

1- الشراكة الاحتوائية

تهدف هذه الشراكة إلى تمكين الحصول على المعلومات والدعم من قبل طرف معين من أجل تحقيق فوائد متوقعة، ويقوم هذا النمط من الشراكات على ضم هذا النمط كشريك في مجلس الإدارة مثلا أو لجان استشارية للاستفادة منه في تحقيق بعض الأهداف.

2- التعاقد

ويتم هذا النمط من الشراكات بناءً على اتفاقية رسمية توقع بين منظمتين أو أكثر وكل منظمة تنفذ التزاماتها على أساس تبادلي مع باقي المنظمات الشريكة.

3- الشراكة غير الرسمية

يبنى هذا النمط على الثقة العالية بين الشركاء والتي عادة ما تتم بينهم قبل الشراكة الرسمية ومراسيمها، وتغطي الشراكة غير الرسمية الاتفاقات الضمنية بين الإدارة العليا لمنظمة معينة وشركائها كأنواع السلع التي تباع والأسعار وساعات العمل.

4- المشاريع المشتركة بدون رأس مال

يهدف هذا النمط من الشراكات إلى تنفيذ مشاريع معينة عن طريق إنشاء شركة مستقلة إداريا عن الأعضاء، ويكون دور الأعضاء مقتصرا على تقديم الخبرات وتقديم العاملين ولا يساهمون برأس المال.

3.7 مخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص

بالرغم من كل المزايا التي تحظى بها الشراكة والنتائج المرضية التي يحصل عليها أطراف الشراكة في الكثير من عقود الشراكة المبرمة؛ إلا أن الأمر لا يخلو من بعض المخاطر التي تلازم عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وحسب دراسة (بوعشيق، 2010) فإن المخاطر التي ممكن أن تواجه عملية الشراكة تنقسم إلى مخاطر اقتصادية ومخاطر قانونية، وتتمثل المخاطر الاقتصادية في التكلفة الإجمالية لإقامة المشروع وتمويله وتشغيله وتكون هذه عادة أعلى من تكاليف إقامة وتشغيل المشاريع من قبل الحكومة فقط. إلى جانب أن تكاليف تأمين المشاريع ضد الخسائر الاقتصادية والمخاطر السياسية تكون عالية وشديدة التعقيد في كثير

من الأحيان. أما المخاطر القانونية هي التي يمكن أن ترافق الشراكة كاحتمالية تشابك العلاقات التعاونية واحتمالية غياب القوانين المصاحبة للشراكة، مما يؤدي إلى تعقيد عملية تنفيذ وتشغيل المشاريع. هذا إلى جانب أن التقييم الأولي في الشراكة قد يستغرق وقتا طويلا يمكن أن يمتد إلى سنوات، وكذلك يحتاج تحضير المستندات إلى الكثير من الأموال ويتطلب وجود مساعدة من خبراء ومختصين.

بينما قسم (عزت، 2014) المخاطر التي تواجه عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى مخاطر عامة ومخاطر تتعلق بالمشروع ذاته وفيما يلي توضح أكثر لهذه المخاطر:

أولاً: المخاطر العامة

تتعلق المخاطر العامة بالوضع السياسي والاقتصادي وكل من النظام النقدي والضريبي والقانوني ويمكن أن تقسم المخاطر العامة إلى المخاطر السياسية، والمخاطر التجارية، والمخاطر التشريعية وتعد المخاطر السياسية من أخطر هذه الأنواع حيث أن وجود هذه المخاطر يعيق من الحصول على التصاريح والامتيازات اللازمة فيواجه القطاع الخاص بهذه الحالة بعض المخاطر التي تعيق تنفيذ المشروع كفرض ضرائب مستحدثة تزعزع من إمكانيات القطاع الخاص في سداد ديونه واسترجاع قيمة استثماراته ،أو يمكن أن تكون هذه المخاطر ناجمة عن وضع معايير أكثر تعقيداً بما يخص تقديم الخدمات، بينما المخاطر التجارية هي التي تحد من تحقيق العوائد والأرباح المتوقعة للمشروع نتيجة تقلبات أسعار السوق أو تذبذب كل من سعر الصرف والفائدة وفرض رسوم جمركية جديدة، في حين أن المخاطر التشريعية تتمثل في التغييرات المفاجئة لبعض القوانين والتشريعات.

ثانياً: المخاطر الخاصة بالمشروع

هناك مخاطر من الممكن أن تواجه مشاريع الشراكة تستهدف البنية الأساسية للمشروع ذاته ومنها مخاطر التشييد، ومخاطر التشغيل والصيانة، ومن ضمن مخاطر التشييد هي التكلفة الفعلية التي قد تكون أعلى من المخطط لها أو أن يأخذ تشييد المشروع وقتاً أطول من المتوقع له أو أن لا يكتمل أصلاً تشييد هذا المشروع،

بينما مخاطر التشغيل والصيانة مثل المخاطر التي تؤثر سلباً على البنية التحتية أو أن تكون مخاطر فنية تتعلق بسوء تصميم المشروع أو بسوء المعدات المستخدمة أو أن تكون مخاطر تتعلق بمتطلبات السوق المتفاوتة ، وممكن أن تكون مخاطر التشغيل مخاطر ناجمة عن سوء إدارة أو أن تكون مخاطر ناجمة عن قوة قاهرة تعيق تنفيذ هذا المشروع كالكوارث الطبيعية والأسعار وغيرها.

ويرى (القهيوي، 2012) أن المخاطر المحتملة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتلخص في زيادة تكاليف إنشاء المشروع وهذا يعود إلى سوء إعداد الجدوى الاقتصادية، وفقدان سيطرة القطاع العام على العمل، هذا إلى جانب المخاطر السياسية التي قد تواجه عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى ضعف الرقابة والمساءلة من قبل القطاع العام على أعمال المشروع، وقد تواجه مخاطر ذات علاقة بعدم مطابقة المنتج أو الخدمة المقدمة للمواصفات والمقاييس وأخيراً فإنه من المحتمل مواجهة المخاطر الناجمة عن سوء اختيار الشركاء وضعف المنافسة بينهم بسبب غياب التحفيزات.

3.8 الصعوبات التي تواجه استثمارات القطاع الخاص في مشاريع الخدمات العامة

بالتأكيد إن هناك بعض الصعوبات التي قد تواجه الاستثمار الخاص، وكما اتضح في الورقة العلمية ل (غالب، 2008) حول عقود الشراكة بين القطاعين، والتي ذكر فيها عددا من الصعوبات في دعم وترويج وجذب استثمارات القطاع الخاص وأجملها في ثلاثة أمور وهي:

أولا: قصور التنظيم التشريعي

ومن مظاهره الافتقار إلى وجود الأحكام والقواعد التي يتم اختيار المستثمرين بناءً عليها، وكذلك اختيار أفضل العروض، كما أن هناك غياباً للمبادئ والأسس التي يتم تقييم المشاريع حسبها، فطبيعة مشاريع الشراكة بحاجة إلى أسس تقييم خاصة بها ملائمة لجوانبها المادية والفنية والتشغيلية. وهناك بعض القوانين والتشريعات لا تتلاءم مع السياسات الاقتصادية والتمويلية المعاصرة، حيث أن من هذه التشريعات ما هو طارد للاستثمار الخاص.

ثانياً: الصعوبات التي تتعلق بالإطار المؤسسي

وتنتج هذه الصعوبات إثر غياب استراتيجية تعالج مواضيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص كتمويل وتشغيل هذا النوع من المشاريع، إضافة إلى وجود عدة جهات مسؤولة عن تنظيم هذا النوع من الشراكة، وبذلك فإن البيروقراطية تزيد في مثل هذه المشاريع بالإضافة إلى زيادة التراخيص اللازمة. وتقتصر الكثير من القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة إلى الخبرات الفنية والقانونية والمالية المهمة لتنظيم عملية الشراكة، وطرح هذه الاستثمارات على القطاع الخاص.

ثالثا: ضعف الوعي العام

تظهر سمات ضعف الوعي العام في الأمور التي تتعلق بأهمية ومزايا الشراكة مع القطاع الخاص في تمويل وتشغيل وتطوير هذه المشاريع وأثرها العام والإيجابي على التنمية الإقتصادية، وكذلك فإن من مظاهره ضعف الوعي العام بالأشكال المختلفة للشراكة؛ فالكثير منهم يعتقد أن مفهوم الشراكة يقتصر فقط على الخصخصة وذلك غير صحيح، فهناك فرق واضح بين الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومفهوم الخصخصة الذي تنتهجه العديد من الدول بهدف منح دور أكبر للقطاع الخاص في المساهمة في تنمية المجتمعات وتطويرها على جميع الأصعدة.

و تتلخص الصعوبات التي تواجه استثمارات القطاع الخاص في المشاريع العامة حسب دراسة (فاضل، 2011) بالنقاط التالية:

- صعوبات تتعلق بعدم استيفاء بعض الإجراءات النظامية ذات العلاقة بالقطاع الخاص ومنها الإجراءات التي تخص تسوية وتصويب التزامات التعامل التجاري، كعدم وجود نظام يهدف لتسوية النزاعات وحسمها، بالإضافة إلى بطء الإجراءات القضائية وعدم مواكبة النظام القانوني للنظام الإقتصادي وهذا يقلص من حماس القطاع الخاص في الاستثمار بمشاريع الخدمات العامة.

- عدم انسياب المعلومات إلى الشركات الخاصة حيث أن هذه المعلومات تساعد رجال الأعمال في اتخاذ قرارات الاستثمار وتساعدهم أيضاً بإعداد الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- عدم الوضوح ونقص المعلومة حول المشاريع والخدمات الرئيسية المتاحة لمساهمة القطاع الخاص بها، وبهذا يضطر القطاع الخاص إلى بناء قراراته الاقتصادية على تنبؤات من الممكن أن تكون خاطئة.
- ضعف التشريعات التجارية في بعض الأحيان يجعل القليل من المصارف على استعداد لتقديم قروض طويلة الأجل للشركات التي لا تمتلك سجل تتوفر فيه معلومات واضحة ودقيقة عن أعمال الشركة وأوضاعها المالية.
- غياب قوانين الاستثمار التي تتسم بالشفافية والوضوح حيث أن أصحاب رؤوس الأموال يميلون إلى الاستثمار في الدول التي تمتلك قوانين إستثمارية واضحة.

3.9 الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة

الزراعة هي المصدر الرئيسي للمعيشة في البلدان النامية، حيث يعتمد عليها ثلثي سكان البلدان للحصول على مصدر للدخل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (Marbaniang et al., 2020). كما يساهم قطاع الزراعة حول العالم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل العديد من القوى العاملة بالإضافة إلى أهميتها الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، ومن هنا تنطلق أهمية تنمية هذا القطاع وتعزيز المشاريع الزراعية وتطويرها (أبو منديل، 2011). ولتحقيق هذه الأهداف بدأت الدول بتطبيق نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة من أجل تطوير المشاريع الزراعية التنموية كوسيلة للارتقاء بهذا القطاع وزيادة مساهمته في التنمية (Kozin et al., 2020).

3.9.1 أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تنمية القطاع الزراعي

بدأ استخدام نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات العامة، حيث شاع توظيف هذه الشراكة في قطاعات البنية التحتية، التعليم، والصحة، كتحسين الخدمات

العامة اللازمة لتطوير المجتمع المحلي، إضافة الى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان كالمسكن والصحة والتعليم مثل تحسين المدارس والمستشفيات والإسكان وغيرها، وإنشاء وتطوير البنية التحتية في الأماكن المستغلة وغير المستغلة، والعمل على تحسين مهارات العمال كتدريبهم وتطوير مهاراتهم، واللجوء إلى تطوير الانشطة و الأعمال عن طريق تشجيع المشاريع التي تدر الأرباح والتي تساعد بدورها على استدامة المشاريع وإعادة الاستثمار، بالاضافة الى الاهتمام بالتنمية الإقليمية وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام (Montanheiro, 2000)، ولقد توصل (المحتسب وأبو عيدة، 2008) في دراستهم حول (الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة) إلى أنه من الممكن التخلص من المشكلات التي تواجهها عمليات الشراكة في البلدان النامية عن طريق تحديد خطة شاملة بعيدة المدى تتضمن جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ووضع الأولويات بحيث لا تتعارض جوانب التنمية المختلفة مع بعضها البعض كتعارض الجانب الاقتصادي مع الجانب البيئي، بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية استمرارية الدولة في العمل على نظام الإشراف العام والرقابة دون أن تتخطى هيمنة الحكومة بحيث تعرقل عملية الإنتاج، والأخذ بعين الاعتبار أهمية البعد عن الأنشطة والقطاعات التي تتعارض مع مصلحة البلد خاصة في انعدام توافر شريك محلي مناسب.

إلا أن تطبيقها في قطاع الزراعة يعد حديثاً نسبياً. ويتم الحديث عن هذه الشراكة في مجال الزراعة باعتبارها أداة ونهجاً قادراً على المساهمة في تحديث هذا القطاع وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. عملت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على دراسة 70 حالة دراسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص من 15 دولة حول العالم لتحديد الفوائد المحتملة والتحديات الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع التنمية الزراعية وفي ضوء هذه الدراسة صنفت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة إلى أربعة أشكال؛ الشراكات التي تهدف إلى تعزيز سلاسل القيمة الزراعية، الشراكات الجزئية لإنجاز الأبحاث الزراعية المشتركة وتعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا في هذا القطاع، الشراكات الهادفة لتطوير البنية

التحتية للأسواق الزراعية، والشراكات التي تعنى بتقديم خدمات تساهم في تطوير أعمال المزارعين والمؤسسات الزراعية الصغيرة (Rankin et al., 2016).

وللتعرف على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي لابد من توضيح مفهوم الشراكة في هذا القطاع والأسباب وراء التوجه لتطبيق هذا النهج في القطاع الزراعي. تعرف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الزراعة على أنها شراكة بين هيئات عامة وشركات من القطاع الخاص تهدف لمعالجة أهداف التنمية الزراعية المستدامة، حيث يتم تحديد الفوائد العامة المتوقعة من الشراكة بوضوح، وآلية تقاسم التكاليف الاستثمارية الرأسمالية والمخاطر والأدوار الخاصة بكل شريك خلال دورة حياة المشروع. ويمكن أن تكون الهيئات العامة أي مؤسسات حكومية تعنى بالشأن الزراعي وغيرها من مؤسسات البحث والتعليم الممولة من القطاع العام أو أي مؤسسات مملوكة من قبل الدولة، فيما يشمل القطاع الخاص أي من المؤسسات الزراعية.(Rankin et al., 2016).

وبرزت الحاجة لتطبيق نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة نتيجة الطبيعة التنافسية الحديثة لهذا القطاع وما يواجه عملية التنمية الزراعية المستدامة من تحديات ناتجة عن ندرة الأراضي وتغير المناخ والتي ينبغي معالجتها من خلال توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة وتخصيص ميزانيات خاصة للأبحاث الزراعية وتبادل الخبرات والمعارف وتنمية الخدمات التي يحتاجها المزارعون والمؤسسات الزراعية للنهوض بمشاريعهم وتحقيق الأهداف الرامية لها (Ponnusamy, 2013).

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة لديها القدرة على تقليل المخاطر من خلال الحوافز المالية التي تقلل من تكاليف المعاملات وتمنح القطاع الخاص حقوق شراء حصرية للمنتجات الزراعية. كما يتم استخدام نهج الشراكة للاستفادة من التكنولوجيا والموارد والمهارات والخبرات الزراعية الموجودة في القطاع الخاص وتحسين الوصول إلى الأسواق لتعزيز دخل أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي السياق ذاته، تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الزراعة استراتيجية لإعادة تصميم خدمات دعم الأعمال التجارية

الزراعية والحوافز لتوفير فرص للمزارعين والشركات للاستفادة من المؤسسات المالية للوصول إلى الائتمانيات المصرفية.علاوة على ذلك تزيد الشراكة الزراعية من فرض استخدام المهارات والأصول المضمونة بين المؤسسات العامة والخاصة لتقديم الخدمات للمزارعين. وينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية كمصدر رزق مهم للمزارعين وفرصة لإيجاد وإدارة خدمات البنية التحتية الزراعية التي تعزز من النمو الاقتصادي. من جهة أخرى، تشكل الشراكة بين القطاع العام والخاص في القطاع الزراعي وسيلة لتعزيز الأمن الغذائي ورفع قدرة الحكومات على تلبية احتياجات شعوبها وتقليل الضغط على ميزانياتها وخاصة في ظل ما يوجهه القطاع الزراعي من تحديات الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وبالتالي فإن هذه الشراكة تعد وسيلة لرفع كفاءة المشاريع الزراعية وزيادة مساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة (Mutuku,2019).

تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة على الاستجابة لفشل الحكومات في تلبية الخدمات الزراعية ومساعدة المزارعين والمؤسسات الزراعية للوصول إلى الأسواق وتسويق منتجاتهم الزراعية، ويتم العمل من خلال الشراكة في هذا القطاع على الجمع بين الموارد والقدرات لدى الشركاء ضمن إطار قانوني محدد للحصول على منافع اقتصادية واجتماعية من الاستثمارات العامة لم تكن الحكومات قادرة على تحقيقها بمفردها بسبب محدودية التقنية والخبرة والمهارات الإدارة ونقص الموارد. ويمكن تحديد أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة تبعاً للدراسات التالية (Hartwich, et al., 2008; Ponnusamy, 2013; Rankin, et al., 2016; Mutuku, 2019; Marbaniang, et al., 2020) على النحو التالي:

- زيادة التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي: أدى انخفاض الميزانيات العامة والضغط الكبير الذي خلفته عملية التنمية على هذه الميزانيات وارتفاع مديونيتها إلى انخفاض التمويل العام للقطاع الزراعي، فالميزانيات المخصصة لهذا القطاع غير كافية وحجم الاستثمارات المطلوبة يتجاوز إمكانيات القطاع

العام وحده، وبالتالي تأتي الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع كوسيلة تمويل بديلة تقلل الضغط على ميزانية الدولة وتساعد على توفير التكاليف الرأسمالية للمشاريع اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية.

- تقاسم المخاطر: يساهم مستوى المخاطر الكبير في ممارسة الأعمال التجارية في قطاع الزراعة إلى ارتفاع مستوى المخاوف من الاستثمار في هذا القطاع. وتشمل هذه المخاطر: تدني العوائد الاستثمارية، محدودية الوصول إلى المدخلات الإنتاجية، ارتفاع تكاليف المعاملات ومخاطر الإنتاج المرتبطة بالتعامل مع العديد من صغار المنتجين، بالإضافة إلى المخاطر السياسية المرتبطة بتدخل الحكومة في الأسواق الزراعية، وبالتالي تعمل الشراكة في القطاع الزراعي كآلية مفيدة لتقاسم المخاطر وتقليل الحواجز أمام دخول القطاع الخاص إلى الأسواق الزراعية.
- الابتكار والوصول إلى الأسواق: تتولد القيمة المضافة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة بسبب الاستفادة من الكفاءة الابتكارية للقطاع الخاص والتي تشمل التقنيات التكنولوجية المبتكرة والسياسات الإدارية والمهارات التسويقية الإبداعية والتي تعزز وصول المنتجات والخدمات الزراعية إلى الأسواق. يتم تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع الأبحاث والتطوير الزراعي والتي تهدف إلى إيجاد حلول مبتكرة لمعالجة المشاكل التي تعيق المشاريع الزراعية عن تحقيق المكاسب الإنتاجية المتوقعة: كانتشار الآفات والأمراض الزراعية، تأثير تغيرات المناخ، خسائر ما بعد الحصاد، وسوء جودة المنتجات الزراعية وسلامة الأغذية وغيرها، من جهة أخرى يتم توظيف مشاريع الشراكة الزراعية الخاصة بعمليات البحث والتطوير في تسويق وتشجيع المزارعين على استخدام أنواع محسنة من البذور وأشكال حديثة من المعدات والأساليب الزراعية.
- تحقيق الأمن الغذائي: تساعد الشراكة في القطاع الزراعي على تنمية المشاريع الزراعية ورفع إنتاجية الأراضي بما يساهم في رفع قدرة الدول على تلبية احتياجات شعوبها من الأغذية وتعزيز الأمن الغذائي.

- رفع كفاءة المشاريع الزراعية: تساعد مشاريع الشراكة في الزراعة على رفع إنتاجية المشاريع الزراعية وتحسين كفاءتها من خلال عمليات إدارة المعرفة واستخدام التقنيات المتطورة والحد من العوامل التي قد تسبب فشل المحاصيل والأمراض والكوارث الطبيعية.
- التمكين الاجتماعي: تساعد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على توفير عدد كبير من فرص العمل وزيادة استيعاب القطاع الزراعي للأيدي العاملة، بالإضافة إلى مساهمة مشاريع الشراكة في تمكين النساء في مجال ريادة الأعمال وتمويل المشاريع الزراعية الصغيرة أو تسويق منتجات هذه المشاريع.

3.9.2 أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة بناء على شكل الشراكة

صنفت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) (Rankin et al., 2016) أهمية وفوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة وفقاً لشكل الشراكة المتبع سواء كانت مشاريع تهدف لتطوير سلسلة القيمة أو مشاريع الابتكار ونقل التكنولوجيا أو مشاريع البنية التحتية للسوق أو مشاريع خدمات تطوير الأعمال كما يتضح بالجدول (5) أدناه:

جدول 5

الفوائد الخاصة بكل شكل من أشكال الشراكة

المؤشر	الفوائد الخاصة بكل شكل من أشكال الشراكة			
	مشاريع تطوير سلسلة القيمة	مشاريع الابتكار ونقل التكنولوجيا	مشاريع البنية التحتية للسوق	مشاريع خدمات تطوير الأعمال
الكفاءة	زيادة مهارات الإدارة تحسين المهارات الفنية للمزارعين، زيادة كفاءة توريد/ تسليم المواد الخام، تعزيز الروابط مع السوق، زيادة القيمة المضافة، انخفاض خسائر ما بعد الحصاد، وإدخال تقنيات جديدة	زيادة وصول المزارعين إلى مدخلات عالية الجودة، إدخال تقنيات جديدة، زيادة الإنتاجية، تحسين الخدمات اللوجستية وعمليات التخزين.	بناء مرافق سوق جديدة، أو تشغيل مرافق ضعيفة الأداء، وتحسين المعرفة بممارسات ما بعد الحصاد بين المزارعين، وتعزيز روابط السوق، وإنشاء أنظمة تجارية رسمية، وتحسين التخزين اللوجستي وإضافة القيمة، وتحسين تبادل معلومات السوق، وتعزيز أنظمة الأسعار والشفافة.	تحسين المهارات التقنية والإدارية للمزارعين، وزيادة الروابط بين تجار المنتجات الزراعية ومقدمي الخدمات
	زيادة إنتاجية المزارعين، تحسين الوصول إلى التمويل، تحسين القدرة التنافسية، زيادة الصادرات والمبيعات المحلية وتحفيز استثمارات القطاع الخاص.			
الاستدامة	الحد من عدم الاستقرار الاجتماعي والجريمة، وتحسين سلامة العمال، وتطبيق الممارسات الزراعية المستدامة بيئيا	الحد من تآكل التربة، تقليل استخدام المبيداتوتعزيز الحفاظ على الموارد المائية	تحسين سلامة ونظافة النقاط التجارية وتنفيذ أنظمة لوجستية صديقة للبيئة	
	خلق وظائف جديدة وزيادة دخل للمزارعين والهيئات الحكومية وتحسين الأمن الغذائي			

3.9.3 العوامل المؤثرة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي

تتأثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الزراعة بمجموعة من العوامل والتي من شأنها أن تحد من فرص الشراكة وفعاليتها في تحقيق أهدافها، وفيما يلي نوضح أهم هذه العوامل وفقاً لدراسة منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) (Rankin et al., 2016) :

أولا: البيئة غير الداعمة (الافتقار للقوانين والتشريعات والسياسات الداعمة للشراكة)

يفتقر القطاع الزراعي للتوجيه والدعم الخاص بتصميم وتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث أن معظم النماذج الخاصة بالشراكة مصممة لمشاريع البنية التحتية، من جهة أخرى تحظى الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة بتصورات سلبية يجعل من الصعب استخدام هذه الآلية.

ثانياً: قضايا التصميم

يظهر العديد من العوامل المقترنة بعملية تصميم الشراكة تفتقر بعضها للشفافية والتفصيل للالتزامات والمسؤوليات الخاصة بكل شريك والشروط التعاقدية، الأمر الذي يعزز من ظهور الخلافات، كما تفتقر العقود إلى الشروط والإجراءات التي يتم اتخاذها في حال ظهور خلافات أو ظروف قاهرة كآليات تسوية المنازعات واستراتيجيات التحكيم.

ثالثاً: المسائل التشغيلية

التي تتمكن في ضعف الإمكانيات، والافتقار إلى هيئة للتنسيق والرقابة، ونقاط الضعف في الإطار التنظيمي مثل البيروقراطية أو الإجراءات التشغيلية غير المرنة إلى تأخير كبير في إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات وتفعيلها، ولا سيما في عملية منح التمويل، والتحديات المرتبطة بالموارد البشرية كصعوبة الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين أو نقص العمالة أثناء فترات الحصاد، والتحديات الفنية كالإخفاق في بعض الابتكارات أثناء عمليات التنفيذ.

رابعاً: القضايا المالية

تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة تحديات عديدة تشمل: السداد البطيء، العائدات الاستثمارية بمستوى أقل من المتوقع، تكاليف متزايدة ناتجة عن التضخم، تمويل محدود العمليات، بالإضافة إلا أن التقدير الدقيق للتكاليف قد يكون أمراً صعباً خاصة عندما يزيد التضخم عن المستوى المتوقع في اتفاقية الشراكة؛ ولمعالجة هذه المشكلة ومنع التكاليف من الخروج عن نطاق السيطرة، ينبغي عقد اجتماعات لإعادة التفاوض بشأن مساهمات كلا الشريكين وإرجاعها إلى مستويات مقبول.

خامساً: قضايا الاستدامة الاجتماعية والبيئية

تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي حالات كثيرة من استبعاد للجهات الفاعلة ذات الحجم الصغير من المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الشركاء من القطاع الخاص يفضلون العمل حصريًا مع المزارعين على نطاق واسع لتقليل تكاليف المعاملات، أو قد يختارون التكامل الرأسي للإنتاج ولتحقيق الأهداف الاجتماعية ينبغي على الشركاء من القطاع العام اشتراط تنفيذ نسبة معينة من الإنتاج بالشراكة مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، كما يتناول وصف الأداة المستخدمة فيها، والإجراءات التي اتبعت في تنفيذها، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج. لاحقاً يتم عرض النتائج ومناقشتها والخروج ببعض التوصيات.

4.1 منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله يمكن دراسة الواقع والظواهر بشكل دقيق وتقييمها عن طريق وصف الخصائص والعلاقات المؤثرة على العوامل فيما بينها، فيما بعد يمكن تحليل البيانات التي تم جمعها كماً ونوعاً واستكشاف الحقائق والوصول إلى استنتاجات (برويس وآخرون، 2019) فيمكن من خلاله وصف وتحليل العوامل المحددة للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي ودور هذه الشراكة في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين، من ثم تم اجراء تحليل كمي للبيانات لتحديد قبول أو رفض الفرضيات الصفرية للدراسة. استخدمت الباحثة المصادر الأولية والثانوية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للوصول إلى أهداف البحث المنشودة وتمثلت المصادر الثانوية بالمراجع التي لجأ لها الباحث كالكتب والمجلات العلمية وبعض المواقع الالكترونية بالإضافة الى الأبحاث والتقارير التي تتعلق بموضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة للحصول على الدراسات السابقة والتعرف على أنواع الشراكة الخاصة بالقطاع الزراعي وعن الشراكات التي ابرمت في فلسطين وغيرها من المعلومات، أما المصادر الأولية تمثلت بالبيانات التي قامت الباحثة بجمعها عن طريق أداة الدراسة ألا وهي الاستبانة حول ملامح الشراكة بين القطاعين

العام والخاص في مجال الزراعة ودور هذه الشراكة في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين؛ حيث تم الرجوع إلى الأدبيات السابقة حول الموضوع لتوضيح الخلفية النظرية للدراسة، وبالاستناد إلى الأدبيات السابقة والدراسات السابقة، ثم تصميم استبانة استهدفت جمع البيانات المتعلقة بالموضوع، بعد ذلك تم تحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً لاستخراج النتائج ومقارنتها، من ثم تم إجراء مقابلات مع خبراء من وزارة الزراعة الفلسطينية لتفسير بعض النتائج التي توصل لها الباحث من أداة الدراسة الرئيسية (الاستبانة).

4.1.1 مجتمع الدراسة

تستهدف الدراسة القطاع الخاص (الزراعي) أي المنشآت والمؤسسات الزراعية في فلسطين. وبحسب وزارة الزراعة الفلسطينية والغرف التيجارية في محافظات فلسطين، فإن هناك ما يقارب160 مؤسسة ذات صلة بالموضوع موزعة في المدن الفلسطينية. تم اختيار هذا المجتمع بناء على تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) للقطاع الخاص في مجال الزراعة على أنه القطاع الذي يشمل المؤسسات والشركات بغض النظر عن ملكيتها وهيكليتها وحجمها، ويغطي كافة القطاعات التي تُعنى بالأغذية، والزراعة، والحراجة، وصيد الأسماك من الانتاج وحتى الاستهلاك، ويغطي أيضاً جميع الخدمات المرافقة للقطاعات السابقة كالتمويل، والاستثمار، والتسويق، والتأمين (منظمة الأغذية والزراعة، 2015).

4.1.2 عينة الدراسة

استهدفت الدراسة كافة أفراد المجتمع، استجابت للاستبانة 141 منشأة من أصل حوالي 160 شركة زراعية موزعة في فلسطين بما يشمل قطاع غزة تم احصاءها من وزارة الزراعة والغرف التجارية في المحافظات.

4.1.3 أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة التي استخدمتها الباحثة باستبانة أعد لغرض التعرف على " ملامح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودورها في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين ". استهدفت هذه الاستبانة الشركات الزراعية. أما عن طريقة تصميم الاستبانة فقد استعانت الدارسة بالأدبيات والدراسات السابقة في مجال البحث، لتحديد صيغ الأسئلة المناسبة، وبعد ذلك تم عرض الاستبانة على عدد من الباحثين والأخصائيين في مجالي الاقتصاد والزراعة للتحقق منها، وقد أجرت الباحثة التعديلات التي أشار إليها المحكمون، بحيث تكون بصورتها النهائية من سبعة محاور مكونة من مجموعة فقرات، أما عن معايير قياس الاستبانة فقد لجأت الباحثة لاستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس أجوبة المبحوثين لأسئلة الاستبانة حيث تعبر كل درجة من هذا المقياس عن وزن 20% حيث أن تكون الاجابة بإحدى الإجابات التالية (أعارض بشدة، أو أعارض، أو محايد، أو أوافق أو أوافق بشدة). ولتقييم الإجابات تم استخدام مفتاح التصحيح الذي يقسم الوسط الحسابي للإجابات الى خمسة أقسام، وتعطى قيمة لتلك الإجابات بالتحليل إما 20، أو 40، أو60، أو 80، أو100 حسب درجة الموافقة على التوالي.

4.1.4 أقسام الاستبانة

من خلال الرجوع إلى الأدبيات والإطار النظري الذي درسته الباحثة تم استنتاج محاور الاستبانة وتقسيمها إلى سبعة أقسام يصنف القسم الأول منها الشركات المستهدفة في هذه الدراسة من حيث نوع النشاط، والسوق المستهدف، وعمر الشركة، وحجمها، ورأس مال الشركة بهدف ربط هذه المعلومات بواقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في فلسطين، أما القسم الثاني فيبحث في أشكال التعاون والشراكة مع الحكومة في المجال الزراعي وهدف هذا القسم إلى معرفة مدى وجود تعاون مع القطاع الحكومي وما هي أشكال ومجالات هذا التعاون خلال السنوات الخمس الأخيرة، أما القسم الثالث فيدرس دور الشراكة مع الحكومة في المجال الزراعي ويهدف إلى معرفة حجم الدور الذي لعبته الشراكة مع القطاع الحكومي في تنمية القطاع الزراعي

في فلسطين من خلال ثلاث عشرة فقرة، ويأتي من بعده القسم الرابع ليستكشف مدى إدراك الشركات الزراعية لأهمية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في تطوير القطاع الزراعي من خلال إحدى عشرة فقرة، بينما القسم الخامس تحدث عن التشريعات القانونية في فلسطين وتأثيرها على وجود إطار قانوني للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وأهمية وجود قوانين تشجع الشراكة وتنظمها من خلال ست فقرات، أما القسم السادس فيتكون من ثلاث فقرات يتحدث عن السياسات الاقتصادية في فلسطين ومدى تأثيرها على تحقيق شراكة ما بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي، وأخيراً القسم السابع الذي يتكون من ثماني فقرات وهدف إلى معرفة مدى تأثير البيئة السياسية على الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي.

4.1.5 صدق الاستبانة

للتحقق من صدق الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين والمتخصصين في ميدان البحث، وبعد الإثراء ببعض التعليقات والإضافات والتعديلات التي أفادت بعرض أسئلة الأستبانة بشكل أوضح للمستجيب وإبعاد اللبس في بعض الأسئلة وجعلها أكثر وضوحاَ، وهذا إلى جانب إضافة وحذف بعض الفقرات في بعض أقسام الدراسة السبعة؛ أفادوا بصدق المقياس وصلاحيته لأغراض هذه الدراسة.

4.1.6 ثبات الاستبانة

للتأكد من ثبات الاستبانة وتناسق الفقرات داخل المحاور تم إجراء الأختبارات التالية:

أولاً: اختبار كرونباخ ألفا

تم التأكد من ثبات الأداة من خلال إجراء اختبار التناسق الداخلي واستخراج معامل الثبات (كرونباخ الفا) على عينة الدراسة بأكملها حسب كل محور، وتبعاً للجدول (6) كان معامل ثبات الأداة لكل من محور أشكال الشراكة مع الحكومة بالقطاع الزراعي، ومحور أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية

القطاع الزراعي ذات اتساق جيد، وكان الاتساق ممتاز لمحور دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي بينما كان اتساق فقرات المحور الذي يتحدث عن تأثير التشريعات على الشراكة بين القطاعين العام والخاص مقبول، وكان الاتساق غير مقبول لمحور السياسات الإقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أما الاتساق لمحور البيئة السياسية وتأثيرها على الشراكة في مجال الزراعة كان ضعيف، وفي الجدول التالي تفسير أكثر للاختبار:

جدول 6

نتيجة إختبار كرونباخ الفا لقياس ثبات الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	قيمة معامل كرونباخ ألفا	النتيجة
أشكال التعاون و الشراكة مع الحكومة في المجال الزراعي	26	%82	اتساق جيد
دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي	13	%90	اتساق ممتاز
أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي	11	%86	اتساق جيد
التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص	9	%77	اتساق مقبول
السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الزراعي	3	%49	اتساق غير مقبول
البيئة السياسية وتأثيرها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي	8	%59	اتساق ضعيف

ثانياً: اختبار تحليل المكونات الأساسي "Bartlett's Test of Sphericity"

تشير النتائج وذلك من خلال اختبار "Bartlett's Test of Sphericity" الذي يهدف إلى معرفة مدى ارتباط الفقرات داخل المحور نفسه تحليل ثبات ومصداقية محاور الاستبانة. وتشير النتائج لمحور أشكال التعاون و الشراكة مع الحكومة في المجال الزراعي وتبعاً للفرضية الصفرية التي مفادها "لا يوجد ارتباط بين فقرات محور أشكال التعاون و الشراكة مع الحكومة في المجال الزراعي " بحيث تؤكد نتيجة الاختبار ومن

خلال رفض الفرضية الصفرية(Sig. <5%) كما هو واضح بالجدول (7) أن فقرات هذا المحور يوجد بينها تناسق وارتباط، وكذلك الأمر لجميع المحاور يتم رفض الفرضية الصفرية التي تقول أنه لايوجد ارتباط بين فقرات هذه المحاور كلٍ على حده لأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 ، حيث أن جميعها أقل من 0.05 تبعاً للجدول (7) ، وبذلك فإنه يوجد ترابط وتناسق بين جميع الفقرات في كل محور على حده.

جدول 7

Bartlett's Test of Sphericity

Bartlett's Test of Sphericity	
المحور	**Sig.**
أشكال التعاون و الشراكة مع الحكومة في المجال الزراعي	.000***
دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي	.000***
أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي	.000***
التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص	.000***
السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الزراعي	.000***
البيئة السياسية وتأثيرها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي	.000***

يكون هناك قيمة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

4.1.7 المعالجات الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تم بعد إدخالها إلى جهاز الحاسب الآلي:

- استخراج المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة.
- استخراج النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات البحث.

- للتحقق مما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا تم عمل كل من اختبار "Kolmogorov Simonov"واختبار "Shapiro-Wilk".
- استخدام اختبار (ت) واختبار تحليل التباين الأحادي لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.
- استخدام Binomial test للمحاور التي لا تتبع التوزيع الطبيعي.
- استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون للحصول على الدلالات والمؤشرات الإحصائية اللازمة.
- للمقارنة بين عدة متغيرات تم استخدام اختبار Tukey HSD.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الجزء من الدراسة وصفاً للنتائج التي نجمت عن هذه الدراسة، ومن أجل تسهيل عملية تفسير النتائج، تبدأ النتائج بكيفية توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية كعمر الشركة وحجم العمالة ورأس مال الشركة ونوع النشاط الاقتصادي نباتي أو حيواني أو مختلط ونوع السوق المستهدف، ومن ثم تتجه الباحثة إلى عمل الاختبارات اللازمة للتأكد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ولاحقاً يتم عرض النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لجميع الفقرات الموجودة داخل محاور الدراسة إلى جانب نتيجة إختبار (t) واختبار (Binomial test) ومن ثم يتم الربط بين محاور الدراسة بعضها ببعض، وأخيرا يتم الربط بين النتائج السابق ذكرها وبين أسئلة وأهداف الدراسة ويتم وصف النتائج أعلاه ووضع بعض التوصيات:

5.1 توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

سنعرض هنا نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية التي تناولتها الاستبانة وهي عمر الشركة وحجم العمالة بها ورأس مال الشركة ونوع النشاط الاقتصادي نباتي أو حيواني أو مختلط ونوع السوق المستهدف

أولاً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المحافظة

كما نلاحظ بالجدول رقم (ب1) بالملحق "ب" أن عينة الدراسة وزعت في محافظات فلسطين جميعها وتركزت الشركات الزراعية أكثر في كل من محافظة الخليل ونابلس وأريحا وطولكرم وجنين من ثم طوباس على التوالي ومن ثم باقي المحافظات. يعود التركيز المرتفع نسبياً للشركات الزراعية في محافظة الخليل لضخامة وتركيز الثروة الحيوانية بها، أما في محافظة نابلس وأريحا وطوباس فتكثر الشركات الزراعية نتيجة تواجد الأغوار الشمالية والوسطى والجنوبية بها؛ حيث أن الأغوار تمثل السلة الغذائية في فلسطين، في حين أن

محافظة جنين تمتاز بسهولها الخصبة وذات المساحات الشاسعة أما طولكرم فإن مناخها يعتبر ميزة نسبية لها حيث أنه يسمح للزراعة يها على مدار العام أي في جميع العروات الزراعية.

ثانياً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر الشركة

تبعاً للجدول رقم (ب2) بالملحق "ب"الذي يبين توزيع عينة الدراسة بناء على عمر الشركة المستجيبة على الاستبانة، فكانت عدد الشركات الزراعية التي بلغ عمرها أقل من سنة هي خمس شركات بنسبة 3.6%، في حين أن عدد الشركات التي كان عمرها يتراوح بين سنة إلى أربع سنوات هي 24 شركة زراعية بنسبة 17.1%، وكان عدد الشركات التي يتراوح عمرها من خمس إلى عشر سنوات 23 شركة بنسبة 16.4% أما الشركات التي كان عمرها أكثر من 10 سنوات مثلت أعلى نسبة بالعينة وهي 62.9% وكان عددها 88 شركة.

ثالثاً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير حجم العمالة

تبعاً للجدول رقم (ب3) بالملحق "ب" الذي يبين توزيع عينة الدراسة بناء على حجم العمالة، كانت عدد الشركات التي لديها من 1-4 عمال هي 36 شركة بنسبة مئوية 25.9%، وبلغ عدد الشركات التي لديها من 5-9 عمال 38 شركة بنسبة 27.3%، ومثلت الشركات التي يعمل بها 10-19 عامل نسبة 18% أي 25 شركة، وأخيراً فإن الشركات الزراعية التي توظف 20 عامل فأكثر كانت 40 شركة بنسبة 28.8%.

رابعاً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير رأس مال الشركة

تبعاً للجدول رقم (ب4) بالملحق "ب" الذي يبين توزيع عينة الدراسة بناء على رأس مال الشركة، كانت عدد الشركات التي يتراوح رأس مالها بين $49,000 -$10,000هي 11 شركة زراعية بنسبة 8.3%، وكانت عدد الشركات التي يتراوح رأس مالها بين $199,000 -$50,000 42 شركة بنسبة 31.6% فيما كانت 80 شركة زراعية رأس مالها أكثر من $200,000 بنسبة 60.2%.

خامساً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير النشاط الاقتصادي

تبعاً للجدول رقم (ب5) بالملحق "ب" فإن توزيع العينة حسب نوع النشاط الاقتصادي، كانت عدد الشركات التي تمارس الانتاج الحيواني 44 شركة زراعية بنسبة 31.2%، وكانت الشركات التي تمارس نشاط الانتاج النباتي هي 78 شركة بنسبة 55.3% بينما الشركات التي تتبع الانتاج المختلط أي الانتاج النباتي والحيواني سوياً هي 19 شركة بنسبة 13.5%.

سادساً: توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع السوق المستهدف

إن توزيع عينة الدراسة بناء على نوع السوق المستهدف كان 88 شركة تستهدف السوق القلسطيني بنسبة 62.4%، وشركة واحدة كانت تستهدف السوق الاسرائيلي فقط بنسبة 0.7%، وأربع شركات زراعية تستهدف السوق الخارجي فقط بنسبة 2.8% وكانت 48 شركة زراعية بنسبة 34% تستهدف عدة أنواع من الأسواق أي أسواق مختلطة كما هو مبين بالجدول رقم (ب6) بالملحق "ب".

5.2 تحليل محاور الدراسة

سيتم في هذا القسم من النتائج تحليل جميع محاور الدراسة ومدى اتباع نتائج هذه المحاور للتوزيع الطبيعي ومن ثم دراسة الأوساط الحسابية والنسب المئوية للمحاور نفسها ولجميع فقراتها ومحاولة تفسير هذه النسب والأرقام.

أولاً: نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة

من المهم معرفة إذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا لتحديد الأساليب الإحصائية الصحيحة التي يجب اتباعها فيما بعد، يشير الجدول (8) أدناه إلى نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي لمحاور الاستمارة التي إجابتها تتبع مقياس ليكرت الخماسي، ويتضح من ذلك أن غالبية الأبعاد تتبع التوزيع الطبيعي لأن القيمة المعنوية لها أكبر من 0.05 ما عدا المحور الذي يتحدث عن أهمية الشراكة بين القطاعين العام

والخاص في تنمية القطاع الزراعي والمحور الخاص بتأثير البيئة السياسية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي؛ لأن القيمة المعنوية لهذين المحورين أقل من 0.05 وذلك يعني أن هذين المحورين لا يتبعان التوزيع الطبيعي عند القيمة الحرجة 0.05 بناء على اختبار Kolmogorov–Smirnovواختبار Shapiro–Wilk.

جدول 8

نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات

اختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات		
البند	**Kolmogorov-Smirnov[a] Sig.**	**Shapiro-Wilk Sig.**
دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي	.200*	.612
أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي	.046	.011
التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص	.200*	.275
السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الزراعي	.142	.060
البيئة السياسية وتأثيرها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي	.024	.114

تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عندما تكون قيمة .sig أكبر من 0.05

ثانياً: المقارنة بين أجوبة المعارضين والموافقين على محاور الدراسة

بهدف معرفة إمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجوبة الموافقين والمعارضين على محاور الدراسة تم اللجوء إلى تطبيق اختبار t للمحاور التي تتبع التوزيع الطبيعي وإختبار binomial للمحاور التي لا تتبع التوزيع الطبيعي وكما هو واضح في الجدولين (9)، (10) أدناه فإن القيمة المعنوية لجميع محاور الدراسة أقل 0.05 وهذا يعني أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أجوبة الموافقين والمعارضين، فكما نلاحظ في الجدول (9) أن المحور الذي يتحدث عن دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع

الزراعي،ومحور تأثير التشريعات القانونية في فلسطين على الشراكة بين هذين القطاعين بالمجال الزراعي، ومحور السياسات الإقتصادية وتأثيرها على الشراكة في المجال الزراعي أن هناك فروق بين أجوبة الموافقين والمعارضين لصالح المعارضين على فقرات هذه المحاور. بينما في الجدول (10) بينت النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند القيمة الحرجة 0.05 لصالح الموافقين على فقرات المحور الذي يخص أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي، وكذلك الأمر للمحور الذي يتحدث عن تأثير البيئة السياسية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي.

جدول 9

نتائج إختبار t لمحاور الدراسة التي تتبع التوزيع الطبيعي

One-Sample Statistics T-Test				
البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Test Value = 3	
			T	Sig. (2-tailed)
دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي	2.6072	.79460	-3.389	.001***
التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص	2.4886	.71379	-8.508	.000***
السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الزراعي	2.5225	.78508	-7.223	.000***

*** يكون هناك قيمة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

جدول 10

نتائج اختبار binomial لمحاور الدراسة التي لا تتبع التوزيع الطبيعي

Binomial Test				
المحور	التصنييف		نسبة المستجيبين	Exact Sig. (2-tailed)
أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي	المعارضين	<= 3	.09	.000***
	الموافقين	> 3	.91	
	المجموع		1.00	
البيئة السياسية وتأثيرها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي	المعارضين	<= 3	.23	.000***
	الموافقين	> 3	.77	
	المجموع		1.00	

***يكون هناك قيمة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

ثالثاً: أشكال التعاون و الشراكة مع الحكومة في المجال الزراعي (B)

في هذا الجزء سنتعرف على حجم الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة في فلسطين، حيث تم سؤال أفراد العينة إذا كان هناك أي شكل من أشكال الشراكة أو التعاون في السنوات الخمس الماضية في السؤال B1 "هل كان هناك أي شكل من أشكال التعاون أو الشراكة مع الجهات العامة ؟" حسب نتائج الجدول (ب7) بالملحق "ب" فإن 33.3% منشأة زراعية من المنشآت المستجيبة للاستيبان أقرت بوجود علاقة تشاركية أو تعاون بينها وبين القطاع العام في السنوات الخمس الأخيرة، من ثم الشركات التي اجابت بنعم على السؤال B1 تم الطلب منها أن تحدد ما هو شكل أو مجال الشراكة التي قامت بها مع الجهات العامة (مثل الوزارات والبلديات والمجالس القروية.الخ) من خلال الإجابة على السؤال B.1.1 الذي استعرض جزءاً كبيراً من مجالات وأشكال الشراكة المحتملة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة كما هو موضح بالجدول (ب8) بالملحق "ب".

مجالات وأشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة في فلسطين(B.1.1)

يوضح الجدول رقم (ب8) بالملحق "ب" النسب المئوية للسؤال B.1.1 التابع لمحور "أشكال التعاون والشراكة مع الحكومة في المجال الزراعي" ويتضح من نتائج هذا الجدول أن شق الطرق الزراعية كان يتم قديماً في فلسطين من قبل وزارة الزراعة وحدها حيث أنها كانت تمتلك الآلات والمعدات اللازمة لذلك، تدريجياً بدأت تعتمد في ذلك على القطاع الخاص بكثرة حيث أنه يتم تنفيذ العديد من المشاريع التي تهدف لشق الطرق الزراعية سنوياً. بينما استصلاح الأراضي الزراعية يحتاج معدات كبيرة خصوصاً إذا كانت الأراضي صخرية، لذلك كانت ولا زالت وزارة الزراعة الفلسطينية تعتمد على القطاع الخاص في هذا المجال. ونستطيع أن نفسر النسبة القليلة من الشركات الزراعية التي قامت مع الحكومة بمثل هذه المشاريع إلى أن هذا المجال كما أسلفنا سابقاً يحتاج إلى معدات كبيرة وكثيرة والقليل من الشركات التي تمتلك هذه المعدات، إضافة إلى أنه يعتمد على امكانيات وخبرات كبيرة نسبياً لا يجيدها إلا القليل من الشركات. وكذلك الأمر ينطبق على بند حفر آبار بهدف الاستخدام لصالح الزراعة وإنشاء البرك زراعية، وتأهيل قنوات الينابيع بهدف الاستخدام لصالح الزراعة، وإنشاء وحدات طاقة شمسية للآبار الزراعية (صلاحات، 2022، تواصل شخصي).

أما إنشاء الدفيئات الزراعية فتساهم فيه الشركات الزراعية مساهمة جيدة وذلك نظراً لعدة مشاريع قامت بها الحكومة في السنوات السابقة بإنشاء دفيئات زراعية بالشراكة مع القطاع الخاص مثل مشروع الملك بن طلال وغيره من المشاريع، إضافة إلى أنه يتم سنوياً عمل مشاهدات زراعية ومدارس حقلية في جميع المحافظات يتم من خلالها إنشاء هذه الدفيئات (صلاحات، 2022، تواصل شخصي). في حين أن توفير و إنتاج أصناف جديدة من البذور لا يمكن أن يتم إلا من خلال القطاع الخاص ويعود ذلك إلى أن خبرات القطاع الخاص أقوى في هذا المجال ويمتلكون علاقات أفضل مع شركات البذور العالمية؛ أي أن القطاع العام غير قادر لوحده على توفير هذه الأصناف مما يجعله يتجه إلى الشراكة مع القطاع الخاص.

فلسطين تعتمد نظام السوق الحر حيث أن دور الحكومة في تسويق المنتجات يكون مهماً جداً من ناحية تسهيل إجراءات ودعم الموردين والمصدرين وتنظيم عملية التسويق، فلا يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بذلك بدون إشراك الحكومة سواء أكان التسويق محلي أو دولي؛ لأن المحلي يحتاج إلى تنظيم تدفقات الإنتاج للمحاصيل الزراعية الذي تقوم به وزارة الزراعة الفلسطينية، إلى جانب دور وزارة الزراعة في منع دخول وتهريب المنتج الاسرائيلي الذي ينافس المنتج المحلي، أما على الصعيد الدولي فيأتي دور الحكومة بالإشراف والقيام بتنفيذ الفحوصات اللازمة المهمة لتصدير المنتجات أو منح الشهادات الدولية والمراقبة عليها كشهادة المنتج العضوي والشهادة الفلسطينية للمارسات الزراعية الجيدة (Pal GAP).

ويتم سنوياًعمل مشاريع زراعية مشتركة بين القطاعين العام والخاص منها الذي يتكرر سنوياً ومنها من يكون لمرة واحدة فقط، على سبيل المثال مشروع تخضير فلسطين الذي تقوم وزارة الزراعة فيه بتوزيع الاشتال على المواطنين والمزارعين بهدف جعل فلسطين دائمة الخضرة يتم تنفيذه سنوياً على مدار أكثر من عشر سنوات ويتم فيه الاتفاق مع الشركات الزراعية بإكثار الاشتال وتربيتها لعمر معين حيث يصعب على القطاع العام في القيام بهذه المهمة نظراً لضخامة عدد الأشتال المطلوبة إضافة إلى الحاجة الماسة لعدد كبير من الأيدي الماهرة (صلاحات، 2022، تواصل شخصي).

بينما يعود سبب النسبة المتدنية للشراكة بين القطاعين في مجال معالجة المياه العادمة إلى أن قلة من الشركات الخاصة التي تستطيع أن تنفذ المشاريع نظراً للخبرات والمعدات الكبيرة التي تحتاجها هذه المشاريع والتي يصعب أن تتوفر في أغلب الشركات، ومن هذ المشاريع التي بنيت على شراكة بين القطاعين العام والخاص هي محطة تنقية المياه العادمة في دير شرف التابعة لمحافظة نابلس حيث نفذ هذا المشروع من قبل الحكومة بتمويل خارجي وقام بإدارة وتشغيل المشروع شركة زراعية من القطاع الخاص.

وكذلك الأمر تعود النسبة المتدنية للشراكات في مجال إنشاء ثلاجات لحفظ المنتجات الزراعية الطازجة وإنشاء مصانع تجفيف وتفريز الفائض من المنتجات الزراعية، وتحسين إدارة مزارع الأغنام عن طريق إدخال

تقنيات حديثة، وتطوير بركسات للمواشي، وتطوير مزارع تسمين العجول، وتطوير الفقاسات، وتحسين انتاج الدجاج اللاحم والبياض وتطوير قطاع النحل.

ويتم تنفيذ بحوث زراعية مشتركة بين القطاعين العام والخاص من خلال المشاهدات والتجارب الحقلية، إلى جانب التجارب التي تتم على المبيدات وبعض الأسمدة بواسطة المركز الوطني للبحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة في مدينة جنين (صلاحات، 2022، تواصل شخصي).

كما تتم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تطوير معايير الجودة في الإنتاج الزراعي بما يتلاءم مع متطلبات السوق المحلي والخارجي من خلال الإشراف والمراقبة على إعطاء شهادات الجودة العالمية والمحلية كشهادة المعيار العالمي للمارسات اللزراعية الجيدة (Global GAP) وشهادة الممارسات الزراعية الجيدة الفلسطينية (Pal GAP)، وشهادة الزراعة العضوية وغيرها من شهادات الجودة التي تمنح من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس وبالتعاون مع وزارة الزراعة الفلسطينية.

وتندر عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال توفير أصناف جديدة من الأسماك لتربيتها في البرك كما هو مبين بالجدول (ب8) بالملحق"ب" ويعود ذلك لعددة أسباب من ضمنها شح المياه وتكلفتها المرتفعة نسبياً إلى جانب ذوق المستهلك الفلسطيني الذي يفضل الأسماك البحرية.

من خلال التعاون ما بين وزارة الزراعة وسلطة الطاقة في فلسطين يتم توريد وتركيب وحدات طاقة شمسية لمزارع الأغنام، ونستطيع أن نفسر النسبة المتدنية من هذه الشراكات بسبب تكلفتها العالية ولكنها موجودة، وتتم عن طريق إنشاء شراكات مع القطاع الخاص حيث يعد القطاع الخاص في هذه الحالة هو المورد والمنفذ الوحيد لمثل هذه المشاريع كما يقوم بأعمال الصيانة (صلاحات، 2022، تواصل شخصي).

تتم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال توريد الآلات الزراعية من خلال مشاريع خارجية مانحة عن طريق وزارة الزراعة الفلسطينية، حيث تتجه وزارة الزراعة بهذه الحالة إلى إقامة شراكة مع الشركات

الخاصة لتقوم بتوريد هذه الآلات ومثال ذلك مشروع " تطوير الأعمال الزراعية التجارية" (MAP) المدعوم من قبل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ، ولكن يبقى هذا النوع من الشراكات مقتصراً على عدد محدود من الشركات الزراعية لأنه يتطلب التخصصية في مجال الآلات الزراعية (صلاحات، 2022، تواصل شخصي).

رابعاً: دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي(C)

هدف هذا المحور وهو " دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي" إلى معرفة مدى المساهمة الفعلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين من خلال عدة فقرات تساهم في قياس مدى تحقيق التنمية الزراعية وللتوضيح أكثر فإن الشركات التي قامت بشراكة مع القطاع العام وتمثل نسبتها33.3% من أجمالي الشركات التي أجابت على الاستبانة وهي فقط التي أجابت على هذا المحور .بالنظر إلى نتيجة إختبار t بالجدول (ب9) بالملحق "ب" فإن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية عند القيمة الحرجة 0.05 بين أجوبة الموافقين والمعارضين على العديد من فقرات هذا المحور لصالح المعارضين، حيث أن من وجهة نظر القطاع الخاص أن الحكومة لا تساهم في فتح أسواق تصديرية جديدة ،وتعتبر ذلك جهداً خاصاً بها، وأن إيجاد أسواق تصديرية جديدة و ناجمة عن العلاقات الخارجية للقطاع الخاص، أما عن النسبة العالية للمعارضين على فقرة أن الحكومة تتقاسم المخاطر مع القطاع الخاص في حال الشراكة فتعود نتيجته في الأغلب إلى عدم تفعيل صندوق درء المخاطر بالشكل المطلوب.

إن تدني موازنة الحكومة التي تدرجها للقطاع الزراعي يجعلها غير قادرة على توفير رأس المال في حال إنشاء الشراكات مع القطاع الخاص، وتبعاً للسابق فإن من الصعب على الحكومة أن تعمل على زيادة الإنتاج أو توفير الإستدامة بالإنتاج ما دامت موازنة القطاع الزراعي متدنية ولا يوجد تعويض للمزارعين والمنشآت الزراعية المتضررة. أما فيما يتعلق بعدم تحفيز الاستثمار من قبل الحكومة فسنتحدث عنه لاحقاً في قسم تأثير السياسات الاقتصادية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة.

تبعاً للمتوسطات الحسابية ونتيجة إختبار t في الجدول ذاته فإن الشركات الزراعية اتجهت إلى المحايدة فيما يتعلق بدور الحكومة في توفير الاستدامة في مدخلات الإنتاج، والحفاظ على التراث الجيني الزراعي، وإنشاء المزارع النموذجية، وتوظيف أكثر للتكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي، وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب في قطاع الزراعة، وتحسين البنية التحتية للقطاع الزراعي ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لاختلاف أو قلة هذه المجالات التي تطبق بالشراكة مع القطاع العام من شركة زراعية إلى أخرى وبالتالي فإن دور الحكومة غير واضح بشكل كافٍ في هذه المجالات. نستنتج من السابق ذكره قلة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي من وجهة نظر القطاع الخاص وهذا يتعارض مع العديد من الدراسات التي تمت الإشارة لها في الإطار النظري سابقاً.

خامساً: أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي(D)

هدف هذا المحور إلى قياس مدى إدراك الشركات الزراعية بأهمية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في تطوير القطاع الزراعي من خلال عدة فقرات، فكما بينت نتائج (binomial test) في الجدول (ب10) بالملحق "ب" أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين الموافقين والمعارضين على جميع فقرات هذا المحور لصالح الموافقين وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الشركات الزراعية مدركة لأهمية الشراكة في حال كانت شراكات ناجحة وقوية وما تخلفه من تطوير وتنمية للقطاع الزراعي من خلال التغلب على مشكلة عدم كفاية رأس المال، ومقاسمة المخاطر بين القطاعين، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مجال الزراعة وتشجيع المشاريع الريادية في هذا المجال، وتمكين المرأة اقتصادياً وكذلك زيادة كفاءة العمل بالمشاريع الزراعية وزيادة كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي، وأيضاً من خلال توفير التقنيات الحديثة وتوفير عناصر الإنتاج بتكاليف مقبولة، وتطبيق ممارسات زراعية جديدة بشكل أفضل، وأخيراً لا ننسى أهميتها في المحافظة على الأراضي الزراعية من المصادرة من قبل الاحتلال. وهذا ما يتوافق مع دراسة (Ponnusamy et al., 2020) التي تلخص أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية القطاع الزراعي في زيادة التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي، وتقاسم المخاطر، والابتكار وسهولة الوصول إلى الأسواق وغيرها من الفوائد

العائدة على الشراكة كتوظيف أكبر للتقنيات التكنولوجية الحديثة وتخصيص ميزانيات خاصة للأبحاث الزراعية وتبادل الخبرات والمعارف وتنمية الخدمات.

سادساً: التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص(E)

هدف هذا المحور إلى معرفة ما مدى وجود إطار قانوني للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وأهمية وجود قوانين تشجع الشراكة وتنظمها، وأكدت نتائج إختبار t وفقاً للجدول (ب11) بالملحق "ب" أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين أجوبة الموافقين والمعارضين على فقرات هذا المحور لصالح المعارضين عند القيمة الحرجة 0.05 وهذا يدل على ضعف الإطار القانوني الذي ينظم الشراكة في فلسطين، حيث أنه لا يوجد إطار قانوني متكامل ينظم عمل الشراكة، ويكون ذلك نتيجة قصور التشريعات القانونية التي تراعي حقوق الطرفين في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى عدم وجود معرفة وخبرة كافيتين لمثل هذه الشراكة من حيث تحديد الصلاحيات وهذا يتوافق مع دراسة (Rankin et al., 2016) التي تحدد العوامل المتعلقة بالمسائل التشغيلية التي تؤثر على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة ومنها الفشل في تنفيذ اللوائح الحالية: كالضعف في تنفيذ اتفاقيات الزراعة التعاقدية، وعدم وجود اللوائح والتشريعات والتي تؤدي إلى أنشطة غير منظمة تتم بدون إطار قانوني. ويتوافق أيضاً مع دراسة (بوعشيق، 2010) إن المخاطر القانونية التي يمكن أن ترافق الشراكة هي احتمالية غياب القوانين المصاحبة للشراكة، مما يؤدي إلى تعقيد عملية تنفيذ وتشغيل المشاريع.

إن عدم تحفيز القوانين الفلسطينية على الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يكون ناتجاً عن عدم قناعة القطاع العام بأن الشراكة قد تحقق التنمية الإقتصادية في قطاعات مختلفة، إن البيروقراطية تؤدي إلى عزوف بعض الشركات الزراعية عن الدخول بشراكات مع القطاع العام لكنها في بعض الأحيان مهمة في أمور المتابعة والتقييم للوصول إلى الأهداف المنشودة من الشراكة (جودة، 2022، تواصل شخصي)

وهذا أيضاً ما أكدته دراسة (Rankin et al., 2016) أن البيروقراطية أو الإجراءات التشغيلية غير المرنة تؤدي إلى تأخير كبير في تفعيل الشراكات، ولا سيما في عملية منح التمويل.

إن الشركات الزراعية إتجهت إلى المحايدة في الإجابة على الفقرة الرابعة التي تدور حول ما إذا كانت الشراكة مع القطاع الخاص من أولويات الحكومة لتنفيذ خططها المستقبلية، وتعليقاً على ذلك فإن مدى اهتمام الحكومة في تحقيق شراكة مع القطاع الخاص يحتاج إلى وقت كافٍ حتى تظهر نتائجه واقعياً. ويبدو أن هناك قصوراً من قبل الحكومة في إشراك القطاع الخاص في تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالقطاع الزراعي، إلى جانب عدم تشجيع السياسات العامة للحكومة على إنشاء شراكات مع القطاع الخاص، وقد يكون السبب في ذلك أن البيئة التشريعية لم تنضج بالشكل المطلوب لتحقيق هذا الهدف. في الحين الذي جعلت الحكومة الفلسطينية الضريبة على القطاع الزراعي في شقيه النباتي والحيواني صفرية كنوع من مساعدة القطاع الزراعي في فلسطين على النهوض، إلا أن القطاع الخاص في مجال الزراعة غير راضٍ عن السياسات الضريبية المتبعة وقد يكون هذا نتيجة الخصومات التي يتم اقتطاعها من الاسترداد الضريبي لصالح صندوق درء المخاطر إلى جانب التأخر في تسليم هذه الإيرادات الضريبة القادمة من قبل الجانب الإسرائيلي إلى أصحابها (القطاع الخاص الزراعي في فلسطين).

سابعاً: السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الزراعي(F)

هدف هذا المحور إلى معرفة مدى تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة على تحقيق الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي، وبالرجوع للجدول (ب12) في الملحق "ب" نلاحظ أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين أجوبة الموافقين والمعارضين على فقرات هذا المحور لصالح المعارضين عند القيمة الحرجة 0.05 لإختبار t وهذا يعني أن السياسات الاقتصادية المتبعة في فلسطين لا تؤثر ايجابياً على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي؛ أي أنها لا توفر الدعم الكافي للقطاع الزراعي

مقارنة بباقي القطاعات مع القطاع الخاص، إلى جانب عدم تقديمها لأية حوافز مادية لمشاريع الشراكة فإن الحكومة لا توفر الدعم الكافي للقطاع الزراعي أسوة بباقي القطاعات كقطاع الصناعة أو الاتصالات أو غيره وقد يكون السبب في ذلك هو ارتفاع نسبة المخاطرة في المشاريع الزراعية إلى جانب المردود المادي الأقل نسبياً بالمقارنة بباقي القطاعات، أو أن الحكومة غير مدركة لأهمية تطوير القطاع الزراعي والأعمال الزراعية وهذا ما يتوافق مع دراسة (Rankin et al., 2016) التي تشير إلى أن بعض الجهات الحكومية غير قادرة على فهم العقلية الاستثمارية للقطاعات الخاصة في مجال التجارة الزراعية الأمر الذي يؤدي سلباً على عملية إنشاء ودعم هذه المشاريع، وقد يكون السبب أيضاً كما ذكر في دراسة (فاضل، 2011) أن ضعف التشريعات التجارية في بعض الأحيان يجعل القليل من المصارف على استعداد لتقديم قروض طويلة الأجل اللازمة لتنفيذ مشاريع الشراكات في القطاع الزراعي، وبالتالي عدم الرضا من قبل الشركات الزراعية في فلسطين على السياسات الاقتصادية المتبعة، ونستنتج أيضاً أن القطاع العام في فلسطين لا يوفر حوافز مادية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص في المجال الزراعي ويمكن أن تكون الموازنة القليلة التي ترصدها الحكومة الفلسطينية للقطاع الزراعي هي السبب إلى جانب الوضع المادي السيء للحكومة بشكل عام. وأخيراً إن هناك عزوفاً من قبل الحكومة على تقديم ضمانات لمؤسسات الإقراض لتسهيل عملية تمويل مشاريع الشراكة وقد يكون السبب هو نسبة المخاطرة العالية في القطاع الزراعي كما أسلفنا سابقاً، بالإضافة إلى أن السبب في ذلك قد يكون كما ذكرته دراسة (Rankin et al., 2016) أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة تواجه تحديات عديدة تشمل السداد البطيء، والعائدات الاستثمارية بمستوى أقل من المتوقع وأن التقدير الدقيق للتكاليف قد يكون أمراً صعباً.

ثامناً: البيئة السياسية وتأثيرها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي (G)

بحث هذا المحور بمدى تأثير البيئة السياسية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي وهدف إلى معرفة مدى تأثير الأوضاع السياسية في فلسطين على تحقيق شراكات فاعلة ما بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي. وأوضحت النتائج وفقاً لإختبار (binomial test) في الجدول (ب13)

بالملحق "ب" أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين أجوبة الموافقين والمعارضين لجميع فقرات هذا المحور ما عدا الفقرة التي تتحدث عن مدى دعم الحكومة للمشاريع الزراعية المشتركة المقامة على أراضي (ج)، فكانت هذه الفروق لصالح الموافقين على الفقرات التي تتحدث عن كل من تأثير الاحتلال الإسرائيلي سلباً على تنفيذ الشراكات بين القطاعين خاصة على أراضي (ج) فهو يمنع من عمل الجدران الاستنادية والسناسل اللازمة لبعض المشاريع الزراعية إلى جانب أنه يرفع من نسبة مخاطرة تنفيذ المشاريع الزراعية نتيجة اعتدائاته على بعض المنشآت الزراعية وعلى العاملين فيها، وأن سيطرته على مصادر المياه تعتبر عائقاً كبيراً لتنفيذ هذه الشراكات؛ حيث أنها تعيق في كثير من الأحيان إنشاء البرك وحفر الآبار الزراعية، هذا بالإضافة إلى أن استخدام إسرائيل للمياه المعالجة في كثير من زراعاتها يزيد من المنافسة للعديد من المنتجات الزراعية الفلسطينية نظراً للتكاليف الأقل وتوافر المياه لديهم بكثرة بسعر رمزي أي للمزراع الإسرائيلي. نستنتج أيضاً أن من أهم المعيقات السياسية التي تعيق عملية تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي الانقسام الداخلي حيث أنه يؤثر سلباً على تنفيذ مشاريع تشاركية خاصة في قطاع غزة، فمثلاً تشتهر غزة في التكنولوجيا المتقدمة في زراعة الورد والفراولة في الحين الذي يصعب السفر إلى غزة وبناء شراكات واستثمارات في هذين المجالين (اشتيه، 2022، تواصل شخصي).

أظهرت النتائج أيضا أن الحكومة لا تشجع فرص الشراكة مع القطاع الزراعي من خلال الحد من المخاطر السياسية ولا تتحمل جزءاً من المخاطر السياسية المترتبة على تغيير القوانين أو تلك الناجمة عن بعض الاتفاقيات الدولية وذلك قد يكون بسبب أن الحكومة تتعامل مع أفراد وليس منشآت زراعية في مجال التعويض والدعم عن الأضرار والمخاطر الناجمة عن الاحتلال إلى جانب غياب دور صندوق درء المخاطر الزراعية في هذا المجال.

تاسعاً: النتائج المتعلقة بمصفوفة الارتباط بين المحاور الستة

إن معامل ارتباط بيرسون مهم للحصول على الدلالات والمؤشرات الإحصائية المهمة للدراسة من خلال الربط بين محاور الدراسة المختلفة. بالرجوع للجدول (ب14) بالملحق "ب" تشير نتائج مصفوفة الارتباط بالجدول أدناه بين المحاور الستة بوجود ارتباط متوسط (0.463 و 0.430 على التوالي) بين (دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي) وبين كل من (التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص) و (السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الزراعي) وهذا يعني أن قوة السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية تؤثر إيجابياً على دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي والعكس صحيح، ويمكن تفسير هذا على أن دور الحكومة سواءً كان إيجابياً أو سلبياً يكون ناجماً عن أداء الحكومة بهذا النوع من الشراكات، في حين أن أداء الحكومة في الشراكات مع القطاع الخاص من المفترض أن يكون مبنياً على التشريعات القانونية والسياسات الاقتصادية المطبقة.

أشارت النتائج أيضاً بوجود ارتباط متوسط (0.427) بين (التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاعين العام و الخاص) و (السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الزراعي) أي أن هناك ارتباطاً ايجابياً متبادلاً ما بين التشريعات القانونية الخاصة بالشراكة بين هذين القطاعين والسياسات الاقتصادية المتبعة، ويمكن أن يكون هذا نتيجة لأن أغلب السياسات الاقتصادية ناجمة عن تشريعات قانونية .

وما يؤكد ذلك هو دراسة (المحتسب وأبو عيدة، 2008) التي أقرت أنه من الممكن التخلص من المشكلات التي تواجهها عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تحديد خطة شاملة تتضمن جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية، ووضع الأولويات بحيث لا تتعارض

جوانب التنمية المختلفة مع بعضها البعض كتعارض الجانب الاقتصادي مع الجانب البيئي؛ وهذا دليل على أن هذه الجوانب تؤثر على بعضها البعض وتؤثر على مدى كفاءة دور الشراكة في تحقيق التنمية.

عاشراً: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)

تم عمل هذا الاختبار بهدف إيجاد إذا كان هناك علاقة بين بعض محاور الدراسة والمتغيرات الديموغرافية:

1-نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمحور التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص تبعا للمتغيرات الديموغرافية كل على حده، فتشير النتائج في الجدول (ب15) بالملحق "ب" أن قيمة sig(مستوى الدلالة) أكثر من (α 0.05) بين المتغيرات الديموغرافية كلا على حده ومحور تأثير التشريعات القانونية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لذا فإنه ليس هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 في التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص تبعا لجميع المتغيرات الديموغرافية للمنشأة الزراعية، ونستطيع تفسير ذلك بأنه من الطبيعي أن تكون التشريعات القانونية ثابتة بغض النظر عن المحافظة، ولكنها أيضاً ثابتة بغض النظر عن عمر الشركة، أو رأس مالها، أو حجم العمالة، أو نوع السوق المستهدف أو حتى النشاط الاقتصادي للشركة الزراعية.

2- نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمحور السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي تبعا للمتغيرات الديموغرافية كل على حده، حيث أشارت نتائج هذا الاختبار تبعاً للجدول (ب16) في الملحق "ب" أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أكثر من (α 0.05) بين المتغيرات الديموغرافية كل على حده، ومحور السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الزراعي، ما عدا متغير النشاط الاقتصادي كانت القيمة المعنوية أقل من 0.05 وهذا يعني أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية كانت لصالح إحدى النشاطات

الزراعية (حيوانية أو نباتية) ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق لصالح الإنتاج النباتي أم الحيواني تم عمل إختبار(Tukey HSD).

بالرجوع إلى الجدول (ب17) في الملحق "ب" الذي يوضح نتائج اختبار (Tukey HSD) الذي يقوم بعمل مقارنات متعددة بين عدة متغيرات حيث أشارات النتائج إلى أن الفرق كان لصالح الإنتاج النباتي يليه الإنتاج الحيواني، وبمعنى آخر فإن تركيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كان ينصب لصالح الإنتاج النباتي يليه الإنتاج الحيواني حيث أن مستوى الدلالة الإحصائية ما بين الانتاج النباتي والإنتاج الحيواني أقل من 0.05 في حين أن Mean Difference موجبة لصالح الإنتاج النباتي، وربما تميل الحكومة إلى إنشاء شراكات مع الشركات المختصة بالإنتاج النباتي بهدف الحد من مصادرة الأراضي الزراعية خاصة مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية التي من خلالها يمكن خفض احتمالية مصادرتها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، هذا عدا عن أن النسبة الأكبر من الشركات الزراعية تختص في الإنتاج النباتي حيث تشكل 55.3%، أما شركات الإنتاج الحيواني نسبتها 31.2%، والشركات التي تمارس النشاط المختلط بين الإنتاج النباتي والحيواني تمثل نسبتها 13.5% فمن الوارد أن تكون الشراكات أكثر في نشاط الإنتاج النباتي.

الفصل السادس

خلاصة الدراسة والتوصيات

6.1 الخلاصة

أولاً: هناك 33% من إجمالي الشركات الزراعية المستجيبة للدراسة قامت بالتعاون والشراكة مع القطاع العام وتركزت مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأنشطة الزراعية في فلسطين في مجال تسويق المنتجات وتوفير أو إنتاج أصناف جديدة من البذور، كما وأفادت النتائج أن اقل أشكال التعاون بين هذه المنشآت والقطاع العام كانت في توفير أصناف جديدة من الأسماك لتربيتها في البرك وفي مجال معالجة المياه العادمة.

ثانياً: تتمثل التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية القطاع الزراعي في فلسطين بالتالي:

1. يؤثر الاحتلال الإسرائيلي سلباً على تنفيذ الشراكات بين القطاعين خاصة على أراضي(ج)، فهو يرفع من نسبة مخاطرة تنفيذ المشاريع الزراعية، وأيضاً سيطرته على مصادر المياه تعتبر عائقاً كبيراً لتنفيذ هذه الشراكات.
2. إن من أهم المعيقات السياسية التي تعيق عملية تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي الانقسام الداخلي فهو يؤثر سلباً على تنفيذ مشاريع تشاركية خاصة في قطاع غزة ،حيث يصعب السفر إلى غزة وبناء شراكات واستثمارات في عدة مجالات استثمارية زراعية في قطاع غزة .
3. عدم تحمل الحكومة لجزء من المخاطر السياسية الناجمة عن تغيير القوانين أو تلك الناجمة عن بعض الاتفاقيات الدولية.

4. لا توفر الحكومة الدعم الكافي للقطاع الزراعي مقارنة بباقي القطاعات إلى جانب عدم تقديمها لأي حوافز مادية لمشاريع الشراكة الحكومية، بالإضافة إلى أنها لا تقوم بتقديم ضمانات لمؤسسات الإقراض لتسهيل عملية تمويل مشاريع الشراكة.
5. لا يوجد إطار قانوني متكامل ينظم عمل الشراكة، وهذا نتيجة قصور التشريعات القانونية التي تراعي حقوق الطرفين في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى عدم تحفيز القوانين الفلسطينية للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.
6. تعتبر البيروقراطية من الأسباب التي تؤدي إلى عزوف بعض الشركات الزراعية على الدخول بشراكات مع القطاع العام.
7. هناك قصور من قبل الحكومة بإشراك القطاع الخاص في تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالقطاع الزراعي إلى جانب عدم تشجيع السياسات العامة للحكومة على إنشاء شراكات مع القطاع الخاص والسبب في ذلك أن البيئة التشريعية لم تنضج بالشكل المطلوب لتحقيق هذا الهدف.

ثالثاً: إن نسبة كبيرة من الشركات الزراعية مدركة لأهمية الشراكة في حال كانت شراكات ناجحة وقوية وما تخلفه من تطوير وتنمية للقطاع الزراعي من خلال التغلب على مشكلة عدم كفاية رأس المال، ومقاسمة المخاطر بين القطاعين، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مجال الزراعة وغيرها من الفوائد الناجمة عن الشراكة.

رابعاً: محدودية دور الحكومة في تنمية القطاع الزراعي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظر القطاع الخاص.

خامساً: تعتبر السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية المتبعة في فلسطين من العوامل المؤثرة على دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي وهذا يعني إن تحسنت التشريعات القانونية والسياسات الاقتصادية من الممكن أن يتحسن دور الشراكة مع القطاع العام في تنمية القطاع الزراعي.

سادساً: ينصب التأثير الإيجابي للسياسات الاقتصادية المتبعة في فلسطين لصالح الإنتاج النباتي أكثر من الإنتاج الحيواني.

6.2 التوصيات

1. يجب التنوع في مجالات الشراكة بحيث تتناول مواضيع البحث العلمي الزراعي ومعالجة المياه العادمة والتركيز أكثر على الشراكة في مجال الإنتاج الحيواني وخاصة الاستزراع السمكي و مشاريع تطوير مزارع تسمين العجول حيث أن هناك عجزاً في إنتاجهم وغيرها من المجالات التي تحسن أداء القطاع الزراعي وتعمل على تطويره.
2. الاتجاه إلى تعزيز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية القطاع الزراعي عن طريق فتح أسواق تصديرية جديدة، وتقاسم المخاطر مع القطاع الخاص، وزيادة حجم الإنتاج، وتوفير الاستدامة بالإنتاج وبمدخلات الانتاج، وتحفيز أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار بالقطاع الزراعي عن طريق تهيئة مناخ استثماري مناسب وتحسين البنية التحتية للقطاع الزراعي، والحفاظ على التراث الجيني الزراعي والعمل على إنشاء مزارع نموذجية في قطاع الزراعة.
3. استغلال وعي الشركات الزراعية بأهمية الشراكة في تطوير وتنمية القطاع الزراعي والتوجه نحو إنشاء شراكات قوية مع القطاع الخاص قائمة على الفائدة المتبادلة التي تهدف إلى تنمية هذا القطاع.
4. وضع إطار قانوني متكامل ينظم عمل الشراكة يتضمن قوانين تحفز على الشراكة مع القطاع العام سواء قوانين تنظيمية أو تلك القوانين التي تتعلق بالتحفيزات والاعفاءات الضريبية اللازمة لتعزيز فرص الاستثمار في القطاع الزراعي.
5. القضاء على البيروقراطية في إنجاز العمل والتخفيف من الإجراءات الروتينية المعقدة التي قد تجعل القطاع الخاص يبتعد عن الشراكة مع القطاع العام.
6. جعل الشراكة أحد الأهداف الرئيسية التي تبني عليها الحكومة الفلسطينية خططها التطويرية للقطاع الزراعي.

7. عقد اجتماعات ولقاءات دورية مع أصحاب المنشآت الزراعية تهدف إلى سماع المشاكل التي تواجههم وإشراكهم في تطوير الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالقطاع الزراعي.
8. بناء على توصيات المستجيبين بالدراسة فإن جزءاً كبيراً من الذين أفادوا بتوصياتهم تطرقوا إلى ضرورة حل مشاكل الاسترداد الضريبي العالق ومشاكل الخصم الذي يجري على الاسترداد الضربي حيث يذهب منه 30% إلى صندوق درء المخاطر.
9. توفير حوافز مادية من قبل الحكومة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي.
10. يجب أن يتم توفير ضمانات لمؤسسات الإقراض الصغيرة من قبل الحكومة بهدف تقديم تسهيلات تمويلية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي.
11. عمل خطة متكاملة لدعم مشاريع الشراكة على أراضي "ج" وجعل هذه الأراضي أولوية في المناطق المستهدفة للتطوير زراعياً وذلك لحمايتها من الاحتلال.
12. العمل بشتى الطرق لتوفير مياه للأراضي الزراعية بأسعار مقبولة وذلك للتشجيع على استغلال الأراضي الزراعية والتغلب على مشكلة سيطرة اسرائيل على المياه: كعمل مشاريع زراعية مشتركة تقوم على تأهيل قنوات الينابيع لاستخدامها لصالح الزراعة، وإنشاء وحدات طاقة شمسية للآبار الزراعية، وحفر آبار جديدة، وتأهيل الآبار القديمة، وعمل برك تجميع المياه.
13. العمل على حل المشاكل السياسية الداخلية كالإنقسام الداخلي التي تؤثر سلباً على إنشاء المشاريع التشاركية خاصة تلك المشاريع التي تكون في مجال التسويق الزراعي.
14. أن تقوم الحكومة بالحد من المخاطر السياسية التي تؤثر على المشاريع الزراعية بشكل عام والمشاريع الزراعية المشتركة بشكل خاص وهذا يمكن أن يتم من خلال بعض الاتفاقيات الخاصة مع الجانب الآخر أو عن طريق تعويض المتضررين من هذه المخاطر، وأن تتحمل جزءاً من المخاطر السياسية المترتبة على تغيير القوانين.

المصادر والمراجع

[1] أبو عمر، جمال؛ أبو قاعود، حسان. (2013). "تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية" مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2010.

[2] أبو منديل، غسان عيد إسماعيل. (2011). الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة دراسة حالة "قطاع غزة" 1996–2010. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.

[3] اتحاد لجان العمل الزراعي. (2019). دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي. 24.

[4] الاستراتيجية القطاعية للزراعة. (2021). الاستراتيجية القطاعية للزراعة – 2021–2023. رام الله، فلسطين: وزارة الزراعة الفلسطينية.الأونكتاد. (2016). قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد). نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية: الأمم المتحدة.

[5] اشتيه، عرفات. (2022). مدير دائرة الخدمات المساندة في مديرية زراعة محافظة نابلس، وزارة الزراعة الفلسطينية، مديرية زراعة محافظة نابلس، نابلس– فلسطين.

[6] الأعرج، بدر؛ الشعيبي، عزمي. (2021). واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية التي تدير برامج الشباب والنساء الهادفة لدمجهم في القطاع الزراعي. الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة سلسلة تقارير رقم 204.

[7] الأغا، هيا عدنان. (2020). تقييم مستوى الوعي ودرجة الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص في إطار تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية (دراسة حالة : بلدية خان يونس). غزة، فلسطين : الجامعة الإسلامية بغزة.

[8] بشارات، وجدي. (2014). برنامج إرشاد الأغنام. وزارة الزراعة الفلسطينية.

[9] بكدار. (2007). مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني.

[10] بوعشيق، أحمد. (2010). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: آلية فعالة لتمويل التنمية. المغرب.

[11] بويهي، محمد. (2013). استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة.

[12] تلالوة، محمد أحمد. (2017). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر متخذي القرار في القطاع الخاص. مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 19 (2)، 179-206.

[13] الجمل، هشام. (2016). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

[14] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1994). الحسابات القومية .

[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1996). الإحصاءات الزراعية. فلسطين.

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1999). مسح القوى العاملة الفلسطينية .

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2006). مسح القوى العاملة: التقرير السنوي .

[18] الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني. (2010أ). التعداد الزراعي. رام الله، فلسطين.

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2010ب). مسح القوى العاملة: التقرير السنوي. فلسطين.

[20] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012). الإحصاءات الزراعية للفترة 2010-2011. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[21] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين. رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[22] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018أ). إحصائيات القطاع الزراعي .

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018ب). الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2018 (سلسلة منقحة). فلسطين.

[24] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018ج). نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[25] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019). إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله، فلسطين: جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[26] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020أ). مسح القوى العاملة الفلسطينية .

[27] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020ب). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي .

[28] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021ج). أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020. رام الله– فلسطين.

[29] جودة، سماح. (2022). مستشار قانوني مساعد في وزارة الزراعة الفلسطينية، وزارة الزراعة الفلسطينية، رام الله–فلسطين.

[30] حرب، جميل؛ السعيد، حسام الدين؛ التميمي، طلعت. (2021). الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية في فلسطين وتوزيعها الجغرافي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 183.

[31] حسب الله، مجدي آدم. (2017). معوقات التنمية الزراعية في السودان (دراسة حالة مشروع أم بياضة للتنمية الريفية). ولاية الخرطوم، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

[32] حمدونة، محمد أشرف. (2017). العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة). غزة، فلسطين : الجامعة الإسلامية.

[33] الحمزة، عبد الحليم. (2012). دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي . سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.

[34] حياة وسوق. (2014). الزراعة في فلسطين "حراثة" في حقل ألغام. فلسطين.

[35] الرشيد، عادل محمود. (2006). إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص – المفاهيم–النموذج–التطبيقات. مصر: المنظمة العربية للتنمية.

[36] زرقين، عبود؛ الحمزة، عبدالحليم. (2016). تطورات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي. ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتيسير (5)، 13–47.

[37] السرحان، حسن أحمد. (2019). إمكانية قيادة القطاع الزراعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق. المنتدى الاقتصادي لمركز بدر للدراسات الاستراتيجية، (الصفحات 1–17). بغداد، العراق.

[38] سعيد، حليمة. (2017). تطوير العمل المؤسسي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[39] سلطة المياه. (2019). التحديات المائية. فلسطين.

[40] الشافعي، مؤيد وجيه خليل. (2018). الآفاق التنموية لصادرات السلع الزراعية (دراسة حالة قطاع غزة 2000–2016) . غزة،فلسطين : الجامعة الإسلامية بغزة.

[41] صالح، ماهر تحسين نايف. (2012). ارتباط التنمية الزراعية بالإدارة السياسية الحرة "فلسطين نموذجاً" . نابلس، فلسطين : جامعة النجاح الوطنية.

[42] صلاحات، نهاد. (2022). مدير دائرة الإرشاد الزراعي في مديرية زراعة محافظة نابلس، وزارة الزراعة الفلسطينية، مديرية زراعة محافظة نابلس، نابلس– فلسطين.

[43] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. (2018). التنمية الزراعية: مشروع إدارة الموارد والأراضي المقاومة. فلسطين.

[44] عبد الرحمن، محمد؛ حمو، عارف. (2007). الاقتصاد الزراعي. الأردن: جامعة القدس المفتوحة.

[45] عزت، شهاب فاروق عبد الحي. (2014). التحكيم في منازعات المشروعات المقامة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص. القاهرة: دار النهضة العربية.

[46] العزي، عمر حميد. (2010). استشراق مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية. بغداد، العراق: جامعة بغداد.

[47] عطية، عبد الله. (2020). أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية على الإقتصاد الفلسطيني (1994–2019). أطروحة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين

[48] علقم، فرحان. (2012). النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات (أوسلو): المخزون المائي نموذجاً. فلسطين.

[49] غالب، عبد القادر. (2008). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. عقود الشراكة والتحكيم ومنازعاتها. المنامة، البحرين.

[50] فاضل، أيمن صالح. (2011). دور القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في تمويل وإدارة مشاريع البنية الأساسية وأهم أسباب التي حالت دون نهوضه في الماضي وكيفية علاجها. جامعة الملك عبد العزيز.

[51] الفيل، أحمد محمد؛ عبيد، عبد النبي بسيوني؛ التطاوي، نشوى عبد الحميد؛ فتح الله، محمد علي؛ خالد، بهاء ياسر. (2019). محددات التنمية الزراعية ومعوقاتها في جمهورية مصر العربية. مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، 40(1)، 1–24.

[52] القهيوي، ليث العبدالله. (2012). الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص "الإطار النظري و التطبيق العملي". دار الحامد للنشر و التوزيع.

[53] لجنة الأمن الغذائي العالمي. (2016). التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية. 40.

[54] لفوشة، رفعت. (1998). التنمية الزراعية، قراءة في مفهوم متطور. مصر.

[55] لويف.(2018). المحميات الطبيعية والحدائق الوطنيّة كوسيلة للاستيطان الإسرائيلي. فلسطين.

[56] ماهر، أسعد حمدي محمد. (2017). التنمية الزراعية المستدامة في العراق –الواقع والتحديات. مجلة جامعة التنمية البشرية، 3 (4)، 9-26.

[57] مجلس الوزراء الفلسطيني. (2019). خطة التنمية بالعناقيد الزراعية. فلسطين.

[58] المحتسب، بثينة؛ أبو عيدة، رائدة. (2008). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

[59] مرار، رابح؛ البيطاوي، وفاء. (2022). القطاع الزراعي الفلسطيني ما بعد جائحة كورونا: التحديات واستراتيجيات المواجهة الفعالة. معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس).

[60] مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. (2019). الزراعة النباتية الطازجة في فلسطين. رام الله، فلسطين.

[61] المركز العربي للتطوير الزراعي. (2016). مخرجات اليوم الدراسي " نحو واقع زراعي أكثر صموداً واستدامة ". مشروع: نحو شبكة محلية لدعم حقوق المزارعين. فلسطين.

[62] معهد السياسات الاقتصادية الفلسطينية. (2017). الفرص الاستثمارية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فلسطين.

[63] مفارجه، هداية. (2018). مضاعفة "كوتا" الأغنام: خطوة جديدة لإنهاء أزمة أسعار اللحوم. تم الاسترداد من بوابة اقتصاد فلسطين: https://www.palestineeconomy.ps

[64] منظمة الأغذية والزراعة. (2015). استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص.

نبعة، عايد. (2014). مناطق جيم. تم الاسترداد من ريمكس فلسطين : https://interactive.aljazeera.com

[65] النجفي، سالم؛ حمادي، اسماعيل. (1989). التخطيط الزراعي (تخطيط التنمية والسياسة الزراعية). العراق.

[66] وردة برويس؛ زهية دباب. (2019). المنهج الوصفي. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث.

[67] وزارة الزراعة الجزائرية. (2017). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الزراعة.

[68] وزارة الزراعة الفلسطينية. (2016). استراتيجية وزارة الزراعة .

[69] وزارة الزراعة الفلسطينية. (2019). التقرير السنوي للإحصائيات الزراعية .

[70] وزارة الزراعة الفلسطينية. (2021 أ). الاستراتيجية القطاعية للزراعة – 2021–2023. رام الله، فلسطين: وزارة الزراعة الفلسطينية.

[71] وزارة الزراعة. (2021). وزارة الزراعة ومؤسسة التعاون الألماني (GIZ) توقعان اتفاقية تجديد مشروع تحسين سبل العيش للمزارعين. تم الاسترداد من وزارة الزراعة الفلسطينية : https://www.moa.pna.ps/news/339

[72] وزارة الزراعة. (2021). الزراعة واتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية يوقعان مذكرة تفاهم. تم الاسترداد من وزارة الزراعة الفلسطينية: https://www.moa.pna.ps/news/328

[73] وزارة الزراعة. (2021). وزير الزراعة يبحث آليات تعزيز الشراكة مع ممثلين عن القطاع الخاص والغرفة التجارية لمحافظة نابلس. تم الاسترداد من وزارة الزراعة الفلسطينية : https://www.moa.pna.ps/news/316

[74] وزارة الزراعة. (2016). الاستراتيجية الوطنية للبحوث الزراعية ابتكار وابداع 2017–2021. رام الله فلسطين: وزارة الزراعة الفلسطينية والصندوق العربي و المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة.

[75] وزارة المالية والتخطيط. (2008). خطة الإصلاح والتطوير (2008–2010). وزارة المالية والتخطيط.

[76] وزارة المالية والتخطيط. (2018). الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية. فلسطين.

المراجع الأجنبية

[1] Akimova, Y. A., Kochetkova, S. A., Kovalenko, E. G., & Zinina, L. I. (2016). Public-Private Partnership in Agribusiness. International Review of Management and Marketing, 6(4), (pp. 814- 822).

[2] Aliyas, I. M., Ismail, E. Y., & Alhadeedy, M. A. (2018). Evaluation of applications of sustainable agricultural development in Iraq. Socio-Economic Challenges, 2(2), (pp. 75- 80).

[3] Bovaird, T. (2004). Public–private partnerships: from Contested Concepts to Prevalent Practice.

[4] Brinkerhoff, D. W., & Brinkerhoff, J. M. (2011). Public-private partnerships: perspectives on purpose, Publicness, and good governance.

[5] Butler, R., Gill, J. (1999). Formation and control of public private partnerships: A Stockholder Approach.

[6] CCPPP. (1993). Definitions & models. Retrieved from Canadian Council for Public-Private Partnerships: https://www.pppcouncil.ca.

[7] Dung, L. T., Hai, P. V., & Hiep, N. T. (2018). Sustainable agriculture development: Economics and environment aspects in Vietnam. 9th NEU-KKU International conference on socio-economic and environmental issues in developmental issues in (pp. 690-700). Social publishing house.

[8] Dutz, M., Harris, C., Dhingra, I., & Shugart, C. (2006). Public-private partnership units. Public Policy Journal.

[9] Ferroni, M., Castle, P. (2011). Public-private partnerships and sustainable agricultural development. Sustainability, 3, (pp. 1064-1073).

[10] Grant, T. (1996). Keys to Successful Public Private Partnerships.

[11] Harding, A. (1991). The rise of urban growth coalitions. UK.

[12] Hartwich, F., Tola, J., Engler, A., González, C., Ghezan, G., Vázquez-Alvarado, J. M., Gottret, M. V. (2008). Building public-private partnerships for agricultural innovation. Washington, USA: The International Food Policy Research Institute (IFPRI).

[13] Hofmeister, A., & Borchert, H. (2004). Public-private partnership in Switzerland: crossing the bridge with the Aid of a New Governance Approach. International Review for Administrative Sciences.

[14] IFAD, T. I. (2013). IFAD and public private partnerships: Selected Project Experiences.

[15] IMF. (2004). Public private partnerships. International Monetary Fund.

[16] Inshakova, A. O., Uskova, M. S., Dolinskaya, V. V., &Frolova, E. E. (2018). Dynamics of the legislative development of public-private partnership in the sphere of agricultural insurance in Russia and the US. Revista ESPACIOS, 39 (28), (pp. 2-12).

[17] Karbasioun, M., Mulder, M., & Biemans, H. (2008). Changes and problems of agricultural development in Iran. World Journal of Agricultural Sciences, 4(6), (pp. 759-769).

[18] Kenton, W. (2019). Public Private Partnerships. Investopedia.

[19] Kociszewski, K. (2018). Sustainable development of agriculture: Theoretical aspects and their implications. Economic and Environmental Studies, 18(3), (pp. 1119-1134).

[20] Kolzow, D. (1994). Public Private Partnerships: The Economic Review.

[21] Kozin, M., Pyrchenkova, G., & Radchenko, E. (2020). Public-private partnership in the agricultural sector: empirical estimation by factorial characteristics. INTERAGROMASH (International Scientific Conference on Precision Agriculture and Agricultural Machinery Industry). 175, (pp. 1-8). E3S Web of Conferences.

[22] Lembo, C., Fioravanti, R., Astesiano, G., Lohbauer, R., Barata, R., & Rosset, N. (2019). Fundamental principles in PPP laws: A review of Latin America and The Carribean. American Development Bank (ADB), 5.

[23] Marbaniang, E. K., Chauhan, J., &Kharumnuid, P. (2020). Public Private Partnership (PPP) in Agriculture: A step towards sustainable agricultural development. Agriculture & food, 2(2), (pp. 387-391).

[24] Mckanzie, D. (2002). PPPs: UK Expertise for International Markets.

[25] Montanheiro, L. (2000). The Economic aspects within the enabling mix of public private partnerships.

[26] Morea, D., & Balzarini, M. (2018). Financial sustainability of a public-private partnership for an agricultural development project in Sub-Saharan Africa. Agricultural Economics, 64(9), (pp. 389-398).

[27] Moreddu, C. (2016). Public-private partnerships for agricultural innovation lessons from recent experiences. OECD Food, Agriculture and Fisheries Papers, No. 92 (pp. 1-55). Paris: OECD.

[28] Mutuku, K. M. (2019). The contribution of Public-private Partnership to Agribusiness in Kenya: a case study of fruit processing enterprises. Nairobi, Kenya: University of Nairobi.

[29] Nadini, M. (2018). Public Private Partnership for Agricultural Development.

[30] Obayelu, A. (2018). Public-Private Partnerships for Inclusive Agribusiness Sustainability in Africa, Agriculture Conspectus Scientifics.

[31] PCBS. (2020). Total value of registered Palestinian agricultural imports and exports by ISIC activities, HS Chapters and Codes for 2019 and 2020.

[32] Peck, J., & Tickell, A. (1994). Too many partners. The future for regeneration partnerships.

[33] Ponnusamy, K. (2013). Impact of public private partnership in agriculture: A review. Indian Journal of Agricultural Sciences, 83(8), (pp. 3-8).

[34] Public-Private Partnership Center. (2012). A PPP manual for LGUs: Understanding PPP concepts and framework. Retrieved from Republic of the Philippines Public-Private Partnership Center: https://ppp.gov.ph/contact-us.

[35] Rankin, M., Nogales, E, Santacoloma, P, Mhlanga, N, & Rizzo, C. (2016). Public–private partnerships for agribusiness development: A review of international experiences. Rome, Italy: Food and Agriculture Organization of the United Nations- FAO.

[36] McQuaid, R., Christy, B. (1999). European economic development partnerships-the case of the Eastern Scotland European partnership. Research Gate (pp. 9-13).

[37] Rosenau, P. V. (2012). The Strengths and Weaknesses of Public-Private Policy Partnerships. American Behavioral Scientest , (p. 25).

[38] Sharifkhodjaev, U., & Abdullaev, J. (2021). Public-private partnership and its defintion. Bulletin of Science and Practice, (p. 365).

[39] Sindane, J. (2000). Public Private Partnerships: Case Study of Solid Waste Management in Khayelitsha Cape Town.

[40] Spielman, D. J., Hartwich, F., & Grebmer, K. (2010). Public–private partnerships and developing-country agriculture: Evidence from the international agricultural research system. Public Administration and Development, 30(4), (pp. 261-276).

[41] Taket, A., & White, L. (2000). Partnership and Participation: Decision Making in the Multiagency Setting.

[42] The World Bank. (2014). Public-private partnerships reference guide version 2.0. Washington, USA.

[43] Thorpe, J., & Maestre, M. (2015). Brokering development: Enabling factors for public-private-producer partnerships in agricultural value chains.

[44] Tochukwu, O. M. (2012). The impact of agricultural development on Nigeria economic growth (1980-2010). Enugu, Nigeria: Caritas University, Amorji-Nike, Enugu.

[45] Trotsenko, O., & Slukin, S. (2020). Public-private partnerships for agricultural innovation: opportunities and challenges in world practice. International scientific and practical conference from Inertia to develop: Research and innovation support to agriculture-IDSISA 2020. 176, pp. 1-6. Yekaterinburg, Russia: E3S Web of Conferences.

[46] Lowndes, V., & Skelcher, C. (1998). The dynamics of multi-organizational partnerships: An analysis of changing modes of governance. Public Administration.

[47] Wallis, E., & Stuart, M. (2003). Partnership-based approaches to learning in the context of restructuring (Case studies from European steel and metal sectors). (pp. 48-51).

[48] Wettenhall, R. (2003). The rhetoric and reality of public private partnerships.

الملاحق

الملحق " أ"

أستبانة الداسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
برنامج السياسات الاقتصادية

السادة المحترمون

تحية طيبة وبعد؛

الموضوع: استبانة لغرض البحث العلمي

إشارة إلى الموضوع أعلاه فان الباحث يقوم بإعداد دراسة حول **(ملامح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودورها في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين)**، إن تعاونكم بالإجابة على هذه الاستبانة بشكل واضح من شانه أن يساعد الباحث في الوصول إلى نتائج دقيقة وذات أهمية، علما أن هذه البيانات التي سيحصل عليها الباحث لن تستخدم في غير أغراض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر على حسن تعاونكم

الباحثة: أنسام عماد فارس

المشرف: د.رابح مرار

معلومات قد تفيد المبحوث

الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي تعاون هادف بين كيانات عامة وخاصة من اجل الوصول إلى الفوائد المتبادلة عن طريق التشارك في المخاطر والأرباح في عمل ما. تهدف الشراكة إلى تحقيق مصالح مشتركة كمصالح إدارية، سياسية، اقتصادية، تنظيمية أو تنموية وممكن أن تدمج بين أكثر من هدف من هذه الأهداف في نفس الوقت. هناك العديد من مؤسسات القطاع العام تعتبر مسؤولة بصفة أو بأخرى على القطاع الزراعي غير وزارة الزراعة مثل سلطة المياه، وسلطة جودة البيئة، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة العمل، مؤسسة المواصفات والمقاييس.

القسم الأول (A): بيانات عامة خاصة بالشركة الزراعية

يهدف هذا القسم لتصنيف الشركات المستهدفة في هذه الدراسة من حيث نوع النشاط، والسوق المستهدف، وعمر الشركة، وحجمها، ورأس مال الشركة وربط هذه المعلومات بواقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في فلسطين.

A1المحافظة:

☐	القدس	☐	نابلس	☐	الخليل	☐	اريحا
☐	رام الله والبيرة	☐	طوباس	☐	بيت لحم	☐	قلقيلية
☐	جنين	☐	طولكرم	☐	سلفيت	☐	غزة

A2عمر الشركة

☐ اقل من سنة ☐ من 1–4 ☐ 5–10 ☐ أكثر من 10 سنوات

A3حجم العمالة

☐ (1–4 عامل) ☐ (5–9 عامل) ☐ (10–19 عامل) ☐ (20 فأكثر)

A4رأس مال الشركة

☐	اقل من 10,000 دولار	☐	من 10,000–49,000 دولار
☐	من 50,000–199,000دولار	☐	أكثر من 200,000 دولار

A5 النشاط الاقتصادي

☐ إنتاج حيواني ☐ إنتاج نباتي ☐ مختلط

A6نوع السوق المستهدف

☐ السوق الفلسطيني ☐ السوق الإسرائيلي ☐ السوق الخارجي ☐ اسواق مختلطة

القسم الثاني (B) : أشكال التعاون و الشراكة مع الحكومة في المجال الزراعي

يهدف هذا القسم إلى معرفة وجود تعاون مع القطاع الحكومية، وما هي أشكال ومجالات هذا التعاون

B1	هل كان هناك أي شكل من أشكال التعاون أو الشراكة مع الجهات العامة (مثل، الوزارات، البلديات، مجالس بلدية وقروية، الهيئات والصناديق الحكومية، الخ) خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ (إذا كان الجواب لا، فأرجو الانتقال إلى القسم الرابع)	**نعم**	**لا**

B.1.1	ما هو شكل هذه الشراكة أو التعاون؟	**نعم**	**لا**	**لا ينطبق**
	شق الطرق الزراعية			
	أنشاء الدفيئات الزراعية			
	توفير أو إنتاج أصناف جديدة من البذور			
	استصلاح الأراضي الزراعية			
	تسويق المنتجات			
	إنشاء وتطوير بركسات للمواشي			
	عمل مشاريع زراعية مشتركة			
	معالجة المياه العادمة			
	إنشاء ثلاجات لحفظ المنتجات الزراعية الطازجة			
	إنشاء مصانع تجفيف أو تفريز الفائض من المنتجات الزراعية			
	تنفيذ بحوث زراعية مشتركة			
	تطوير معايير الجودة بالإنتاج الزراعي بما يتلاءم مع متطلبات السوق المحلي والخارجي			
	تطوير قطاع النحل وإدخال ملكات محسنة			
	تحسين إدارة مزارع الأغنام عن طريق إدخال مقصات صوف آلية ورضاعات ومشارب أوتوماتيكية			
	توفير أصناف جديدة من الأسماك لتربيتها في البرك			
	توريد وتركيب وحدات طاقة شمسية لمزارع الأغنام			
	توريد ألآت زراعية جديدة			
	إنشاء برك زراعية			
	حفر آبار			
	تأهيل قنوات الينابيع بهدف الاستخدام لصالح الزراعة			
	إنشاء وحدات طاقة شمسية للآبار الزراعية			
	تحسين انتاج الدجاج اللاحم			
	تحسين انتاج الدجاج البياض			
	تطوير مزارع تسمين العجول			
	تطوير الفقاسات			
	أخرى (يرجو ذكرها)-----			

القسم الثالث(C): دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي

يهدف هذا القسم إلى معرفة حجم الدور الذي لعبته الشراكة مع القطاع الحكومي في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين

	ساهمت الشراكة مع المؤسسات العامة في السنوات الخمسة الأخيرة في تطوير المجالات التالية؟	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة
C.1	فتح أسواق تصديرية جديدة					
C.2	تقاسم المخاطر					
C.3	توفير راس المال					
C.4	زيادة حجم الإنتاج					
C.5	توفير الاستدامة بالإنتاج					
C.6	تحفيز الاستثمار					
C.7	توفير الاستدامة في مدخلات الإنتاج					
C.8	الحفاظ على التراث الجيني الزراعي					
C.9	إنشاء المزارع النموذجية					
C.10	توظيف اكثر للتكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي					
C.11	تهيئة المناخ الاستثماري المناسب في قطاع الزراعة					
C.12	تحسين البنية التحتية للقطاع الزراعي					
C.13	تحقيق تنمية حقيقية في القطاع الزراعي					

القسم الرابع (D) : أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي

يهدف هذا القسم إلى قياس مدى إدراك الشركات الزراعية بأهمية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في تطوير القطاع الزراعي

#	البيـــــان	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة
D.1	الشراكة مع الجهات العامة مهمة للتغلب على مشكلة عدم كفاية رأس المال					
D.2	الشراكة مع الجهات العامة مهمة لمقاسمة المخاطر مع القطاع العام					
D.3	تساهم الشراكة من قدرتها على تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مجال الزراعة					
D.4	تلعب الشراكة دور مهم في الحفاظ على الأراضي الزراعية من المصادرة من قبل الاحتلال					
D.5	الشراكة بين القطاعين العام والخاص مهمة لتوفير التقنيات المتسارعة المستخدمة في أساليب الزراعة الحديثة					
D.6	الشراكة مهمة لزيادة الكفاءة والفاعلية بالعمل بالمشاريع الزراعية بسبب الاستفادة من الخبرات العملية والفنية الت توفرها المؤسسات العامة					
D.7	الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتوفير عناصر الإنتاج (الآلات والمعدات، والمواد الأولية، الخ) بتكاليف مقبولة					
D.8	الشراكة بين القطاعين العام والخاص مهمة لزيادة كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي					
D.9	من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن تطبيق ممارسات زراعية جديدة بشكل أفضل					
D.10	تلعب الشراكة أهمية بالغة في تحفيز المشاريع الريادية في مجال الزراعة خاصة لدى للشباب					
D.11	الشراكة مهمة في تمكين المرأة اقتصاديا من خلال انخراطها في المشاريع الزراعية					

القسم الخامس (E): التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص يهدف هذا القسم إلى معرفة أهمية وجود إطار قانوني للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وأهمية وجود قوانين تشجع الشراكة وتنظمه						
#	البيـــــان	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة
E1	هناك إطار قانوني متكامل ينظم الشراكة ما بين القطاع العام والخاص					
E2	تحفز القوانين الفلسطينية على الشراكة ما بين القطاعات المختلفة لتنمية الاقتصاد					
E3	قامت الحكومة الفلسطينية بإزالة العقبات والبيروقراطية التي تحد من قدرة القطاع الخاص على الدخول في مشاريع مشتركة مع القطاع العام في مجال الزراعة					
E4	أصبحت الشراكة مع القطاع الخاص أحد الأهداف الرئيسية التي تبني عليها الحكومة خططها المستقبلية					
E5	السياسات العامة للحكومة تشجع على الشراكة مع القطاع الخاص					
E6	البيئة التنظيمية في فلسطين تشجع على إنشاء المشاريع التشاركية مع القطاع العام في مجال الزراعة					
E7	تقوم الحكومة بإشراك القطاع الخاص في تطوير القوانين والخطط والاستراتيجيات الخاصة بالقطاع الزراعي					
E8	تقدم الحكومة تحفيزات وإعفاءات ضريبية للمشاريع المشتركة ما بين القطاعي العام والخاص					
E9	تلبي السياسات الضريبية احتياجات القطاع الخاص اللازمة لتعزيز فرص الاستثمار بالقطاع الزراعي كالمواد الأولية وغيرها.					

	القسم السادس(F): السياسات الاقتصادية العامةوتأثيرهاعلى الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الزراعي يهدف هذا القسم إلى معرفة ما مدى تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة على تحقيق الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي					
#	البيـــــان	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة
F1	توفر الحكومة الدعم الكافي للقطاع الزراعي اسوة بباقي القطاعات					
F2	توفر الحكومة حوافز مادية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي					
F3	توفر الحكومة ضمانات لمؤسسات الإقراض الصغيرة لتقديم تسهيلات تمويلية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي					

	القسم السابع (G):البيئة السياسية وتأثيرها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي يهدف هذا القسم إلى معرفة مدى تأثير الأوضاع السياسية في فلسطين على تحقيق شراكات فاعلة ما بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي

#	البيـــــان	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة
G1	يعتبر عدم الاستقرار السياسي في فلسطين من اهم العوائق امام الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة					
G2	يعيق الاحتلال الإسرائيلي عمليات تنفيذ الشراكة بين القطاعين خصوصا في الشراكة التي تتعلق بتنفيذ مشاريع بالأراضي (ج)					
G3	يشكل الاحتلال الإسرائيلي عاملا رئيسيا في رفع نسبة المخاطرة في تنفيذ المشاريع الزراعية مما يؤدي إلى تردد القطاع الخاص بالاستثمار بهذه المشاريع					
G4	يؤثر الانقسام الداخلي على تنفيذ مشاريع تشاركية بين القطاعين العام والخاص خاصة في قطاع غزة					
G5	تشجع الحكومة من فرص الشراكة مع القطاع الزراعي من خلال الحد من المخاطر السياسية التي تؤثر على استثمارات القطاع الخاص " الزراعي"					
G6	تتحمل الحكومة جزء من المخاطر السياسية المترتبة على تغيير القوانين أو تلك الناجمة عن بعض الاتفاقيات الدولية					
G7	تدعم الحكومة المشاريع الزراعية المشتركة مع القطاع الخاص المقامة على أراضي (ج)					
G8	سيطرة إسرائيل على مصادر المياه تعتبر عائقاً كبيراً للاستثمارات الزراعية ومشاريع الشراكة مع القطاع العام					

توصيات _____

الملحق " ب"

جداول أخرى

جدول ب1: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المحافظة

متغير المحافظة	العدد	النسبة المئوية %
القدس	1	0.7
رام الله والبيرة	5	3.5
جنين	16	11.3
نابلس	22	15.6
طوباس	11	7.8
طولكرم	18	12.8
الخليل	35	24.8
بيت لحم	3	2.1
أريحا	19	13.5
قلقيلية	8	5.7
غزة	3	2.1
المجموع	141	100.0

جدول ب2: توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر الشركة

متغير عمر الشركة	العدد	النسبة المئوية%
اقل من سنة	5	3.6
من 1- 4 سنوات	24	17.1
من 5- 10 سنوات	23	16.4
أكثر من 10 سنوات	88	62.9
المجموع	141	100.0

جدول ب3: توزيع عينة الدراسة حسب متغير حجم العمالة

حجم العمالة	العدد	النسبة المئوية %
4-1	36	25.9
9-5	38	27.3
19-10	25	18.0
20 فأكثر	40	28.8
المجموع	141	100.0

جدول ب4: توزيع عينة الدراسة حسب متغير راس مال الشركة

متغير راس مال الشركة	العدد	النسبة المئوية%
10,000$- 49,000$	11	8.3
50,000$- 199,000$	42	31.6
أكثر من 200,000$	80	60.2
المجموع	141	100.0

جدول ب5: توزيع عينة الدراسة حسب متغير النشاط الاقتصادي

متغير النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة المئوية%
انتاج حيواني	44	31.2
انتاج نباتي	78	55.3
مختلط	19	13.5
المجموع	141	100.0

جدول ب6: توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع السوق المستهدف

متغير نوع السوق المستهدف	العدد	النسبة المئوية%
السوق الفلسطيني	88	62.4
السوق الاسرائيلي	1	0.7
السوق الخارجي	4	2.8
اسواق مختلطة	48	34.0
المجموع	141	100.0

جدول ب7: :مدى وجود شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة (B)

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية%
لا	94	66.7
نعم	47	33.3
المجموع	141	100.0

جدول ب8: مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الزراعة (B.1.1)

البند	نعم	لا	لاينطبق
شق الطرق الزراعية	14.9%	8.5%	76.6%
أنشاء الدفيئات الزراعية	21.3%	8.5%	70.2%
توفير أو إنتاج أصناف جديدة من البذور	31.9%	17.0%	51.1%
استصلاح الأراضي الزراعية	4.3%	14.9%	80.9%
تسويق المنتجات	36.2%	19.1%	44.7%
إنشاء وتطوير بركسات للمواشي	6.4%	4.3%	89.4%
عمل مشاريع زراعية مشتركة	25.5%	27.7%	46.8%
معالجةا لمياه العادمة	2.1%	4.3%	93.6%
إنشاء ثلاجات لحفظ المنتجات الزراعية الطازجة	17.0%	8.5%	74.5%
إنشاء مصانع تجفيف وتفريز الفائض من المنتجات الزراعية	8.5%	12.8%	78.7%
تنفيذ بحوث زراعية مشتركة	19.1%	23.4%	57.4%
تطوير معايير الجودة بالإنتاج الزراعي بما يتلاءم مع متطلبات السوق المحلي والخارجي	25.5%	27.7%	46.8%
تطوير قطاع النحل وإدخال الملكات محسنة	4.3%	6.4%	89.4%
تحسين إدارة مزارع الأغنام عن طريق إدخال مقصات صوف آلية ورضاعات ومشارب أوتوماتيكية	4.3%	4.3%	91.5%

توفير أصناف جديدة من الأسماك لتربيتها في البرك	2.1%	0.0%	97.9%
توريد وتركيب وحدات طاقة شمسية لمزارع الأغنام	6.4%	2.1%	91.5%
توريد آلآت زراعية جديدة	12.8%	8.5%	78.7%
إنشاء برك زراعية	6.4%	8.5%	85.1%
حفر آبار	6.4%	10.6%	83.0%
تأهيل قنوات الينابيع بهدف الاستخدام لصالح الزراعة	4.3%	10.6%	85.1%
إنشاء وحدات طاقة شمسية للآبار الزراعية	8.5%	6.4%	85.1%
تحسين انتاج الدجاج اللاحم	6.4%	8.5%	85.1%
تحسين انتاج الدجاج البياض	4.3%	10.6%	85.1%
تطوير مزارع تسمين العجول	6.4%	8.5%	85.1%
تطوير الفقاسات	4.3%	4.3%	91.5%
أخرى	40.4%	59.6%	0.0%

جدول ب9: دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي

البند	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	مستوى الدلالة الإحصائية لنتيجة اختبار t
فتح أسواق تصديرية جديدة	23.4%	38.3%	10.6%	23.4%	4.3%	2.5	49%	.004***
تقاسم المخاطر	14.9%	59.6%	14.9%	10.6%	0.0%	2.2	44%	.000***
توفير راس المال	14.9%	61.7%	21.3%	2.1%	0.0%	2.1	42%	.000***
زيادة حجم الإنتاج	19.1%	40.4%	6.4%	31.9%	2.1%	2.6	51%	.018**
توفير الاستدامة بالإنتاج	25.5%	40.4%	12.8%	21.3%	0.0%	2.3	46%	.000***
تحفيز الاستثمار	31.9%	17.0%	12.8%	36.2%	2.1%	2.6	52%	.043**
توفير الاستدامة في مدخلات الإنتاج	21.3%	23.4%	17.0%	38.3%	0.0%	2.7	54%	.119
الحفاظ على التراث الجيني الزراعي	19.1%	21.3%	31.9%	23.4%	4.3%	2.7	54%	.108
إنشاء المزارع النموذجية	10.6%	23.4%	27.7%	34.0%	4.3%	3.0	60%	.894
توظيف اكثر للتكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي	19.1%	23.4%	25.5%	23.4%	8.5%	2.8	56%	.249
تهيئة المناخ الاستثماري المناسب في قطاع الزراعة	23.4%	21.3%	14.9%	31.9%	8.5%	2.8	56%	.334
تحسين البنية التحتية للقطاع الزراعي	23.4%	29.8%	12.8%	21.3%	12.8%	2.7	54%	.146
تحقيق تنمية حقيقية في القطاع الزراعي	21.3%	19.1%	17.0%	31.9%	10.6%	2.9	58%	.667
						2.6	52%	.001***

*** يكون هناك قيمة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

جدول ب10: أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظر القطاع الخاص

البند	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	مستوى الدلالة الإحصائية نتيجة إختبار binomial
الشراكة مع الجهات العامة مهمة للتغلب على مشكلة عدم كفاية رأس المال	5.0%	18.4%	10.6%	28.4%	37.6%	3.8	75%	.000***
الشراكة مع الجهات العامة مهمة لمقاسمة المخاطر مع القطاع العام	2.1%	12.8%	4.3%	43.3%	37.6%	4.0	80%	.000***
تساهم الشراكة من قدرتها على تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مجال الزراعة	0.0%	9.2%	5.0%	47.5%	38.3%	4.1	83%	.000***
تلعب الشراكة دور مهم في الحفاظ على الأراضي الزراعية من المصادرة من قبل الاحتلال	1.4%	10.6%	5.0%	39.0%	44.0%	4.1	83%	.000***
الشراكة بين القطاعين العام والخاص مهمة لتوفير التقنيات المتسارعة المستخدمة في أساليب الزراعة الحديثة	0.7%	6.4%	6.4%	46.8%	39.7%	4.2	84%	.000***
الشراكة مهمة لزيادة الكفاءة والفاعلية بالعمل بالمشاريع الزراعية بسبب الاستفادة من الخبرات العملية والفنية الت توفرها المؤسسات العامة	2.1%	6.4%	8.5%	51.1%	31.9%	4.0	81%	.000***
الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتوفير عناصر الإنتاج (الآلات والمعدات، والمواد الأولية، الخ) بتكاليف مقبولة	2.1%	10.6%	6.4%	45.4%	35.5%	4.0	80%	.000***
الشراكة بين القطاعين العام والخاص مهمة لزيادة كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي	1.4%	5.0%	7.1%	50.4%	36.2%	4.1	83%	.000***
من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن تطبيق ممارسات زراعية جديدة بشكل أفضل	1.4%	2.8%	8.5%	48.9%	38.3%	4.2	84%	.000***
تلعب الشراكة أهمية بالغة في تحفيز المشاريع الريادية في مجال الزراعة خاصة لدى للشباب	2.8%	5.0%	12.1%	47.5%	32.6%	4.0	80%	.000***
الشراكة مهمة في تمكين المرأة اقتصاديا من خلال انخراطها في المشاريع الزراعية	0.0%	6.4%	12.8%	39.0%	41.8%	4.2	83%	.000***
						4.1	81%	.000***

*** يكون هناك قيمة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

جدول ب11: مدى تأثير التشريعات القانونية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص

البند	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	مستوى الدلالة الإحصائية لنتيجة إختبار t
هناك إطار قانوني متكامل ينظم الشراكة ما بين القطاع العام والخاص	27.7%	34.0%	14.9%	20.6%	2.8%	2.4%	47%	.000***
تحفز القوانين الفلسطينية على الشراكة ما بين القطاعات المختلفة لتنمية الاقتصاد	25.5%	27.0%	19.1%	26.2%	2.1%	2.5	50%	.000***
قامت الحكومة الفلسطينية بإزالة العقبات والبيروقراطية التي تحد من قدرة القطاع الخاص على الدخول في مشاريع مشتركة مع القطاع العام في مجال الزراعة	46.1%	25.5%	10.6%	15.6%	2.1%	2.0	40%	.000***
أصبحت الشراكة مع القطاع الخاص أحد الأهداف الرئيسية التي تبني عليها الحكومة خططها المستقبلية	14.9%	31.2%	31.2%	21.3%	1.4%	2.6	53%	.000***
السياسات العامة للحكومة تشجع على الشراكة مع القطاع الخاص	11.3%	48.2%	24.1%	14.9%	1.4%	2.5	49%	.000***
البيئة التنظيمية في فلسطين تشجع على إنشاء المشاريع التشاركية مع القطاع العام في مجال الزراعة	12.8%	35.5%	17.0%	28.4%	6.4%	2.8	56%	.046**
تقوم الحكومة بإشراك القطاع الخاص في تطوير القوانين والخطط والاستراتيجيات الخاصة بالقطاع الزراعي	25.5%	24.8%	19.9%	23.4%	6.4%	2.6	52%	.000***
تقدم الحكومة تحفيزات وإعفاءات ضريبية للمشاريع المشتركة ما بين القطاعي العام والخاص	27.7%	19.9%	17.0%	24.8%	10.6%	2.7	54%	.014**
تلبي السياسات الضريبية احتياجات القطاع الخاص اللازمة لتعزيز فرص الاستثمار بالقطاع الزراعي كالمواد الأولية وغيرها.	44.0%	19.9%	10.6%	16.3%	9.2%	2.3	45%	.000***
						2.5	50%	.000***

*** يكون هناك قيمة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

جدول ب12: مدى تأثير السياسات الإقتصادية في فلسطين على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة

البند	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	مستوى الدلالة الأحصائية لنتيجة إختبار t
توفر الحكومة الدعم الكافي للقطاع الزراعي اسوة بباقي القطاعات	29.8%	29.1%	14.2%	19.1%	7.8%	2.5	49%	.000***
توفر الحكومة حوافز مادية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي	19.9%	36.2%	27.7%	15.6%	0.7%	2.4	48%	.000***
توفر الحكومة ضمانات لمؤسسات الإقراض الصغيرة لتقديم تسهيلات تمويلية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي	15.6%	22.7%	39.0%	22.0%	0.7%	2.7	54%	.000***
						2.5	50%	.000***

*** يكون هناك قيمة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

جدول ب13: مدى تأثير البيئة السياسية في فلسطين على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة

البند	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	مستوى الدلالة الإحصائية لنتيجة اختبار binomial
يعتبر عدم الاستقرار السياسي في فلسطين من اهم العوائق امام الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة	2.8%	19.1%	4.3%	28.4%	45.4%	3.9	79%	.000***
يعيق الاحتلال الإسرائيلي عمليات تنفيذ الشراكة بين القطاعين خصوصا في الشراكة التي تتعلق بتنفيذ مشاريع بالأراضي(ج)	5.7%	12.1%	12.1%	28.4%	41.8%	3.9	78%	.000***
يشكل الاحتلال الإسرائيلي عاملا رئيسيا في رفع نسبة المخاطرة في تنفيذ المشاريع الزراعية مما يؤدي إلى تردد القطاع الخاص بالاستثمار بهذه المشاريع	2.8%	7.8%	7.1%	34.8%	47.5%	4.2	83%	.000***

يؤثر الانقسام الداخلي على تنفيذ مشاريع تشاركية بين القطاعين العام والخاص خاصة في قطاع غزة	8.5%	11.3%	16.3%	29.1%	34.8%	3.7	74%	.001***
تشجع الحكومة من فرص الشراكة مع القطاع الزراعي من خلال الحد من المخاطر السياسية التي تؤثر على استثمارات القطاع الخاص " الزراعي"	18.4%	31.9%	19.1%	21.3%	9.2%	2.7	54%	.000***
تتحمل الحكومة جزء من المخاطر السياسية المترتبة على تغيير القوانين أو تلك الناجمة عن بعض الاتفاقيات الدولية	19.1%	29.8%	13.5%	28.4%	9.2%	2.8	56%	.004***
تدعم الحكومة المشاريع الزراعية المشتركة مع القطاع الخاص المقامة على أراضي(C)	12.1%	23.4%	17.0%	29.1%	18.4%	3.2	64%	.614
سيطرة إسرائيل على مصادر المياه تعتبر عائقاً كبيراً للاستثمارات الزراعية ومشاريع الشراكة مع القطاع العام	1.4%	5.7%	0.7%	18.4%	73.8%	4.6	91%	.000***
						3.6	72%	.000***

*** يكون هناك قيمة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

جدول ب14: نتائج إختبار مصفوفة الإرتباط بين محاور الدراسة

	أشكال التعاون و الشراكة مع الحكومة في المجال الزراعي	دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي	أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي	التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص	السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الزراعي	البيئة السياسية وتأثيرها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي
أشكال التعاون و الشراكة مع الحكومة في المجال الزراعي	1	-.283-	.033	-.153-	-.015-	.120
دور الشراكة مع الحكومة في تنمية القطاع الزراعي	-.283-	1	.146	.463**	.430**	.044
أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي	.033	.146	1	.116	.152	.225**
التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص	-.153-	.463**	.116	1	.427**	.298**
السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الزراعي	-.015-	.430**	.152	.427**	1	.333**
البيئة السياسية وتأثيرها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الزراعي	.120	.044	.225**	.298**	.333**	1
****. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**						

جدول ب15: إختبار ANOVA لمحور تأثير التشريعات القانونية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص تبعاً للمتغيرات الديموغرافية

ANOVA	
التشريعات القانونية وتأثيرها على الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص وفقاً للمتغرات الديموغرافية	
المتغير الديموغرافي	Sig.
المحافظة	0.465
عمر الشركة	0.063
حجم العمالة	0.959
رأس مال الشركة	0.431
النشاط الاقتصادي	0.398
نوع السوق المستهدف	0.608

* يكون هناك قيمة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

جدول ب16: نتيجة إختبار (ANOVA) لتأثير السياسات الإقتصادية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص تبعاً للمتغيرات الديموغرافية

ANOVA	
السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الزراعي	
المتغير الديموغرافي	Sig.
المحافظة	0.736
عمر الشركة	0.202
حجم العمالة	0.942
رأس مال الشركة	0.175
النشاط الاقتصادي	0.025**
نوع السوق المستهدف	0.364

** يكون هناك قيمة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

جدول ب17: نتائج إختبار Tukey HSD للربط ما بين محور السياسات الإقتصادية والنشاط الإقتصادي

Tukey HSD للربط ما بين محور السياسات الإقتصادية والنشاط الإقتصادي			
النشاط الاقتصادي(I)	النشاط الاقتصادي(J)	Mean Difference (I–J)	Sig.
انتاج حيواني	انتاج نباتي	-.38772-	.023**
	مختلط	-.37400-	.184
انتاج نباتي	انتاج حيواني	.38772	.023**
	مختلط	.01372	.997
مختلط	انتاج حيواني	.37400	.184
	انتاج نباتي	-.01372-	.997

** يكون هناك قيمة ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

FEATURES OF THE PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIP AND ITS ROLE IN THE DEVELOPMENT OF THE AGRICULTURAL SECTOR IN PALESTINE

By

Ansam Imad Fares Fares

Supervisor

Rabeh Morrar

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Economic Policy Management, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus - Palestine.

2022

FEATURES OF THE PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIP AND ITS ROLE IN THE DEVELOPMENT OF THE AGRICULTURAL SECTOR IN PALESTINE

By
Ansam Imad Fares Fares
Supervisor
Rabeh Morrar

Abstract

Public-private partnership is one of the ways that help public and private sectors share risks, increase work efficiency, and exchange experiences, knowledge, other benefits, opportunities and common interests that can be achieved through the partnership between the two sectors. For example, partnerships which are specialized in the development of the agricultural sector should result in increased productivity, eased financing, improved competitiveness and greater stimulation of investment in the agricultural sector.

In accordance with the great challenges that the agricultural sector faces in Palestine and the limited capacity of the private and public sectors to separately develop the agricultural sector, this study aimed at identifying the areas of public-private partnership in the agricultural field in Palestine, studying the challenges that confront this type of partnership, and finally considering the role of the government and its ability to build an effective structure of partnership with the private sector in the agricultural field. these goals were met through following the descriptive analytical approach, with a study tool of a questionnaire targeting agricultural companies in Palestine and then the researcher has conducted some interviews to explain some of the results of the questionnaire.

According to the results, 33% of agricultural companies have experienced partnership with the government and most of this partnership was specified to the area of marketing of agricultural products and the provision and production of new varieties of seeds. However, the least fortunate areas of partnership were the areas related to providing new varieties of fish for fish farming and area of wastewater treatment. The study also stated that the Israeli occupation and internal division negatively affect the establishment of partnerships with the public sector. In addition, there is a failure on the part of the government to bear some of the political risks and it also fails to provide adequate

financial support to the agricultural sector. It should be mentioned that the extent of the role of public-private partnership in the development of the agricultural sector in Palestine is linked to the strength of the economic policies and legal acts applied. It is worth noting that agricultural companies in Palestine are fully aware of how important is public-private partnership to the development of the agricultural sector.

Keyword: Public private partnership, Agricultural sector development, Areas of partnership